الثلاثاء 29 حزيران 2021
العدد 4377 السنة الخامسة عشرة
Mardi 29 juin 2021 nº 4377 15ème année

20 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

تحقيق

اقتصاد الطوابير
«اختصاصيون» في «النطرة» و«البحث عن دواء»

6

موسكو تحسم خيارها: سنكون في لبنان ولو بـ«القوة»! [4]

البنزين والمازوت إلى 90 ألفاً؟ [2]

رام الله حكم الجواسيس

[12 ـ 15]

مع اغتيال نزار بنات، يُتوقّع أن تُصعّد السلطة عمليات القمع بحقّ كلّ من تُسوّل له نفسه انتقاد محمود عباس ورجاله، بحماية ورعاية إسرائيل، التي لا تملّ السلطة من لعب دور المقاول الأمني لديها (الأناضول)

تقرير

إسرائيل تنقّب عن الغاز في المنطقة المتنازع عليها

3

تركيا

إردوغان يشقّ طريق الرئاسة من «قناة اسطنبول»!

16

الأخبار

بهيدي الظروف الصعبة
مافينا إلا ما نكون حدّك.

جريدتك لمدة
ستة أشهر
مجاناً علينا
وكلفة التوصيل
200 الف
ليرة عليك

للإشتراك الإتصال على
01759500
أو عبر الواتساب
71513571

هذا العرض صالح حتى لغاية 15 تموز

قضية اليوم

السيناريو الأحدث لرفع الدعم: سعر البنزين والمازوت إلى 90 ألفاً

يوم غد، يُقرّ المجلس النيابي قانون البطاقة التمويلية. تلك إشارة الانطلاق لتخفيض الدعم. الحكومة، من جهتها، قامت بواجبها كما أراد المجلس. وصلت أمس رسالة الرئيس حساب دياب التي يتعهد فيها بخفض الدعم وفقاً لجدول معدّ سلفاً. مشكلة الاقتراح الحكومي أنه لم يناقش مع المصرف المركزي صاحب القرار الأول في تحديد مصير الدعم. لكن المشكلة الأكبر تبقى في البطاقة التي مهما كانت قيمتها لن تعوض انفلاش الأسعار المتوقع بعد خفض الدعم

بري يرفض تلميح الحكومة إلى استعمال الاحتياطي الإلزامي لتغطية البطاقة التمويلية (هيثم الموسوي)

إيلي الفرزلي

تستمر السلطة في اعتماد النكران وسيلة لمواجهة الأزمة. أقصى ما تفعله هو الترقيع، الذي تكون نتيجته المزيد من الإغراق للناس. صار محسوماً أن قانون البطاقة التمويلية سيُقر يوم غد. إقرار القانون لا يعني بالضرورة أنه سيسلك الطريق نحو التطبيق. مسألة التمويل لا تزال عالقة، رغم التأكيد النيابي أن الأمور حُلّت وأن التمويل تأمّن عبر قروض البنك الدولي، وهو الأمر الذي لا تزال مصادر معنية تشكك فيه. المشكلة أنه حتى لو طُبّق، فإن ذلك لن يعوض الخسارة التي ستنتج عن رفع الدعم. مقابل إقرار البطاقة كان المجلس اشترط إرفاق المشروع بتعهد من رئاسة الحكومة، تؤكد فيه الالتزام بخفض الدعم وفق آلية سبق أن عرضت في اللجان المشتركة، ورفضت بتّها من دون تبنٍّ واضح من الحكومة. قضت التسوية حينها أن يصار إلى اعتماد كتاب رسمي مرفق بالقانون، بدلاً من إضافة فقرة إليه تشير إلى مسألة خفض الدعم.

تأخر الكتاب بسبب تأخر الحكومة في حسم مسألة الدعم، إلى أن أرسلته يوم أمس، متضمّناً بعض التعديلات على الجدول الذي سبق أن سُلّم إلى اللجان المشتركة. التعهد الحكومي يتوافق مع ما تم الاتفاق عليه، بشأن التزام الحكومة بخفض الدعم كشرط للسير بمشروع البطاقة التمويلية. ولكي لا يظهر الرئيس حسان دياب بمظهر المتراجع عن قراره عدم خفض الدعم قبل إقرار البطاقة، فقد أشار في كتابه إلى أنه عطفاً على مداولات اللجان النيابية المشتركة المعدّل البطاقة التمويلية، وانطلاقاً من توجّهات الحكومة بخفض الدعم فور بدء العمل بالبطاقة التمويلية، «تتعهد الحكومة تنفيذ برنامج ترشيد الدعم المرفق ربطاً والمستند إلى إقرار اللجان النيابية المشتركة لمعدّل البطاقة التمويلية، بمبلغ قيمته الوسطية 93,3 دولاراً، على أن يصار إلى إجراء المقتضى القانوني لتأمين التمويل اللازم لهذه الغاية بالتنسيق مع مصرف لبنان». مع الإشارة إلى أنه في حال تم تعديل قيمة البطاقة من قبل الهيئة العامة لمجلس النواب، فإن هذا الأمر سينعكس بطبيعة الحال على نسب الترشيد في البرنامج المرفق».

يسمّى «الترشيد» قبل إقرار البطاقة. لكن أمس، ولأن قانون البطاقة وصل إلى الهيئة العامة، أفرج عن سيناريو جديد مرتبط بقيمة البطاقة، بحيث لو أراد المجلس تعديل قيمتها، فإن الحكومة تترك لنفسها حق تعديل نسبة الدعم مجدداً. لكن بحسب المعلومات التي رشحت عن اجتماع هيئة مكتب المجلس، فإن ملاحظات عديدة على الرسالة عرضت في الاجتماع، أبرزها أنه يستشف منها تشريع استعمال الاحتياطي الإلزامي («تأمين التمويل من خلال إجراء المقتضى القانوني بالتنسيق مع مصرف لبنان»). ولذلك، علمت

> **الحكومة تتعهد للمجلس النيابي بخفض الدعم بقيمة 2,5 مليار دولار سنوياً**

«الأخبار» أنه تم التواصل مع السراي الحكومي لتعديل النص، حيث يطلب بري شطب العبارة التي تشير إلى «إجراء المقتضى القانوني لتأمين التمويل». فرئيس المجلس يعتبر أن تغطية البطاقة ستتم من قروض البنك الدولي وليس من الاحتياطي. أما الملاحظة الثانية، فتتعلق بنسب الدعم المحددة في الاقتراح، والتي يعتبر البعض أنها لا تزال مرتفعة. هؤلاء يطالبون بإلغاء الدعم تماماً عن المحروقات، متجاهلين أن سعر صفيحة البنزين سيرتفع إلى 192 ألف ليرة وسعر صفيحة المازوت سيصل إلى 179 ألف ليرة، وسعر قارورة الغاز إلى 125 ألف ليرة. لا يكترث أصحاب هذا الرأي إلى أن معدّل الاستهلاك العائلي شهرياً، المقدّر من الحكومة، هو 5,3 صفائح بنزين و6,3 صفائح مازوت وقارورتا غاز، ما يعني أن المبلغ الذي تحتاج إليه الأسر لتغطية حاجتها إلى المحروقات فقط يفوق 2,3 مليون ليرة، فيما قيمة البطاقة التي لا تتخطى قيمتها حالياً مليوناً ونصف مليون ليرة، يفترض أن تعوّض، إضافة إلى كلفة المحروقات، كلفة المولد (347 ألف ليرة شهرياً) والسلة الغذائية (763 ألف ليرة)، وبالتالي فإن البطاقة ستكون غير كافية لتغطية الحدّ الأدنى من مصروف الأسر.

في النتيجة، وبحسب السيناريو الحكومي، ستنخفض كلفة الدعم من 5,044 مليارات دولار سنوياً إلى 2,513 مليار دولار، أي بتوفير 2,526 مليار دولار. لكن فيما يُصرّ مجلس النواب على عدم تمويل البطاقة من الاحتياطي، وكلفتها لا تتجاوز 566 مليون دولار، فإن أحداً لا يعرف كيف سيتم تأمين تمويل الدعم، إذا لم يكن من الاحتياطي، علماً بأنه لم يتم التواصل مع مصرف لبنان لأخذ رأيه بشأن تمويل الدعم. فمهما كانت قد خططت الحكومة ومهما قررت، فإن مصرف لبنان هو المتحكم الوحيد في نسبة الدعم ووجهته. وإذا لم يُوافق على استمرار الدعم، فلن يستمر، علماً بأنه وفق حسبة الحكومة، فإن كلفة الدعم والبطاقة التمويلية معاً لن يكون أكثر من 3 مليارات دولار، بما يعني توفير ملياري دولار عن الدعم الحالي.

يذكر أن السيناريو الذي قدم إلى اللجان النيابية قد قضى بتخفيض الدعم على البنزين بنسبة 40 في المئة، عاد وزير الاقتصاد، المسؤول عن إعداد الورقة، وخفّض النسبة إلى 30 في المئة. ولذلك، بعد أن كان يتوقع أن يكون سعر الصفيحة 104 آلاف و700 ليرة سيصبح 90 ألفاً و150 ليرة.

إضافة إلى التعديل المتعلّق بالبنزين، فإن النسخة الأخيرة من سيناريو الدعم شهدت أيضاً تعديلاً في نسبة دعم المازوت، لكن بدلاً من زيادة نسبة الدعم كما حصل مع البنزين، ينصّ الاقتراح على تخفيض نسبة الدعم إلى 61 في المئة، بدلاً من 68 في المئة، بما يعني أن سعر الصفيحة سيكون 90,500 ألف ليرة بدلاً من 81 ألف ليرة (على الأسعار الحالية للنفط). أما في ما يتعلّق بالمواد الأخرى، فقد بقي الاقتراح كما هو، بحيث يُخفّض الدعم على الغاز بنسبة 30 في المئة (سعر القارورة 58,850 ألف ليرة)، ويبقى الدعم تماماً عن المواد الغذائية، ويبقى الدعم نفسه على القمح (85 في المئة) فيما ينخفض الدعم على الأدوية بنسبة 54 في المئة.

تقرير

«إسرائيل» تتحدّى لبنان:
توقيع اتفاقيّات للتنقيب عن الغاز في المنطقة «المتنازَع عليها»

يحيى دبوق

رفعت «إسرائيل» تحدّيها للبنان الى مستويات جديدة، عبر إعلانها توقيع اتفاقيات تنقيب عن الغاز في المنطقة «المتنازع عليها»، بشكل أحادي. تحدٍّ يهدف كما يبدو إلى الضغط على إدارة التفاوض في بيروت، ودفعها إلى استئناف الجولات التفاوضية، في موازاة تلمّس نيّات لبنان وردّات فعله، إن سعت إلى خطوات من شأنها الاستيلاء على الغاز اللبناني.

وفقاً للإعلام العبري، (موقع بحزيت الاقتصادي)، عمدت شركة «إنيرجيان» اليونانية، التي استحوذت عام 2016 على حقول غاز في شمال فلسطين المحتلة بموجب عقود مع شركة ديليك الإسرائيلية، الى التوقيع على عقود للتنقيب عن الغاز في خمس آبار شمالية، قالت إنها تقع في المنطقة الاقتصادية الخالصة لـ«إسرائيل». وتتعلّق العقود بثلاث اتفاقيات تنقيب تشمل خمس آبار: الأولى في حقل كاريش الشمالي، والثانية في حقل كاريش الرئيسي، أما الثالثة فتتعلق بحقل "أتنا" الواقع بين حقلَي كاريش وحقل تنين. ويرد في التقرير أنه تقرر بدء عمليات التنقيب في الربع الأول من عام 2022، من دون الإعلان عن المدة الزمنية التي يقدر أن يستغرقها التنقيب، كما من دون الإعلان عن أي من الحقول الثلاثة تقرر البدء فيها أولاً.

وتقع الحقول الثلاثة جنوبي المنطقة المتنازع عليها مع لبنان، وفقاً للتسمية الإسرائيلية، أي منطقة 860 كيلومتراً مربعاً التي كانت موضع التفاوض في الجولات الأولى للمفاوضات العام الماضي، وهي متداخلة بشكل كبير جداً مع الخطّ الحدودي الجديد الذي يطالب به لبنان.

ويتّضح من مضمون الإعلان عن اتفاقيات التنقيب، سعي «إسرائيل» الى تحقيق هدفين اثنين ليسا بالضرورة مترابطين:

الضغط على لبنان ودفعه إلى استئناف التفاوض، مع الأمل بأن يتراجع عن مواقفه ويتنازل وفقاً للإرادة الإسرائيلية، وهو ما يتساوق بطبيعة الحال مع قراءة العدو لتأثير الأزمة الاقتصادية في لبنان على قرارات المفاوض اللبناني، الذي بات بحسب تقديرها، جاهزاً للتراجع. إلّا أنها في المقابل، حرصت أيضاً على ترحيل تنفيذ الاتفاق ـ بهدف الضغط ـ الى العام المقبل، من دون تحديد توقيته بشكل واضح، وحصره في الأشهر الأولى منه، ما يعني الحرص على منع الجانب اللبناني من المسارعة إلى إطلاق مواقف تصعيدية، من شأنها دفع حزب الله إلى التدخل والتهديد بإجراءات وقائية.

في الهدف الثاني، تسعى «إسرائيل» الى تعبيد الطريق أمام أطماعها ما أمكن، وذلك عبر اللجوء الى مقدمات التنقيب في "المنطقة المتنازَع عليها"، وفقاً للحدود البحرية الجديدة التي يطالب بها لبنان، وذلك عبر فرض «أمر واقع» يبقي المطالبة اللبنانية بلا موضوع، وذلك بعد استيلاء إسرائيل على هذه المنطقة. مقدمات التنقيب هذه جاءت مرحّلة، بحسب ما يرد في الاتفاقات التي وقّعتها شركة إنيرجيان إلى العام المقبل، الأمر الذي لا يُلزم «إسرائيل» بالتنقيب المباشر على المدى القصير، ويتيح لها فحص نيّات لبنان وتوجّهاته، إن قررت العمل بشكل أحادي.

وخلا التقرير العبري من أي إشارة الى لبنان والمنطقة المتنازع عليها والعملية التفاوضية غير المباشرة على الحدود البحرية، واقتصر على جزء من مضمون الاتفاقات الموقعة، مع التأكيد بحسب ما ورد من شركة إنيرجيان، أن «لخطة التنقيب قوة كامنة في مضاعفة أساس احتياط إسرائيل من الغاز»، ما من شأنه إضفاء صدقية على الإعلان العبري، مع الأمل بقدر أكبر من التأثير على لبنان، وإن مع ترحيل التنفيذ للعام المقبل.

المشهد السياسي

أزمة البنزين «تحلّ»... بزيادة السعر!

بحجّة السعي الى إجبار محطات البنزين على صرف مخزونها قبيل رفع سعر صفيحة البنزين، أخرت وزارة الطاقة إصدار جدول أسعار المحروقات، فضاعفت أزمة البنزين لأن كل المحطات أغلقت أبوابها بانتظار رفع السعر لتحقيق أرباح إضافية. جرى ذلك في ظل غياب كامل لمراقبي وزارة الاقتصاد، المسؤول الأول عن مراقبة المحطات، فيما أثرت المديرية العامة للنفط إصدار بيان لا قيمة له سوى أنه يضاعف من وقع الأزمة وطوابير الذل على المحطات المقفلة بانتظار إصدار جدول الأسعار الجديد يوم الأربعاء، علماً بأنه تقرّر بسبب «الظروف الاستثنائية»، أن يصدر هذا الجدول مرتين في الأسبوع، الاثنين والخميس، لكن يبدو أن وزارة الطاقة لم تجد ما يدعو الى الاستعجال، فقررت العودة الى الموعد التقليدي أي يوم الأربعاء. ذلك رغم الحديث عن أن وزير الطاقة ريمون غجر عاد وقرر إصدار الجدول اليوم لـ«تخفيف وطأة الأزمة»، ما يعني الانتقال رسمياً الى مرحلة الدعم على أساس سعر صرف يوازي 3900 ليرة لبنانية للدولار وانتهاء مرحلة الـ 1500 ليرة نهائياً، في انتظار رفع الدعم نهائياً في مدة أقصاها ثلاثة أشهر. والحديث عن «تخفيف وطأة الأزمة»، ليس سوى تبشير بزيادة سعر البنزين إلى نحو 70 ألف ليرة للصفيحة الواحدة. تمكّنت السلطة من تقديم زيادة السعر كحل مرتجى من قبل الجمهور، كما لو أنه الخلاص، تماماً كما يتم التعامل مع رفع الدعم مطلقاً، وترك الأسعار أسيرة سعر صرف الدولار «الحر»، كما لو أنه المنقذ الوحيد لسكان لبنان!

تزامن ذلك مع إعلان مصرف لبنان بيعه الدولار للمصارف التي تتقدم لفتح اعتمادات لاستيراد كل

> **تمكّنت السلطة من تقديم زيادة السعر كحلّ مرتجى من قبل الجمهور**

أنواع المحروقات بعد أن تكون قد استحصلت على موافقة مسبقة لهذه الاعتمادات على سعر 3900 ليرة لبنانية للدولار الواحد، وضرورة تسديد قيمة الاعتمادات مئة في المئة باللليرة اللبنانية. هذا القرار لا يعني وقف نزف الدولارات، إنما هدف المصرف المركزي من جراء هذا القرار هو زيادة الأسعار بما يؤدي إلى الحد من الاستهلاك والتمهيد لمرحلة رفع الدعم نهائياً، بحيث يتم تسويق هذا الأمر على أنه الحل الوحيد والفعلي لوقف التهريب الى سوريا. ومن جهة أخرى، يهدف مصرف لبنان إلى سحب أكبر قدر ممكن من الليرات من السوق، بهدف خفض قدرة السكان على الاستهلاك.

حكومياً، لا يزال الطرح المقابل لـ«الثلاث ثمانات»، هو «الأربع ستات». وتشير مصادر مطلعة الى أن هذا المسعى جرى تقسيمه على الشكل الآتي: 6 وزراء بينهم 5 لحركة أمل وحزب الله وواحد كاثوليكي للحزب القومي، 5 وزراء لتيار المستقبل وواحد مسيحي من الأقليات يسميه المستقبل أيضاً، 6 وزراء موزعين ما بين وزيرين لرئيس تيار المردة سليمان فرنجية ووزير للحزب الاشتراكي وآخر لرئيس الحزب الديموقراطي طلال أرسلان و1 مشترك بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة المكلف. المسعى هذا رهن بما يقرره سعد الحريري غداً لدى عودته الى لبنان، على أن مصادر التيار الوطني الحر تشير الى أنه أمام خيارين لا ثالث لهما: إما التشكيل وإما الاعتذار.

(الأخبار)

تقرير

جمعيّة «بَنين» تهزم المصارف

رضوان مرتضى

لم يكن قرار جمعية «بَنين» الخيرية باقتحام البنك اللبناني السويسري عبثياً أو وليد اللحظة. استنفدت الجمعية كلّ السُبُل في محاولة لاستعادة مبالغ مالية حوّلها متبرعون من أميركا وأفريقيا ودول أخرى لمساعدة أربعة مرضى يحتاجون إلى إجراء عمليات جراحية في تركيا وفرنسا وإيطاليا. غير أنّ المصرف وضع يده عليها إثر صدور إقفال المصارف يوم 17 تشرين الأول 2019، رافضاً تحويلها إلى الخارج بحجة أنها لم تعد «دولارات طازجة» (fresh dollars). حاول مجلس إدارة الجمعية بالحُسنى مع المصرف، استعطفوه باسم معاناة المرضى، لكن ذلك لم ينفع. لجأوا إلى القضاء للادّعاء عليه، فردّ بإغلاق حسابهم وإيداعهم المبلغ المالي بشيكٍ مصرفي رفض رئيس الجمعية، محمد بيضون، تسلّمه على اعتبار أنّ هذا الشيك ليس سوى ورقة لم تعد

> **استُدعي رئيس جمعية «بَنين» للتحقيق معه لدى فرع المعلومات بإشارة النيابة العامة**

تصلح للحصول على الأموال. لجأت الجمعية إلى المصرف المركزي لترسل رسالة استرحام، علّ ذلك ينفع في الإفراج عن المبالغ المحتجزة، لكنّ ذلك لم ينفع أيضاً. لم تُفلح باستعادة أموال التبرعات بالحُسنى، ولم يقف القضاء إلى جانبها مع أنها صاحبة حقّ. عندها قرر رئيس الجمعية محمد بيضون استيفاء حقّه بيده. خطّط لدخول المصرف والبقاء فيه لإجباره على تحويل أموال التبرعات إلى خارج لبنان. جمع العائلات والنسوة وأفراداً من الجمعية ليدخلوا المصرف صباح أمس. حضروا بموازرة وسائل إعلامية لئلّا يقفل كل شيء بالصوت والصورة لقطع الطريق على أي فبركات قد تُحاك ضدهم لاحقاً. ويُحسب لجمعية «بَنين» أنها نجحت في إجبار المصارف، التي هرّبت أموال السياسيين والمتنفذين إلى خارج لبنان، على تحويل مبلغ 143 ألف وخمسمئة دولار و23 ألف يورو تمارس، مع سياسيين ورؤساء حكومات ورجال دين، ضغوطاً على القضاء اللبناني لدفعه إلى توقيف رئيس جمعية «بَنين» محمد بيضون، الذي «احتلّ» المصرف أمس، مطالباً بحقوق الضعفاء. وقد تلقّى بيضون اتصالاً من فرع المعلومات يطلب منه الحضور للتحقيق معه، بناءً على إشارة المدعي العام التمييزي القاضي غسان عويدات. فهل سيرضخ الأخير للتدخلات السياسية ويوقف بيضون؟ وهل تنجح المصارف في تأديب الجمعية لتكون عبرة لغيرها كي لا «تسوّل نفس» أحد من المودعين له تقليدها؟ لهم المال لتلميع صورتها، سبق أن دفعت مبالغ بالـ fresh dollars لعدد من الوسائل الإعلامية للوقوف إلى جانبها. ولم تكتفِ بذلك، بل تمارس، مع سياسيين ورؤساء حكومات ورجال دين، ضغوطاً على القضاء اللبناني لدفعه إلى توقيف رئيس جمعية «بَنين» محمد بيضون، الذي «احتلّ» المصرف أمس، مطالباً بحقوق الضعفاء. وقد تلقّى بيضون اتصالاً من فرع المعلومات يطلب منه الحضور للتحقيق معه، بناءً على إشارة المدعي العام التمييزي القاضي غسان عويدات. فهل سيرضخ الأخير للتدخلات السياسية ويوقف بيضون؟ وهل تنجح المصارف في تأديب الجمعية لتكون عبرة لغيرها كي لا «تسوّل نفس» أحد من المودعين له تقليدها؟

قضية اليوم

موسكو تحسم خيارها: سنكون في لبنان ولو بـ«القوة»!

قرّر الروس العمل في لبنان، بمعزلٍ عن الموقف الأميركي. إنقاذ ما تحقّق من استقرار في سوريا والمصالح الروسية - اللبنانية - السورية المشتركة، قد تدفع موسكو الى المواجهة مع الأميركيين على الساحة اللبنانية. لكن هل يتلقّف اللبنانيون العرض الروسي، ولا سيّما الأكثر إلحاحاً للبنان بناء مصفاة محليّة في الزهراني أم أن ذريعة حكومة تصريف الأعمال مستمرّة؟

فراس الشوفي

طوال السنوات الأخيرة، وتحديداً منذ الدخول إلى الميدان السوري للمساهمة في الحرب على الإرهاب ومساعدة الجيش السوري، وقف الروس على شرفة الملفّ اللبناني، يراقبون تطوّرات الأحداث ويتابعون أدقّ التفاصيل. ويمكن القول إن المرحلة الماضية اتّسمت باحترام «مُبالغ فيه» لساحة النفوذ الأميركي، مع ترتيب شبكة علاقات واسعة عبر السفارة في بيروت أو عبر موسكو مباشرةً، مع مختلف القوى السياسيّة اللبنانية، التي ارتضت، بغالبيّتها، أن لا تكسر الخطوط الأميركية الحمر، بأي تعاون جدّي مع روسيا.

عملياً، ثابر الروس في «الوقت الضائع» على دراسة الواقع اللبناني جيّداً. حتى إنّ أجهزتهم الأمنية والدبلوماسية كانت ترصد المخطّط الأميركي لتفجير البلاد وعلامات انهيار الاقتصاد والدولة. كما رصدوا حركة القوى اللبنانية، السياسية والعسكرية، وحتى تلك التي تحمل راية «المجتمع المدني» وارتباطاتها الخارجية، وسلوك المصارف وملفّات الفساد وعلاقات القوى بعضها مع بعض، وصولاً إلى تأثير الأحزاب والجمعيات في المناطق وقدرتها على التجييش، والتخريب، أو المساهمة في الاستقرار.

إلّا أن 17 تشرين 2019 كانت علامة فارقة غير مفاجئة لموسكو، بوصفها مؤشّراً مهمّاً على دخول لبنان في مرحلة من الفوضى، متعدّدة الأسباب المحلّية والإقليمية والدولية. وهم اعتبروا (الروس) أن تفاقم الفوضى في لبنان، قد يطيح كلّ الإنجاز العسكري والسياسي الذي تحقّق على أرض الشام، في مواجهة عصابات الإرهاب الدولي وداعميها الأميركيين بالدرجة الأولى، ويعرقل عمليّة إعمار سوريا وكل المشاريع الحيوية الاقتصادية التي يعملون على بنائها على شاطئ المتوسط.

خلال الأشهر الماضية، ومع تولّي الرئيس الأميركي الجديد جو بايدن مهامه، حسمت موسكو خيارها. لم يعد ممكناً البقاء في موقف المتفرّج على الساحة اللبنانية. وهذا ليس سرّاً. في وزارة الخارجية الروسية اليوم كلامٌ واضحٌ وصريح عن نيّة موسكو الاستثمار الاقتصادي والسياسي في لبنان، بمعزل عن موقف الأميركيين. حتى إن زوّار موسكو، من الرئيس سعد الحريري إلى رئيس التيار الوطني الحرّ جبران باسيل إلى رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد، سمعوا الموقف الواضح على لسان رئيس الدبلوماسية الروسية الوزير سيرغي لافروف. وما لا يقوله لافروف بالفم الملآن، تقوله لـ«الأخبار» مصادر روسية معنيّة بالملفّ اللبناني: «سنعمل في لبنان، سنحاول بالتفاهم مع الأميركيين، أو بالقضم، وإمّا بالمواجهة معهم. لأنه لا يمكن ترك لبنان للانحلال وتهديد كلّ المنطقة، ولبنان بوابة اقتصادية مهمّة وعنصر مهم جداً في الاستقرار وإعادة إعمار سوريا. روسيا ولبنان لديهما مصالح مشتركة، وعلينا أن نؤمّن مصالح دولتنا والدول والشعوب الصديقة، شاء الأميركيون أم أبوا».

لا تخرج زيارة الوفد الروسي إلى بيروت أمس عن سياق هذه الرؤية. ضمّ الوفد ممثلين عن شركة «Hydro engineering and construction »، هم المدير العام اندريا متسفر، مدير الاستثمارات الخارجيّة فلاديمير أوساتشي، وخبير المرافئ قسطنطين سالومخين، وهي شركة مدعومة من الحكومة الروسية وتحظى بغطاء رسمي للعمل على الأراضي اللبنانية.

قبل شهر ونصف شهر تقريباً، حضر الوفدُ ذاته في «دورية سبّاقة»، استهدفت لقاء غالبية القوى السياسية، وبقي معظم اللقاءات طيّ الكتمان. الزيارة هذه المرة تعدّ البداية الفعليّة لمسار طويل مرهون بنيّة الجهات اللبنانية وقدرتها على تحقيق مصالح لبنان رغم الضغوط الأميركية، حيث شملت الزيارة لقاء وزيري الطاقة ريمون غجر والأشغال العامة والنقل ميشال نجّار، على أن تستمر زيارة الجزء التقني من الوفد حتى نهاية الأسبوع الجاري.

> **يدرك الروس أن دياب يستطيع بشحطة قلم الموافقة على مشروع بناء مصفاة الزهراني**

حتى الآن، لا يمكن التفاؤل بوجود نيّة لبنانية رسمية جديّة للتعاون. طرح الوفد عدّة أمور، كلّها تعدّ حاجة ماسّة للبنان. فركّز على بناء مصفاة محليّة لتكرير النفط في الزهراني، وسلّم مغجر نسخةً عن المخطط، مع تأكيد أن هذا المخطّط يصلح أيضاً لتوسيعه في جزء آخر، ليشمل بناء مصفاة إقليمية في البداوي تضع لبنان على خارطة تكرير النفط وتأمين حاجة محليّة ودولية. التركيز طبعاً على مصفاة الزهراني بسبب الأزمة الراهنة التي يعانيها البلد، وهو الأمر الذي مُحّ إليه الأمين العام لحزب الله السيّد حسن نصر الله في خطابه قبل أيام، في إطار التعاون والتنسيق الحاصل بين حزب الله والجانب الروسي. اللافت، أن أي مصفاة متطوّرة تحتاج إلى حوالى عام لكي يتمّ بناؤها، إلّا أن ضغوطاً واتصالات كثيرة مارسها أصدقاء لموسكو في بيروت، أدّت إلى تأكيد الجانب الروسي أنه يمكن بناء المصفاة بأسرع وقت ممكن، في مدّة تراوح بين ستة أشهر وتسعة أشهر، علماً بأن هذا الأمر يتطلّب جهداً مضاعفاً.

المشروع الثاني الذي عرضه الوفد الروسي يتضمّن إنشاء معملي كهرباء من أصل ثلاثة أقرّتها الحكومة اللبنانية، من دون أن يحسم الروس مكانها الجغرافي.

أما المشروع الثالث فيتضمن شقّين: الأول ترميم مرفأ بيروت وتوسيعه بما يعيد إليه حيويته ودوره الإقليمي كمدخل نحو العمق السوري ومنه إلى باقي آسيا، والشقّ الثاني بتوسيع مرفأ طرابلس وتأهيله ليتلاءم مع موقع طرابلس المهمّ وكجزء من حركة إعادة إعمار سوريا بالتكامل مع ميناء طرطوس واللاذقية، وكذلك الاستعداد لبناء إهراءات إقليمية للحبوب في المرفأ تتناسب مع مشروع بإنشاء إهراءات مماثلة على الساحل السوري تستطيع خدمة الإقليم انطلاقاً من سواحل سوريا والشمال اللبناني. ولم يقرب الروس ملفّ إهراءات مرفأ بيروت، على اعتبار أن دولة الكويت تكفّلت ببنائها مجاناً.

الأبرز في كلّ هذه العروض، أن الجهات الروسية تفهم جيّداً الواقع المالي للدولة اللبنانية. وعلى ما تؤكّد مصادر الوفد أن «الجانب الروسي يقبل بالدخول في الاستثمارات على قاعدة (BOT)، بضمانة الدولة اللبنانية ودعم من مصرف روسي مكلّف من قبل الجهات الرسمية الروسية».

يبقى الجانب اللبناني بمختلف قواه السياسيّة، عدا حزب الله، يعطي الروس «من طرف اللسان حلاوة»، لكن من دون أي تطبيق فعلي. لقاءات أمس مع وزيري الطاقة والأشغال كانت جيّدة من حيث الشكل، فارغة في المضمون، طالما أن الوزيرين ربطا عملهما بحكومة تصريف الأعمال، و«عدم القدرة على اتخاذ القرارات». وليس بعيداً عنهما، توقّف الروس كثيراً عند غياب وزيرة الدفاع زينة عكر عن مؤتمر الأمن الدولي في موسكو الأسبوع الماضي، والذي ألقى فيه الرئيس فلاديمير بوتين خطاباً مفصلياً في السياسة الدوليّة، على رغم دعوتها وتأكيدها المشاركة، في مقابل حضورها أمس في روما مؤتمر اجتماع «التحالف الدولي ضد داعش»، الذي اخترعه الأميركيون قبل سنوات لتغطية تدخّلهم العسكري في العراق وسوريا. يبقى أن قرار مصفاة الزهراني بيد رئيس حكومة تصريف الأعمال حسّان دياب، الذي يدرك الروس أنه يستطيع بشحطة قلم الموافقة عليه، لكنّه يقول إنه لا يريد تحمّل «المسؤولية» وحده عن قرار كهذا! بينما تفتح طوابير الذلّ أمام محطات الوقود باب حرب أهليّة جديدة من نوع آخر.

بدأ رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنية، زيارة للبنان أمس، افتتحها بلقاءات مع كل من رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، ورئيس مجلس النواب نبيه بري، ورئيس الحكومة حسان دياب. كذلك زار هنية الأمين العام للجماعة الإسلامية عزام الأيوبي. ويسلتقي عدداً من المسؤولين اللبنانيين، علما بأن زيارته الحالية تأتي في إطار جولة على دول عربية وإسلامية. وسبق أن زار هنية بيروت في أيلول الماضي، إلا أن أهمية جولته الحالية أنها تأتي بعد معركة «سيف القدس» بين المقاومة الفلسطينية وكيان الاحتلال الإسرائيلي، في أيار الفائت.

(تصوير هيثم الموسوي)

مقالة

أزمة البنزين: عودة النموذج الميليشيوي

هيام القصيفي

غالبية القيادات السياسية اليوم شاركت في الحرب بطريقة أو بأخرى. بعضها ورث حزباً أو انشقّ عنه، وبعضها ورث عائلة كانت متورّطة في الحرب مباشرة. معظم هؤلاء هم من ضمن منظومة حاكمة كانت الحرب في قلبها وعقلها، فتشرّبوا أسلوب الميليشيات حتى ولو أصبحوا من ضمن السلطة السياسية الرسمية. وممارسة «الميليشيوية» لا تقتصر على السياسيين والأمنيين، فكل صاحب مصلحة في وقت الأزمات يتحوّل نموذجاً عن الميليشيوي الكبير، فتفرخ الأزمات نماذج مشابهة وإن بأحجام مصغّرة. وكما تكشف الأزمات حقيقة الناس وأفعالهم وفضائلهم وسيئاتهم، فإنها تكشف أيضاً أن الحرب بوجوهها لا تزال تعشعش في الكثير من نواحي الحياة، فيستعيدون عاداتهم في وقت الحرب، فيصبحون أكثر خضوعاً للميليشيات أياً كانت هويتها مالية أم اقتصادية أم سياسية. حتى لو حُلت أزمة البنزين موقتاً، فإن ما تكشّفت عنه، مع الأزمات المعيشية الأخرى، يفترض أن يكون تحت المعاينة الاجتماعية الجدية في سلوكيات اللبنانيين.

> **مسؤولو احزاب ورؤساء بلديات وضباط ومصرفيون تمرّ سياراتهم «ع الخط العسكري»**

ما يجري في قطاع المحروقات عمل ميليشيوي بامتياز، ليس بمعنى المسؤولية المباشرة لأصحاب شركات الاستيراد والتوزيع والمحطات عن أزمة البنزين، إنما إدارة الملف من ساعة فتح الاعتماد إلى وقوف السيارات أرتالاً على المحطات.

منذ اللحظة الأولى لبدء الأزمة، بدأت المحسوبيات السياسية في اختيار الشركات النفطية التي تتسلّم البضائع وتفتح لها اعتمادات. لم تعد القضية تحتمل التباسات، هناك محطات تابعة لشركات معروفة محميّة، تشتري محطات أخرى في ظل هذه الأزمة المالية الحادة، فتتجاور محطات من الشركة نفسها تفصل بينها أمتار قليلة، في مقابل محطات تقفل أبوابها ويقبع أصحابها في منازلهم. ثمة شركات ترصد لها الأجهزة العسكرية والأمنية عناصر لحماية محطاتها تماماً كما كانت تفعل مع المصارف، ليس لتأمين السير ومنع الزحمة وتنظيم محاضر الضبط إنما لتأمين عمل المحطات، لأن العناصر المنتشرين يتنمون إلى أكثر من جهاز أمني، وهناك عناصر «تسهّل» تسيير أمور مواطنين على حساب آخرين. وهناك شركات لا تتسلم حصتها إلا حين ترفع صوتها في وجه حاكم مصرف لبنان وتهدده بالإعلام، وهناك شركات تستفيد من حضورها في هذه الأزمة لتعزيز حضورها الانتخابي وحضورها السياسي وتفعيل علاقاتها الحزبية والمناطقية. وهناك مسؤولون وشركات يتجاوبون مع وساطات رؤساء أحزاب بتأمين الأفضلية في مدّ محطات بحسب المناطق وحسب الانتماءات، لأسباب انتخابية (ومشكلة المازوت متشابهة ولو في شكل مغاير ومتنوّع العلاقات والمحسوبيات).

تكتمل دورة ابتزاز مصرف لبنان للشركات الكبيرة وأصحابها، بموافقة أصحاب الشركات على عملية الابتزاز، ومن ثم تنتقل العملية إلى تعامل بعض أصحاب المحطات المحسوبين على جهات رسمية وأمنية مع اللبنانيين، وطريقة تعامل اللبنانيين مع الأزمة، لتصبح الأزمة عبارة عن سلسلة من الفضائح اليومية التي تدل على ظواهر ميليشيوية أجبر اللبنانيون على المشاركة فيها.

بعض أصحاب المحطات حوّل محطته مركزاً حزبياً صافياً، فيتشبّه بتعامل زعيم حزبه مع محازبيه، فيحصر السيارات في صف واحد من أصل ثمان، لإبقاء الخطوط الباقية لمحسوبيات أمنية وسياسية وحزبية وعشائرية، وهو يجلس متمتعاً بمنظر الزبائن يقفون بالصف طلباً لرضاه. لا يهدأ هاتفه وهو يتلقى اتصالات من مسؤولي أحزاب ورؤساء بلديات وضباط وأمنيين، ومصرفيين كي تمر سيارتهم «ع الخط العسكري»، من دون الوقوف ساعات في الشمس.

بالأمس افتُتحت بورصة بيع صفيحة البنزين خارج المحطة بثمانين ألف ليرة وانتهت ظهراً بمئة ألف ليرة. في المقابل رفع أصحاب دراجات نارية أسعارهم في بيع المحروقات في سعر موازٍ لسوق الدولار السوداء مع خدمة منزلية. يذهب هؤلاء إلى محطات معروفة، يتعاقدون معها إما عبر مؤسساتهم التجارية ويعملون معها «ديليفيري»، أو تحت ستار العمل مع أجهزة أمنية وحزبية، لتعبئة البنزين ومن ثم بيعه. كل ذلك بعلم بعض أصحاب المحطات وحمايتهم.

لا تتوقف المظاهر الميليشيوية على حلقة المصرف المركزي والشركات والمحطات والقوى الساسية. فبعض اللبنانيين يساهمون في بعض هذه الأوجه. حين يدفع لبناني لسائق بالأجرة مبلغاً مالياً مقابل وقوفه على المحطات ليملأ له سيارته ليس لأسباب العمل بل للخروج في الويك اند والسهر ليلاً (هل تقف بعض وجوه الثورة الإعلامية والسياسية والدينية عند محطات البنزين من الرابعة فجراً؟)، وحين يبادر إلى الاتصال بحزبه ومعارفه لتأمين «تنكة» بنزين، وحين يتباهى لبنانيون بأنهم لم ينقطعوا يوماً من البنزين، كما أنهم لم يقبلوا بلقاح استرازينيكا ليس لأسباب طبية، بل بوصفه أقل شأناً، فهذا يعني أن هؤلاء أيضاً متواطئون. والأسوأ أنهم جميعاً ضد الفساد والفاسدين.

تقرير

انتخابات «المهندسين»: هل اقترب وقت التغيير السياسي؟

لم يكن فوز «النقابة تنتفض» عابراً في نقابة المهندسين. النتيجة تُعبّر عن مزاج شعبي عام يرفض المنظومة السياسية التي أوصلت اللبنانيين إلى هذه الهاوية المادية والاجتماعية. والأهم من ذلك، أنها أعطت أملاً بأن التغيير السياسي ليس مستحيلاً. هذا ما تريده «النقابة تنتفض»، بأن ينسحب هذا الفوز على أكبر قدر ممكن من النقابات والمهن الحرة، وصولاً إلى الانتخابات النيابيّة، في حين أنّ ممثلي الأحزاب ما زالوا مصدومين، لم يبلعوا «النتيجة» بعد. بعضهم يُحجّم هذا الفوز، فيما البعض الآخر يدعو إلى مراجعة شاملة

لينا فخر الدين

المصدومون بفوز «النقابة تنتفض» بجميع مقاعد المندوبين والفروع باستثناء الفرع السادس في المرحلة الأولى من انتخابات نقابة المهندسين في بيروت، كُثر، بمن فيهم بعض الفائزين. ولأنّ الصدمة أكبر لدى ممثلي الأحزاب، فإنّ ردود أفعالهم تبدو غير منطقيّة؛ إذ إنّ بعضهم لم يعترف بعد بحجم الضربة، بل يريدون تأطير النتيجة داخل نقابة المهندسين لعدم إسقاطها على الوضع العام أو حتى النقابات الأخرى، علماً بأن نقابة المهندسين تُعدّ إحدى أكبر النقابات في لبنان.

بعض ممثلي الأحزاب يُكابرون. يعتبرون أنّ ما حصل في المرحلة الأولى ممكن أن ينقلب رأساً على عقب في المرحلة الثانية عند انتخاب النقيب و10 أعضاء مجلس نقابة، على اعتبار أنّ العمل على ماكيناتهم الانتخابيّة وقواعدهم الشعبيّة سيكون أكثر فعاليّة في المرة المقبلة.

ما يعزّز نظريتهم هو أنّ الأحزاب لم تستطع مجتمعةً حشد أكثر من 3500 ناخب. وتشير الإحصاءات إلى أنّ الثنائي الشيعي والمستقبل هم أكثر الحاشدين (حوالى 1400)، فيما كان حشد «التيار الوطني الحر» هو الأكثر هزالة. ويلفتون إلى أن غياب الحشد لم يكن ناتجاً عن غياب المناصرين فحسب، بل عن غياب الكثير من الحزبيين المنظّمين والذين لو حضروا لكانوا سيُغيّرون النتيجة. وبالتالي، فإنّ العمل الجاد يعني حضور هؤلاء في المرحلة الثانية.

وأكثر من ذلك، يشير مسؤولو بعض الأحزاب المماثلة في نقابة المهندسين إلى أنّ نتيجة الانتخابات ليست «آخر الدنيا». هم يعلمون أنّ «النقابة تنتفض» سيكون لها 3 أعضاء في مجلس النقابة، إلا أنهم يراهنون على إمكان استمالتهم، إضافة إلى أنّ خرقهم بـ4 أعضاء في انتخابات المرحلة الثانية كفيل بقلب الموازين وحتى تعطيل الاجتماعات، على اعتبار أنّ لتكتّل الأحزاب 5 أعضاء ستنتهي ولايتهم بعد سنة (2 للقوات، 1 للتيار الوطني، 1 لحزب الله و1 للجماعة الإسلامية).

المراجعة الشاملة قبل الانتخابات في المقابل، هناك من يقرأ نتيجة الانتخابات بموضوعيّة أكبر. بعض مسؤولي الأحزاب يدلّلون على الأرقام التفصيليّة للصناديق، لأنّ الفارق كان مهولاً. ففي الفرع السابع مثلاً حصل مرشحو «النقابة تنتفض» على معدل 320 صوتاً مقابل 90 صوتاً لتكتل الأحزاب، وفي الفرع الخامس أيضاً حصدت «النقابة تنتفض» تقريباً 1000 صوت لمرشحيها مقابل 500 صوت لمرشحي الأحزاب!

وعليه، يؤكّد المسؤولون أنّ تكتّل الأحزاب لم يحصل إلّا على نسبة 25% مقابل 75% للائحتيّ المعارضة، مع ربطها بسابقة أعلى نسبة اقتراع تسجّل في انتخابات المرحلة الأولى (8008). كلّ ذلك يعني بنظرهم أنّ «فشل الماكينة الانتخابية يعود إلى الاستهتار لدى الأحزاب بأنها تستطيع كسب أي معركة بمن كان. وهذا السلوك يعني خسارة حتميّة في المرحلة الثانية من انتخابات النقابة، إلّا في حال تواضعت الأحزاب وقرّرت اختيار مرشحين مهنيين ونقابيين على حساب اختيار الحزبيين».

> **تكتّل الاحزاب حصل على نسبة 25% مقابل 75% للائحتي المعارضة**

ويلفتون إلى «أنّنا لم نعد قادرين على الاستمرار بالطريقة نفسها، خصوصاً أن من غير المعقول أن تطلب منّا قياداتنا خوض استحقاق في تكتّل واحد وهم يتصارعون في الملفات السياسية. ببساطة، لم يعد بمقدورنا التبرير لقواعدنا».

لذلك، فإن لهؤلاء المسؤولين أسئلة عن مصير الانتخابات النيابيّة، إذ إنّ «المهندسين الذين اقترعوا لا يمثلون نخبة المجتمع فحسب، بل هم أولاد بيئتهم. فلكل واحد منهم عائلة وأولاد وآباء وأصدقاء. وهذا يؤكّد ضرورة اعترافنا بأنّ المزاج الشعبي تغيّر فعلاً و«النقابة تنتفض» ستتوسّع وغداً ستكون موجودة في النقابات الأخرى، خصوصاً أنّ انتخابات نقابتيْ المحامين والأطباء مثلاً صارت قريبة، إضافة إلى إمكان امتدادها إلى الانتخابات النيابيّة». ولا يخفي المسؤولون أنّ نتيجة انتخابات نقابة المهندسين تستوجب مراجعة شاملة لوضعنا وقواعدنا قبل موعد الانتخابات النيابيّة.

وفي تفاصيل الأرقام، يعتقد مسؤولو بعض الأحزاب أن الأزمة الكبرى تكمن لدى القوات والتيار الوطني الحر. يشيرون إلى أنّ نسبة الاقتراع لدى المسلمين تكون أعلى عادةً من نسبة المقترعين المسيحيين، فيما اللافت هذه المرة أن المقترعين المسيحيين كانوا أكثرية. ومع ذلك، صبّ هؤلاء لصالح «النقابة تنتفض»، إذ إنّ «القوات» لم تحصل مثلاً على عضو واحد في هيئة المندوبين أو الفروع.

«في أمل»

في المقابل، لا تريد المعارضة أن تسكر بانتصارها. هي تعرف أنّ تحالفاتها ستمتدّ إلى النقابات الأخرى وحتّى إلى الانتخابات النيابيّة، خصوصاً أنّ «التحالفات لم تكن محصورة بانتخابات نقابة المهندسين، بل كان تحالفاً على مشروع سياسي صريح يهدف إلى التغيير السلمي والديمقراطي». يعتبر بعض أعضاء «النقابة تنتفض» أنّ الفوز أعطى أملاً للبنانيين بإمكان الخروج من العباءات السياسية والطائفيّة وأعطى زخماً للتحركات الشعبيّة؛ إذ ليس تفصيلاً ما جرى في صيدا أمس من تحركات لـ«صيدا تنتفض»، ما يشي، بنظرهم، بإمكان ازدياد التحركات في الشارع على وقع تدهور الأوضاع الاقتصاديّة.

أمّا على مستوى النقابة، فإنّ المعارضة ستقوم باجتماع تقييمي للنتيجة الانتخابية، قبل انتقالها إلى المرحلة الثانية لاختيار المرشح لموقع النقيب.

تحقيق

في وقت يدخل العالم تدريجاً حقبة «الثورة الصناعية الرابعة» مع كل ما تحمله من اختراق شامل للتكنولوجيا في حياة البشر اليومية، أعادت الأزمة الاقتصاديّة والنقديّة اللبنانيين إلى ما قبل الثورة الصناعية الأولى، حيث لا كهرباء، وحيث احتمال الاتكال على الحمير والأحصنة للتنقل، وحيث انشطة الحياة بطيئة وتجري أغلبها خلال النهار فقط... باختصار، مع تفاقم الأزمة يتحوّل الاقتصاد بدائياً ويخلف حكماً «وظائف» بدائية تواكبه

وظائف جديدة من وحي اقتصاد الطوابير!

اختصاصيّو «النطرة» و«التفتيش عن دواء»

(هيثم الموسوي)

رضا صوايا

مصائب من ينتظرون في الطوابير «فوائد» لدى آخرين. فقد خلقت الطوابير «اقتصاداً» موازياً يستقطب آلاف الشباب العاطلين من العمل، ممن يحاولون «الاسترزاق» من الأزمة. هنا، لا «سي في» مطلوبة ولا شهادات. «الخبرة» الوحيدة التي تتطلّبها هذه «الوظائف» هي أن يجيد المتقدم إليها «البرم» على الصيدليات للعثور على دواء، أو «النطرة» في طابور محطة أو فرن أو محمصة بن، أو أي من الطوابير الكثيرة المتوقعة، و«كل شي بسعرو».

يحرص «أولاد الكار» من «اختصاصيي الطوابير» على التكتم على هوياتهم وعلى «سر المهنة». علي، واحد من الشباب الذي يصف نفسه بأنه «متفرغ فقط للصيدليات والأدوية ولا شأن لي بطوابير البنزين وغيرها». يؤكد أن دافعه «إنساني. لا أعمل للاسترزاق يقدر ما يهمني أن أسعف الناس المحتاجة. أخاف الله ولا يمكن أن أكسب من مريض. لذلك لا أضع أي تسعيرة معيّنة، واتكل على ذوق الناس والإكراميات التي يتبرعون بها تقديراً لتعبي».

اشتدّ أزمة الدواء، أخيراً، أجبرت اختصاصي التفتيش عن أدوية» على التوقف عن «العمل»، مع إغلاق كثير من الصيدليات وانقطاع الأدوية بشكل كبير، فـ«الكلفة أصبحت أكبر من المردود. أسكن في بيروت وكنت أصل أحياناً إلى أبعد من جونية بحثاً عن أدوية، وفي غالبية الأوقات لم أكن أوفّق. المجهود الجسدي مرهق جداً، إضافة إلى تكاليف التنقل والاتصالات لأبقى على تواصل مع الزبائن». أعداد الذين يقصدونه طلباً لخدماته «لا تحصى. ولا أبالغ إن قلت أنني كنت أتلقى مئات الاتصالات يومياً. من كنت أخدمهم كانوا يرسلون رقمي إلى أقاربهم وأصدقائهم، إلى درجة أنني اضطررت إلى الاستعانة بأصدقائي ومعارفي من الشباب لمساعدتي من خلال تقسيم المناطق على كل منّا تسهيلاً للعمل»، لافتاً إلى أن حليب الأطفال كان على رأس الطلبات، وبعض العائلات كانت ترجونا البحث مهما كلف الأمر».

في هذا السياق، يلفت «عاملون» في هذا «الكار» إلى «تواطؤ بين بعض الشبان كثير من الصيدليات وانقطاع الأدوية بشكل كبير، فـ«الكلفة أصبحت أكبر من المردود. أسكن في بيروت وكنت أصل أحياناً إلى أبعد من جونية بحثاً عن أدوية، وفي غالبية الأوقات لم أكن أوفّق. المجهود الجسدي مرهق جداً، إضافة إلى تكاليف التنقل والاتصالات لأبقى على تواصل مع الزبائن». أعداد الذين يقصدونه طلباً لخدماته «لا تحصى. ولا أبالغ إن قلت أنني كنت أتلقى مئات الاتصالات يومياً. من كنت أخدمهم كانوا يرسلون رقمي إلى أقاربهم وأصدقائهم، إلى درجة أنني اضطررت إلى الاستعانة بأصدقائي ومعارفي من الشباب لمساعدتي من خلال تقسيم المناطق على كل منّا تسهيلاً للعمل»، لافتاً إلى أن حليب الأطفال كان على رأس الطلبات، وبعض العائلات كانت ترجونا البحث مهما كلف الأمر».

في هذا السياق، يلفت «عاملون» في هذا «الكار» إلى «تواطؤ بين بعض الشبان وبعض أصحاب الصيدليات. أصبح الأمر أشبه بشبكة متكاملة الجميع يكسب فيها: المواطن يحصل على الدواء أو الحليب، ونحن نحصل على إكراميات دسمة جداً في أغلب الأوقات، والصيدلي يسعّر على هواه مستغلاً الوضع»!

طوابير محطات المحروقات، من جهتها، «اقتصاد» قائم بذاته يستفيد منه كثيرون من «بائعي الخدمات» وعمّال المحطات... وضحيته الوحيدة المواطن العادي. بعض الشبان العائلة ليلاً أمام محطات المحروقات لنؤمن المكان، ونعود في الصباح الباكر لتعبئتها، ومن ثم نستخرج البنزين منها ونبيعه بالغالونات. يكلفنا الغالون حوالى 20 ألف ليرة ونبيعه بما يراوح بين 60 ألف ليرة و80 ألفاً، وأحياناً أكثر من ذلك، بحسب الزبون ومدى حاجته وإمكانياته».

ويلفت إلى أن كثيرين «يرضون ولا يناقشون، باعتبار أن الكلفة مهما ارتفعت تبقى أفضل من البهدلة والشرشحة والانقطاع من البنزين». ويشير إلى أن «الأعمال ازدهرت إلى حدّ أصبحنا نوظف شباناً لمساعدتنا بمقابل بدل يومي، ما يساعدنا على توسعة رقعة عملنا وتلبية أكبر قدر ممكن من الزبائن». ويقرّ بأن «عمل كهذا لا يمشي إذا لم تكرم عمال المحطات. غالبيتهم تدهورت رواتبهم ويستفيدون من الوضع لتعويض الفرق. ندفع لهم مقابل كل سيارة. وأساساً هم يقبضون من الجميع. حتى من ينتظر في الطابور لتعبئة سيارته بنفسه يدفع لهم لتيسير أموره».

أعمال «اختصاصيي النطرة» تشمل أيضاً طوابير المعاينة الميكانيكية؛ إذ إن هناك من يتسلم السيارة مقابل 100 ألف ليرة، وينتظر منذ الرابعة فجراً على أبواب «الميكانيك» من أجل إخضاع السيارة للمعاينة. هنا، أيضاً، طوّر البعض «أعماله»، فيستعين بشبان عاطلين من العمل مقابل 50 ألف ليرة من أجل خدمة عدد اكبر من الزبائن. وهناك أيضاً من يبيعون «الدور»، إذ يركنون سياراتهم في طابور المعاينة ويبيعون «مطارحهم» لمن يرغب، ويستطيع دفع البدل الذي يصل إلى 100 ألف ليرة.

الـ«موتوسيكلات» أولاً

ميزة الـ«موتوسيكل» في لبنان لم تعد تنحصر بوصفه وسيلة تنقل سريعة فحسب، بل في قدرته على تجاوز الطوابير الطويلة و«الشك» أمامها لتعبئة ليترات قليلة من البنزين، من دون أن يستثير ذلك شكاوى المنتظرين، لأن «القصة ما بتحرز». لكن ما «يحرز» هو امتهان بعض الشبان من أصحاب الموتوسيكلات «الشك» في مقدم الطوابير على عشرات المحطات يومياً لتعبئة خزاناتهم ثم سحبها قبل إعادة تعبئتها مجدداً أكثر من مرة. أحد الشبان الذي يعمل نادلاً في مقهى ليلاً لا «يقطع» زبائنه من البنزين الذي يجمعه من جولة على المحطات صباحاً، والتسعير عادة وفق سعر السوق السوداء!

> خلقت الطوابير «اقتصاداً» موازياً يستقطب آلاف الشباب العاطلين من العمل

«شفط» البنزين بـ 10 دولارات

«مكنة شفط بنزين على البطارية بسعر 10 دولارات». ما ان نشر جورج شامية هذا الإعلان على صفحته على «فيسبوك» حتى انهالت عليه الاتصالات و«الطلبيات»، علماً بأن شامية ليس مصنّعاً لـ«المكنة» ولا وكيلاً حصرياً لها ولا حتى تاجراً. «كل ما في الأمر أنني وجدتها في أحد المولات، ولفتتني لكونها قد تكون مفيدة في ظل هذه الأزمة وأكثر عمليّة من سحب البنزين بالفم وبالنبريش، وهي تساعد على سحب البنزين من الغالون وتفريغه في الرزرفوار وليس العكس. بدايةً اشتريت آلة وعرضتها للبيع، فصُدمت بحجم الطلب. توجهت إلى المول مجدداً واشتريت 11 آلة أخرى وعرضتها للبيع». يقر شامية بأنه تلقّى «الكثير من الرسائل والتعليقات المسيئة باعتبار أن هذه الآلة تساعد الناس على التكيف مع الواقع عوض السعي لتغييره. لكن ما ذنبي؟ هل أنا المسؤول عن الأزمة؟ أحاول أن استرزق ولا أتاجر بالممنوعات، والآلة أساساً معروضة في المول».

تقرير

مديرون يقاطعون الاستحقاق: ضغوط لإلغاء الامتحانات الرسمية؟

عشية الامتحانات الرسمية، تبنت هيئة التنسيق النقابية عصياناً مدنياً بعدم الحضور إلى المدارس... بعد انتهاء العام الدراسي، فيما بدا ملتبساً ما إذا كانت هيئة التنسيق تدعم فعلاً مقاطعة الاستحقاق الرسمي

فاتن الحاج

الضغوط تحاصر وزير التربية طارق المجذوب لعدم إجراء الامتحانات الرسمية في ظل تعذر الحصول على الاحتياجات الأساسية من غذاء ووقود وكهرباء ومياه وانحدار في القدرة الشرائية للرواتب وضرب الاستشفاء والاعتداء على التقديمات الاجتماعية. نحو 100 ألف طالب في الشهادة المتوسطة والثانوية العامة سيتوجهون إلى مراكز الامتحانات وسط غياب التوازن الفكري والصحي والأمن الاجتماعي والغذائي لديهم ولدى عائلاتهم.

وفيما ينتظر أن تصدر المفتشية العامة التربوية موقفاً رسمياً من إجراء الامتحانات، طغت أمس على المواقع الإخبارية ومواقع التواصل الاجتماعي «فبركات» نسبت الى الوزير تصريحاً بإلغاء الشهادة المتوسطة (البريفيه) التي يمتحن فيها نحو 60 ألف طالب، ما استدعى نفياً من المكتب الإعلامي في وزارة التربية، داعياً المرشحين للشهادة المتوسطة والثانوية العامة إلى متابعة الدرس والاستعداد للامتحانات.

العصيان المدني والتربوي كان أحد الأشكال التي استخدمت في الضغوط، وكان لافتاً أمس أن تتبنى «هيئة التنسيق النقابية»، بمكوناتها الحزبية المختلفة (تيار المستقبل، حركة أمل، حزب الله، التيار الوطني الحر، الحزب الاشتراكي، تيار المردة) توصية من نحو 300 مدير ثانوية ومدرسة رسمية ينضوون في الأحزاب نفسها بالإضراب المفتوح والعصيان المدني في الصيف، من دون العودة إلى الجمعيات العمومية وقواعد الروابط من المعلمين في القطاعين الرسمي والخاص. ومع أن العام الدراسي ينتهي رسمياً في 30 حزيران، فقد دعت الهيئة إلى التوقّف عن العمل وعدم الحضور إلى المدارس والثانويات والمهنيّات الرسميّة ابتداءً من الأوّل من تمّوز، والخاصّة ابتداءً من 5 تموز، ودور المعلمين ومراكز الارشاد.

الهيئة لم تذكر صراحة في بيانها أنها ستقاطع أعمال الامتحانات الرسمية، لكن بيان المديرين (بعضهم أعضاء في الهيئات الإدارية للروابط ومجالس الفروع) ربط الخطوة بدعم هيئة التنسيق، إذ إن 74 مديراً سجلوا أسماءهم وأعربوا عن رغبتهم، بحسب مدير ثانوية كفرا الرسمية ومنسق حملة العصيان فؤاد إبراهيم، في عدم استلام تكاليف رؤساء المراكز والمراقبين العامين. وأشار إلى أن «التصويت على عدم الذهاب إلى مراكز الامتحانات الرسمية استمر لبضع ساعات فقط وأوقفناه كي لا يقال لنا إننا نريد أن نسقط الاستحقاق». وعن توقيت خطوة العصيان وعدم الحضور إلى المدارس والثانويات والتي تشبه الصراخ في الفراغ، قال إبراهيم إن الوزارة حددت الفترة الممتدة بين الأول من تموز والثامن تموز لتسجيل الطلاب الجدد، والموقف هو مقاطعة كلّ الأعمال التحضيريّة للعام الدراسي المقبل 2021/ 2022.

وعما إذا كانت الخطوة تندرج في اطار الضغط السياسي لتشكيل الحكومة وإيجاد مخرج لوزير التربية لإلغاء الامتحانات، نفى إبراهيم «أن يكون هدفنا تسهيل مهمة أحد لا وزير التربية ولا غيره، بل إن تحركنا نابع من وجع الناس والمعاينة الميدانية لظروف المعركة». على خط موازٍ، برزت حركة عصيان تربوي فردية، جريئة وإن متأخرة، «رفضاً للاذلال اليومي والارتهان لعصابة زعماء الطوائف والمتاجرة لروابط ونقابات الأساتذة»، قام بها أربعة أساتذة هم مدير ثانوية علي النهري الرسمية، علي مهدي، والناظر في الثانوية وليم العويطة، والأستاذان في ثانوية شمسطار مهند سليمان وباسم أسعد قعفراني، إذ أعلنوا التوقف عن الذهاب إلى وظيفتهم. الخطوة تندرج، بحسب سليمان، في اطار الدفاع عن النفس وبدء المواجهة من مكان بعدما أخلّت الدولة ممثلة بوزارة التربية، الطرف الثاني في العقد، بواجباتها تجاهه كمواطن يقوم بواجباته ولا يحصل على ادنى حقوقه.

يفصل عضو لقاء النقابيين الثانويين حسن مظلوم بين التحرك الفردي للأساتذة التي كان سيرحب به «لو أنه أتى مبكراً وقام على برنامج وأهداف بدلاً من تحويله إلى خطوة إعلامية ليس إلا.» أما بالنسبة إلى تحرك من سماهم «مديري أحزاب السلطة» المدعومين من هيئة التنسيق ومكاتبها الحزبية، فوصفه بـ«المشبوه إذ يخدم أجندة سياسية بلحظة سياسية حرجة، ويحاول إيجاد مخرج لإلغاء الامتحانات التي هي بحكم الملغاة فيهم وبلاهم نظراً للظروف الموضوعية المتعلقة بعدم القدرة على تنظيمها». ودعا مظلوم المديرين إلى أن يعودوا إلى ضميرهم المهني والنقابي ويتجردوا من أنانيتهم الحزبية وتسلط الأحزاب عليهم واستعمالهم كعصا غليظة للسلطة ضد الناس.

للقيادي في التيار النقابي المستقل جورج سعادة رأي آخر في ما يخص خلفية خطوة هيئة التنسيق، وهي «رفع العتب وامتصاص غضب القواعد على خسارة كل شيء، لتصبح هذه الهيئة هيئة التنفيس النقابية». بحسب سعادة، «يضرب هذا التحرك، في الشكل، كل الأصول النقابية والديموقراطية لجهة العودة إلى المندوبين ومجلس المندوبين المركزي والجمعيات العمومية لاتخاذ قرار بهذا الحجم، أي تمرد تربوي ومدني من أشخاص ليس لديهم صفة تمثيلية، ولن يشارك فيه سوى 5 في المئة من أساتذة لبنان. أما في المضمون فالعصيان أتى بلا برنامج ولا خطة ولا أهداف، فمنذ خريف 2014 وحتى اليوم لم تتخذ هيئة التنسيق النقابية موقفاً من مقاطعة التصحيح». واستغرب «الانحدار إلى الدرك النقابي المتمثل بانتظار نقابة المعلمين 5 تموز لبدء عصيانها وهو الموعد الذي يحدد فيه مصير العقود مع المعلمين، ما يعني الخوف من مواجهة السلطة، واستطرادا إذا صدر قانون لتمديد المهل فهل سينتظر بدء تنفيذ العصيان حتى نهاية التمديد؟».

> تبنت هيئة التنسيق «عصيان» المديرين من دون العودة إلى الأساتذة

تقرير

«حركة تصحيحية» في المستشفيات الحكوميّة

راجانا حميّة

على عكس السائد في معظم دول العالم، يجري التعاطي مع المستشفيات الحكومية في لبنان، وعددها 29، كمؤسسات من الدرجة الثانية. ومردّ ذلك سببان أساسيان: سيطرة القطاع الاستشفائي الخاص، ونظرة الناس إلى القطاع الاستشفائي العام باعتباره آخر الأمكنة التي يمكن اللجوء إليها طلباً للخدمات الطبية. وإذ تعكس هذه النظرة قصوراً في الرؤية، إلا أنها تدلّ أيضاً على استهتار الجهات المسؤولة في تعاطيها مع المستشفيات الحكومية، بدءاً من المتعاقبين على وزارة الصحة، وصولاً إلى المديرين العامين والمسؤولين في المستشفيات الحكومية نفسها، وما بينهما.

مع انتشار فيروس كورونا، نأت المستشفيات الخاصة بنفسها، وتُركت المستشفيات الحكومية وحيدة في المواجهة، ووصل الكثير منها في ذروة الأزمة إلى قدرته الاستيعابية القصوى، ووصل معها القطاع الصحي إلى حافة الانهيار. اليوم، بعد عام ونصف عام من الأزمتين المتواصلتين، المالية والصحية، بات «مطلوباً بالحد الأدنى أخلاقياً التأسيس لمرحلة جديدة من التعاطي مع المستشفيات الحكومية»، على ما قال وزير الصحة حمد حسن، أمس، خلال لقائه مديري عدد من المستشفيات الحكومية. وهي مرحلة، «تستدعي رفع جهوزية المستشفيات في الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، والتعلّم من التجربة السابقة» التي كانت فيها حياة المرضى وأدويتهم رهينة بيد القطاع الخاص.

حسن أعلن انطلاق هذه المرحلة من خلال ملفين أساسيين يستهدفان تجهيز المستشفيات. أولهما، قرض البنك الإسلامي البالغ 32 مليون دولار والمخصص للتجهيزات، ومن المفترض أنه بات في سياق مرحلة إعلان تلزيم المناقصة من قبل مجلس الإنماء والإعمار. أما الملف الآخر، فيتعلق بجزء من قرض البنك الدولي الذي أقرّ سابقاً لتجهيز المستشفيات الحكومية، من دون أن يفرج عنه حتى الآن. ولفت حسن إلى أن قيمة هذا «الجزء» تبلغ حوالى 40 مليون دولار ستخصص أيضاً لتجهيز المستشفيات الحكومية، وفق الحاجات التي حدّدها مديرو المستشفيات.

> حسن: لن نقبل استشفاء في القطاع الخاص على حساب وزارة الصحة بوجود أسرّة في المستشفيات الحكومية

مع ذلك، لن تكون هذه القروض بديلاً من المرحلة الثانية التي «تسند» وضع المستشفيات الحكومية، كما الخاصة، في الأزمة الحالية. من هنا، أعلن حسن قرب الوصول إلى صيغة نهائية لتعديل «تسعيرة» الجهات الضامنة، بما يخفّف من وطأة الفروقات التي يدفعها المواطنون للمستشفيات. وإذ أكّد تكليف المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، محمد كركي، التفاوض مع المستشفيات الخاصة وإعادة النظر في تسعيرة الخدمات الطبية، إلا أن «الأكيد أنها لن تكون وفق ما تطالب به المستشفيات الخاصة».

وفي هذا السياق، يلتقي كركي أصحاب المستشفيات الخاصة في اليومين المقبلين للوصول إلى صيغة مرضية للطرفين، على أن يرسل إلى هذه المستشفيات استمارة تصحيح تسعير وتعرفة تشمل كل النشاطات الطبية والاستشفائية خلال هذا الأسبوع. أما «ضريبة» هذه التعديلات والتحسينات، فدونها مطلب أساسي هو إثبات هذه المستشفيات النيّة الحسنة في تعزيز موقعيّتها. وفي هذا السياق، نبّه حسن المستشفيات من «أننا لن نقبل بعد اليوم استشفاء في القطاع الخاص على حساب وزارة الصحة العامة إن كان هناك سرير واحد فارغ في المستشفيات الحكومية».

لكن، هل تكفي هذه الخطوات لـ«تصحيح» أوضاع المستشفيات الحكومية؟ في المبدأ، ثمة جانب لا تغطيه تلك القروض، وهو ذاك المتعلق بـ«فساد» بعض إدارات تلك المستشفيات، سواء في طريقة تعاطيها مع الخدمات الطبية على قاعدة زبائنية أو مع التوظيفات المرهونة بشكل أو بآخر للطوائف والأحزاب، أو بالفواتير «الوهمية» أو، في أحسن الأحوال، ما يمارسه البعض من نفخ الفواتير لتحقيق كسب غير مشروع من المال العام أو في كيفية التصرف بالهبات والمساعدات التي لا تمرّ في الغالب وفق قنوات شرعية وغيرها من المخالفات التي يصعب حلحلتها بالقروض.

International Medical Corps
الهيئة الطبية الدولية

Invitation to Tender
ITT Ref: PR10019438

International Medical Corps is a global, humanitarian, non-profit organization dedicated to saving lives and relieving suffering through health care training and relief and development programs.
International Medical Corps is inviting competent, professional and established suppliers/service providers capable of supply of the items/services listed below and as described in the tender documents.

For (Tender for the Supply of Vehicle Rental) project in (Lebanon).

If your company is interested in undertaking the service, please send an email to Labdallah@internationalmedicalcorps.org, copying Hhijazi@internationalmedicalcorps.org to receive the full package in details

The deadline for submitting completed tender docs is by
Sunday July 11th 2021 at midnight via secure email address
Tender.BEY@InternationalMedicalCorps.org

A full schedule will be detailed in the tender documents.
Award of contract will follow, following internal evaluation process. Vendors will be invited to a "Remote" open Tender following up the deadline date.
International Medical Corps reserves the right to accept or reject any part of, or the entire tender in accordance with internal procedures.

If you would like more information about this tender, please contact Lara Abdallah at 03-538862 or by email at Labdallah@internationalmedicalcorps.org

بعيداً عن النتائج، فإن العملية الانتخابية الديموقراطية حاضرة هذه المرة (أرشيف)

قضية

انتخابات اتحاد الكرة: شرعية دولية ورقابة قانونية صارمة

نظامٌ انتخابي دقيق لانتخابات اللجنة التنفيذية ورئيس الاتحاد اللبناني لكرة القدم التي تمرّ بمراحل عدة تبدأ من عملية الترشيح، وبعملية الاقتراع ومراقبتها، وذلك في موازاة عملٍ تنظيمي ورقابي للجنة الانتخابية

شربل كريّم

انتخابات الاتحاد اللبناني لكرة القدم التي ستقام اليوم هي الشغل الشاغل للرأي العام، وكلامٌ كثير يدور حولها وحول آلياتها وطريقة إجرائها وطبعاً نتائجها.

وكما يعلم الجميع، ترشح لمقعد الرئاسة رئيس الاتحاد الحالي المهندس هاشم حيدر، ونجم النجمة السابق، الغني عن التعريف، موسى حجيج، بينما ترشح 17 مرشحاً لعضوية اللجنة التنفيذية وللمقاعد العشرة فيها، قبل أن تصبح الترشيحات 14 إثر انسحاب 3 مرشحين.

إذاً تتألف اللجنة التنفيذية من 11 عضواً، أي الرئيس، ونائبه الأول، ونائبه الثاني، إضافة الى 8 أعضاء آخرين.

وتنتخب الجمعية العمومية رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية، لكن كل مرشح لعضوية اللجنة التنفيذية يجب أن يتم اقتراح اسمه من قبل عضو واحد على الأقل من الجمعية العمومية، بينما يحتاج المرشح للرئاسة إلى أربعة أندية تؤيد ترشيحه.

(أرشيف)

وتحدد ولاية الرئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية بأربع سنوات، ويمكن إعادة انتخابهم، وهو ما سيحصل اليوم مع توقّع وصول معظم أعضاء الاتحاد الحالي الى «الجثّة الاتحادية» لولاية جديدة.

وستصوّت أندية الدرجتين الأولى والثانية بشكل كامل للمرشحين، بما مجموعه 24 صوتاً مناصفةً. أما أندية الدرجة الثالثة وعددها 24، فهي ممثلة بـ 12 صوتاً، مقابل 3 أصوات لكلّ من محافظات: الشمال، الجنوب، جبل لبنان، والبقاع، بينما تملك محافظة بيروت صوتين فقط، ليكون مجموع الأصوات 50 صوتاً، علماً بأن أندية كرة القدم للصالات، ونظيرتها في الكرة الشاطئية والكرة النسائية لا يحق لها التصويت.

التدخل الحكومي ممنوع

وتأخذ انتخابات الاتحاد اللبناني شرعيةً دولية من خلال تماشيها مع نظام الاتحاد الدولي وقراراته، حيث تمّ تحديد معايير الترشيح انطلاقاً منها في النظام الأساسي للاتحاد، في وقتٍ يُمنع فيه أي تدخّل حكومي في العملية الانتخابية، ما يعني أن المشهد تغيّر مقارنةً بالماضي حيث دأبت وزارة الشباب والرياضة على إرسال مندوب عنها للوقوف عند الاقتراع والنتائج. كما لا يُسمح بتدخل أي طرفٍ آخر من أي نوع كان في العملية الانتخابية أو في تشكيل الهيئة الناخبة أي الجمعية العمومية، وبالتالي لا تطبّق القوانين والأنظمة الحكومية على انتخابات هيئات الاتحاد، وعلى النظام الانتخابي للاتحاد أن لا يتضمّن طلب موافقة أي هيئة حكومية.

القرارات للجنة الانتخابية

هنا يبرز دور اللجنة الانتخابية التي تؤدي دوراً مهماً في هذه العملية، إذ بحسب النظام عليها أن تتأكد من صحة الترشح للمرشحين خلال 3 أيام بعد إغلاق باب الترشح، وهي بالفعل رفضت ترشيحاً واحداً قبل أن تنشر لائحة المرشحين إثر إبلاغهم بقرارها من خلال قبولها تراشيحهم من عدمها خلال مدة الثلاثة أيام نفسها.

وتنظم اللجنة الانتخابية عملية الانتخاب وتشرف عليها وتتخذ كل القرارات المتعلقة بها، وهي لا تضم أي عضو في الجهاز التنفيذي للاتحاد، وهو أمر أساسي كون اللجنة مسؤولة عن التطبيق الحازم لنظام الاتحاد اللبناني ونظيره الدولي، إضافة الى النظام الانتخابي.

وفي وقتٍ يؤمَن فيه الاتحاد اللبناني كل الأمور اللوجستية، يفترض على اللجنة الانتخابية تأمين كل الإجراءات الآيلة الى ضمان إجراء الانتخابات بطريقة سليمة، وإيصال المعلومات الخاصة بها الى أعضاء الجمعية العمومية وكل المتابعين والمرتبطين بها.

دقّة مهمة اللجنة الانتخابية تُترجم في موادّ عدة ضمن النظام العام، فهي تتمّ دعوتها للانعقاد بواسطة رئيسها، وتؤمّن نصابها الغالبية المطلقة التي من خلالها تُتخذ القرارات استناداً الى الأصوات الصالحة، علماً بأنه في حال تعادل الأصوات يعتبر صوت الرئيس مرجّحاً.

هذا الاستعراض هو للدلالة على أنه يحق للجنة الانتخابية اتخاذ ما تراه مناسباً تجاه أي أمر يتعلّق بإجراء عملية الانتخاب لم يرد ذكره في النظام، وذلك من خلال رئيسها وأعضائها.

> **مهمّة الاتحاد الجديد ستكون إبقاء كرة القدم على قيد الحياة في ظلّ موت القطاعات الأخرى**

عملية ديموقراطية صحيّة

وفي موازاة واجبات اللجنة الانتخابية وأهمها سيكون اليوم مراقبة إجراءات التصويت خلال الجمعية العمومية، هناك واجب على قدر عالٍ من الأهمية وهو احتساب الأصوات، واتخاذ القرار المناسب للفصل في صحة أو عدم صحة ورقة اقتراع معيّنة، واتخاذ القرار النهائي حول القضايا المتعلّقة بمجريات التصويت خلال انعقاد الجمعية العمومية الناخبة، وذلك قبل إعلانها النتائج الرسمية. وبطبيعة الحال، وبعيداً عن النتائج، فإن العملية الانتخابية الديموقراطية حاضرة هذه المرّة، وهي مسألة صحية بالنسبة الى الكثيرين، ومضرّة بالنسبة الى آخرين من الباحثين عن الاستقرار ومرور الاستحقاق بهدوء. هو أمر سيحصل بلا شك، لكن الضجيج يفترض أن يكون سمة اللجنة التنفيذية الجديدة التي ستكون أمام مهمة واحدة ومحددة، وهي إبقاء كرة القدم على قيد الحياة في ظل موت القطاعات الأخرى تباعاً بفعل الأزمات المتلاحقة التي تضرب البلاد.

الكرة المعولمة

الصين «حاضرة» في اليورو... شراكات بارزة وعقود بالملايين

على مدى العقدين الماضيين، حاولت الصين تطوير دوري كرة القدم الخاص بها من خلال البذخ في استقدام اللاعبين والمدربين الأجانب، دون جدوى. وفي ظل فشل التجربة، توجّه القيّمون على القطاع الكروي للتطوير عبر تنمية الثقافة الكروية المحلية، والاستفادة من الخطط العالمية بمختلف هيكلياتها الأمر الذي ساهم في انتشار الملّاك وشركات الرعاية الصينية في القطاع الرياضي بكثرة وفي مختلف دول العالم. الصين حاضرة بقوة، وهي تمتلك اليوم أبرز المستثمرين في عالم كرة القدم

حسين فحص

برزت الصين خلال السنوات الأخيرة في عالم المستديرة كجزء من الاستراتيجية التي وضعتها للانتشار الاقتصادي حول العالم. وبعد «تحسين» الدوري المحلي، وبعدها شراء الملّاك الصينيين أندية مختلفة في أوروبا، صار التركيز اليوم قائماً على حقوق الرعاية والترويج لتلعب الصين بذلك دوراً رئيسياً في تطوير كرة القدم العالمية.

ظهر ذلك جلياً عام 2018، ففي الوقت الذي تراجع فيه حماس العلامات التجارية العالمية لكأس العالم، دخلت سبع شركات صينية قائمة رعاة «المونديال»، وهي: واندا، هيسنس، منغنيو، فيفو، بادي للدراجات الكهربائية، في آر للواقع الافتراضي وديباي للملابس الرياضية. يُذكر أن شركة واندا قد أنفقت 150 مليون دولار أميركي عام 2016 للفوز بموقع الراعي من المستوى الأول في دورات كأس العالم الأربع (2018، 2022، 2026، 2030)، ما منحها جميع حقوق الإعلان وحقوق التسويق في جميع الفعاليات، أما كل من شركات هيسنس، منغنيو فيفو، فقد حصلت على الدرجة الثانية من الرعاية، وهو ما يمثل 60 % من العدد الإجمالي للرعاة من هذا المستوى.

وفي تقرير صادر عن شركة أبحاث السوق «زينيت»، تبيّن أن تكاليف إعلانات الرعاة التجاريين من مختلف البلدان في كأس العالم 2018 قد ناهزت 2,4 مليار دولار، أنفقت الشركات الصينية منها 835 مليون دولار، أي ما يعادل ضعفي إنفاق الشركات الأميركية البالغ 400 مليون دولار وأعلى بكثير من إنفاق شركات الدولة المضيفة روسيا، البالغ 64 مليون دولار.

هكذا، ومع تشجيع الحكومة الصينية في السنوات الماضية للشركات المحلية على السفر إلى الخارج، توسّع الصينيون في مجال الرعاية والتسويق لتوقّع ثلاث شركات صينية عقود شراكة في يورو 2020 بهدف فتح أسواق جديدة بعيداً عن الاستهلاك المحلي هي: Hisense، Vivo، Alipay.

بدأت شركة Hisense بالاندفاع إلى أوروبا منذ أكثر من 10 سنوات أخيراً في أوروبا، حيث توفر خدماتها في كل من إيطاليا والنرويج والمملكة المتحدة وأيسلندا، وهو ما دفعها لرعاية حدث رياضي كبير مثل بطولة أمم أوروبا يورو 2020. ترتبط الشركة الصينية بعقد رعاية مع اليويفا من عام 2018 حتى عام 2026 مقابل 28,8 مليون دولار سنوياً، وهو عقد يشمل مختلف بطولات الاتحاد الأوروبي لكرة القدم.

أمّا Vivo، فهي من أكبر الشركات الصينية المُصنّعة للهواتف الذكية،

> **أنفقت الشركات الصينية 835 مليون دولار في كأس العالم 2018 مقابل 400 مليون لأميركا**

وهي من الشركات التابعة لمجموعة BBK Electronics الصينية التي تمتلك كلاً من Oppo و OnePlus. تُعد Vivo أحد رعاة يورو 2020 البارزين، الأمر الذي يوفر للشركة الصينية رواجاً في الأسواق الأوروبية، حيث لا تزال الشركة ناشئة رغم شعبيتها الكبيرة في السوق الصيني، وتدفع 15 مليون دولار سنوياً في عقد مع اليويفا يمتد من عام 2021 إلى عام 2024 ويشمل مختلف مسابقات الاتحاد الأوروبي لكرة القدم، حسب KPMG.

هكذا، وضعت الصين موطئ قدم لها على خريطة كرة القدم العالمية يوازي ثقلها الصناعي والسياسي والعسكري وتأثيرها الدولي، وهي تسعى جاهدةً للانتشار أكثر بهدف الاستفادة وتجاوز التأثيرات السلبية لفيروس كورونا الذي انتشر من أراضيها.

استراحة

كلمات متقاطعة 3774

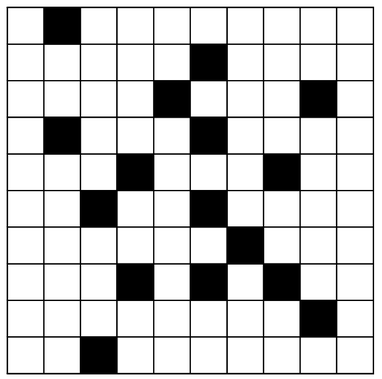

أفقيا

1- مؤلف كتاب « الكشّاف في تفسير القرآن» – 2- ارق – ثوب واسع – 3- درّب – مدينة إيطالية – 4- كيل وعيّار – قاعة – 5- إحسان – عضو السمع – آلة مهمة في السفينة – 6- مدينة فرنسية – شاب لا خبرة له – شقيق – 7- غضب وإضمار العداوة – من الحبوب بالعامية – 8- صاح التيس – للتمنّي متعلّق بالمستحيل – 9- امبراطور البابان خلفه إبنه – 10- رئيس مجلس نيابي لبناني – حرف نصب

عمودياً

1- طبيب وفيلسوف عربي عاش في بغداد نقل الى العربية عن اليونانية كتب الفلسفة والرياضيات – 2- خاصته – يحرس ويرصد – 3- معركة شهدت هزيمة هنيبعل أمام الرومان – مثل ونظير – ضمير منفصل – 4- معلمّات – صلف وكبر – 5- حرف جر – 6- جرح رأسه – مدينة في الهند – 7- عكسها زعيم المانى – من الحبوب – ضمير منفصل – 8- مصنّف سوري – يأتي بعد – 9- ملكة إنكليزية – عاصمة جزيرة مالطة – 10- أخت صلاح الدين الأيوبي

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- الإفرنج – بو – 2- نمرود – سيول – 3- ضرير – بنّي – 4- آخ – بنادر – 5- ليل – بودا – 6- يدفع – قنديل – 7- البرّي – لمّ – 8- شفوي – هر – 9- آية – بم – قمل – 10- سبّ – وتردام

عمودياً

1- أنطاليا – اس – 2- لم – جيد – شيب – 3- أرض – لفافة – 4- فوري – علو – 5- زُدينة – بيبو – 6- را – قر – مثّ – 7- جس – يبنيه – 8- يبرود – رقد – 9- بون – ذيل – ما – 10- وليد المعلّم

sudoku 3774

	4		3			5		8
8		3		9			7	
6		2			7		4	
	3			4	8			1
		5	6			7		
4				7			6	
	7	9		2		1		6
		1		5				
2	6							7

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3773

5	4	3	2	8	1	7	6	9
1	9	8	7	6	3	2	5	4
7	2	6	9	5	4	1	3	8
9	5	7	8	3	2	4	1	6
3	1	2	6	4	7	9	8	5
8	6	4	5	1	9	3	7	2
4	7	5	1	9	6	8	2	3
2	8	9	3	7	5	6	4	1
6	3	1	4	2	8	5	9	7

مشاهير 3774

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

من أبرز كتّاب القصة القصيرة في الأردن. نشر مئات الكتابات الإسلامية وامتازت كتاباته بالبعد الفلسفي والتأثرّ الكبير بالنص القرآني النبوي

5+6+7+3+4 = ضد الوجود ■ 2+10+1+8 = عطف الأم ■ 9+11 = للنداء

حل الشبكة الماضية: **مايكل هانيكي**

إعداد
نعوم مسعود

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير - الصدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق إيلي حنا امل التحري
■ صادرة عن شركة اخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كونكورد - الطابق الثامن
■ للتفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15 - 01/666314 - 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

في المسألة الكردية السورية

عبد المنعم علي عيسى *

كان التقارب الأميركي الكردي البادئ ما بعد سقوط مدينة الموصل بيد تنظيم « الدولة الاسلامية » في 10 حزيران / يونيو 2014، الذي تلاه إعلان زعيم التنظيم أبي بكر البغدادي من على منبر جامع النوري بشهر تموز / يوليو التالي لدولة « الخلافة »، أبعد مدى من حالة الاحتياج الأميركي لوقود بري لازم بالضرورة لمواجهة شعار « باقية وتتمدد » الذي أطلقه دينمو الإعلام في « تنظيم الدولة الإسلامية » ، فالتوجهات الأميركية كانت ماضية نحو اعتراف واشنطن بدولة إسلامية على أجزاء من سوريا والعراق، الأمر الذي اعترفت به هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأميركية السابقة في مذكراتها المنشورة بعيد مغادرتها لمنصبها في العام 2014 ، والتغير هنا حصل ، وفقا لكلينتون نفسها ، بفعل الحدث المصري الحاصل في 3 تموز / يوليو 2013 الذي قلب المشهد الجيوسياسي رأساً على عقب ، ثم راحت أجزاء نقل الحركة ترسم حدوده بالنار والدم ، ولا يمكن بأي حال من الأحوال ، بعد التطورات الحاصلة في أعقاب هذا التاريخ الأخير ، الركون إلى تفسير أخذ حيزاً كبيراً آنذاك ، ومفاده أن واشنطن لم تكن تثق بالمعارضة السورية ذات الميول الإسلامية في أغلبها ، وعليه فإنه ما كان لها أن تراهن على حرب من ذلك النوع ، لكونها تفتقد بالدرجة الأولى إلى غياب « العداء الإديولوجي » ما بين طرفي النزاع ، أي المعارضة السورية وتنظيم الدولة الإسلامية ، هذا إن لم يكن التقارب في هذا السياق يحول أصلا دون حدوث مواجهات حقيقية يمكن أن تفضي إلى النتائج المرجوة منها وفقا للرؤية الأميركية نفسها . نقول لا يمكن الركون إلى ذلك التفسير انطلاقا من معطيات عديدة ، أبرزها أن التقارب الأميركي الكردي كان قد جاء في سياق انتهاء التحالف الأميركي مع « الإخوان المسلمين » العام 2013 ، والذي ارتسمت ملامحه منذ اغتيال السفير الأميركي في بنغازي 11 أيلول / سبتمبر 2012 عندما تأكد لواشنطن أن من قام بالفعل هم جماعات إخوانية كانت تتلقى دعما من هذه الأخيرة ، والمؤكد أنه منذ ذلك التاريخ راحت عرى التحالف تتفكك وصولاً إلى اتخاذ واشنطن وضعية « الداعم الصامت » لإسقاط حكم الإخوان في مصر الذي انتهى يوم 3 تموز / يوليو 2013 ، والوضعية إياها كانت قد اتخذت واشنطن في ما بعد إلى رسم صورة لرجب طيب إردوغان هي أقرب لصورة محمد مرسي في مصر ، ثم أخذت الصورة المترسمة تفعل آليات حركتها التي نتج عنها في تموز / يوليو 2016 محاولة تركية لاستنساخ السيناريو المصري الحاصل قبل ثلاث سنوات من ذلك التاريخ ، و المؤكد هو أن الأبدي الأميركية لم تكن ببعيدة عن تموز التركي 2016 الأنف الذكر ، والقرب هنا يتعدى السياقات التي تشي به ليرقى إلى مستوى الأدلة التي أكدت ضلوع حركة « خدمة » التي يقودها الداعية فتح الله غولن المقيم في الولايات المتحدة منذ نحو عقدين من الزمن في ذلك الانقلاب . لم تكن مصادفة أن يتزامن الانفكاك الأميركي الإخواني مع ولادة فكرة « الإدارة الذاتية » التي خرجت إلى العلن للمرة الأولى بعيد عقد « منظومة المجتمع الكردستاني » لمؤتمر في تموز / يوليو 2013 ، وفيه جرى انتخاب جميل بايك ، رئيساً لتلك المنظومة التي عملت على إنشاء هيئة تنظيمية لأفرع حزب العمال الكردستاني الأربعة ، التي كان بايك نفسه قد خاط قماشتها في العام 2004 عندما خرجت إلى العلن تركيبة رباعية شكل كل منها الطبعة المحلية لحزب العمال الكردستاني ، فكان حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني في سوريا ، وحزب الحياة الحرة في إيران ، وحزب السلام والديمقراطية في تركيا ، وحزب الحل الديمقراطي في العراق، التي كانت كلها تدار من جبال قنديل في شمال العراق وبجهاز تحكم ألي يمسك به بايك نفسه . من الناحية التاريخية، يمكن القول إن هناك نوعين من الوجود الكردي في سوريا؛ الأول قديم ، وهو يعود إلى القرن الثاني عشر الميلادي عندما جاءت أفواج هؤلاء مع حملة صلاح الدين الأيوبي التي قادته إلى تحرير القدس العام 1187 م ، وعندما انهارت الدولة الأيوبية مضى هؤلاء إلى الانغماس في المجتمعات التي يعيشون فيها وصولا إلى ذوبان هويتهم التي سرعان ما اتخذت طابعا جديدا يتساوق والمزاج العام السائد في المحيط ، حتى لم يتبق من تلك الهوية سوى روايات يجري تناقلها بالتواتر ومفادها التذكير بالجذور الكردية لتلك العائلات ، والثاني جاء عبر موجات النزوح التي أعقبت فشل ثورة الشيخ سعيد بيران على نظام مصطفى كمال أتاتورك العام 1925 ، حيث تشير وثيقة /204/ في أرشيف إدارة المخابرات الفرنسية ، وقد ترجمها الباحث الكردي خالد عيسى الذي سبق له أن شغل منصب ممثل العلاقات الخارجية لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ، وهي تقول بالحرف « بغية التأثير على الأكراد اللاجئين في الأراضي السورية لا يكتفي الأتراك بأن يرسلوا إلى هؤلاء الرسائل والمبعوثين وتقديم الوعود لهم ، إنهم (أي الأتراك) ينشرون في كل مكان خبراً يقول إن الفرنسيين مجبرون بموجب الاتفاقية الأخيرة على توقيف كل الأفراد المطلوبين لتركيا وتسليمهم إياها « ، ومن الواضح أن الوثيقة تصف الوجود الكردي في الشمال الشرقي من سوريا بـ» اللجوء « ، والصورة تتكشف بوضوح عند محمد كرد علي الذي زار تلك المناطق العام 1936 عندما كان يشغل منصب وزير المعارف السورية ، وفي أعقاب تلك الزيارة رفع تقريرا إلى رئاسة الجمهورية أشار فيه إلى « تجمع اللاجئين القادمين من تركيا إلى الحدود السورية » والذين قال إن « جمهرتهم من الأكراد » ، وقد أوصى بنهاية تقريره السابق الذكر بمنحهم أراض في جنوب البلاد ووسطها وعدم إبقائهم متجمعين في منطقة واحدة على الحدود . من الممكن تلمس النزعة الانفصالية لدى هذا الوجود الكردي الجديد منذ بداياته، فبعيد إعلان هنري غورو ولادة « الاتحاد السوري » على أساس فيدرالي في 28 تموز / يوليو 1922 ، سعى العديد من النخب الكردية لاقتناص الفرصة لتحقيق « خصوصية » لذلك الوجود ، وفي العام 1930 برمدا النائب عن منطقة حارم في إدلب آنذاك ، بطلب إلى المفوض السامي الفرنسي، يتضمن منح الكرد وضعية خاصة أسوة بباقي المناطق السورية ، وقد وثق ذلك الطلب في ديوان المفوض تحت رقم / 6501/ تاريخ 15 نيسان / أبريل 1930 . لم يتحقق للأكراد مطلبهم ذاك ، بل سارت الأشرعة السورية في مسار مختلف يتساوق مع حقائق الجغرافيا والتاريخ ، سارت الدولة السورية نحو المركزية بعد الاستقلال بما يتوافق مع تلك الحقائق ، ونحو المركزية العروبية ما بعد 8 آذار / مارس 1963 الأمر الذي كان أشبه بفعل « الطمر » للطموحات الكردية التي قررت الدخول في مرحلة « السبات » بانتظار حدوث متغيرات تسمح بنبشها من المطمر ، وبعيد سقوط بغداد 9 نيسان / أبريل 2003 بدا لهؤلاء وكان المنتظر قد حدث ، وفي هذا السياق كانت أحداث آذار / مارس 2004 التي بدأت في القامشلي إثر شجار حدث في أعقاب مباراة في كرة القدم بين فريق « الجهاد »

ذي الصبغة الكردية وفريق من دير الزور العربية ، حيث سيمتد اللهيب بعدها بوتيرة متسارعة إلى دمشق ، لكن سرعان ما اكتشف موقدو النار أن كم الحطب المتراكم لا يبدو كافياً لإثارة حريق كبير يتناسب وحجم الطموحات ، إلا أن الوقائع ستشهد تغيراً كبيراً ما بعد آذار السوري من العام 2011 ، فالحدث الأخير كان من بين تداعياته تفكك روابط المركزية في بناء الدولة ، بعيد خروج العديد من المناطق عن سيطرة هذي الأخيرة ، ولولهلة بدا أن دمشق السوري ، لتبقى هناك على قوات رمزية فقط ، لدواع هي محض استراتيجية في طريقة إدارتها للصراع ، تنق بحليفها الذي رعته منذ قيامه والذي نقصد به هنا حزب العمال الكردستاني الذي ولد في العام 1978 ، و من ثم أعلن، من على الأرض السورية ، عن إطلاق شعار « العمل المسلح » لإقامة دولته الكردية على الأراضي التركية في آب / أغسطس من العام 1984 ،والجدير ذكره هنا أن زعيمه عبد الله أوجلان الذي اعتقل في شباط / فبراير 1999 بعملية استخبارية شاركت فيها كل من الاستخبارات الأميركية والإسرائيلية لدعم نظيرتيهما التركية في ما ذهبت إليه ، كان قد قال في حديث له مع نبيل ملحم ونشره هذا الأخير في كتاب حمل عنوان « سبعة أيام مع آبو » أواخر التسعينيات من القرن الماضي ، قال إنه « لا مسألة كردية في سوريا ، ولا مطالب كردية لأراض في سوريا » وعلى الرغم من أن تلك التصريحات كانت قد أثارت موجة غضب في أوساط القوميين الأكراد ،إلا أنها كانت تلامس حقائق التاريخ وكذا حقائق الجغرافيا ، التي حاول الـ PKK فيما بعد طمسهما عبر النسج على منوال تيودور هرتزل الذي قال بـ» اسرائيلية كل أرض تطأها قدم اسرائيلي » .

مع انزلاق الأزمة السورية نحو التدويل الذي تأكد ما بعد الفيتو الروسي الصيني الأول تشرين أول / أكتوبر 2011 ، والذي شكل سدا أمام محاولة تكرار السيناريو الليبي البادئ ربيع هذا العام الاخير في سوريا ، بدا أن المسألة الكردية ستكون خنجرا في ظهر دمشق ، ظهر ذلك في مواقف التكتلات الكردية الوازنة تجاه كل من الحكومة والمعارضة السوريتين على حد سواء ، إذ لطالما اجتمع الائتلان على توصيف المطالب الكردية بالانفصالية ، وعليه فإن تلك التكتلات لم تفوت فرصة واحدة في العمل لتعميق الخندق الذي حفرته مع باقي المكونات السورية في فعل لا يمكن وصفه إلا بما «فوق انفصالي » يطمح إلى إنشاء كيان تناحري يحتدي بالتجربة الإسرائيلية كنموذج أمثل له ، وفي قرارة نفسه أن المنطقة من الوهن ما يجعل قيام « إسرائيلين » فيها أمر متاح بالتأكيد . لم تتأخر المؤشرات في ترسيخ هذه النتيجة السابقة ، فبعد صدور القرار 2170 العام 2015 عن مجلس الأمن، تأكد للأكراد أن واشنطن لم يعد من هم لها يفوق هم محاربة داعش ، وفي الغضون كانت الاستراتيجيات الكردية قد خلصت إلى نتيجة مفادها أن ركوب « آسانسير » ذلك القرار سوف يوصل إلى « سدرة المنتهى » التي تعني هنا حلم قيام الدولة .

كانت القراءة الكردية في العمق ترى أن قيام « عازل جغرافي - ديموغرافي » ما بين تركيا من جهة وسوريا وباقي المنطقة العربية من جهة أخرى ، وهو يمتد من بلدة السمراء أقصى الغرب السوري عند شواطئ المتوسط إلى بلدة عين ديوار أقصى الشرق عند مثلث الحدود السورية العراقية التركية ، هو أمر يمكن أن يتساوق والمصالح الأميركية ، وكذا الإسرائيلية ، ولربما كان ذلك كافيا ، وفق نظرة المنظرين للفكرة ، لنجاحها ، وبغض النظر عن الضربات التي تلقاها ذلك المشروع عبر تركيا التي كانت تنظر إلى الأكراد السوريين الواقعين تحت تأثير الـ PKK بقلق بالغ ، بغير المنظار الذي كانت تنظر به إلى أكراد شمال العراق الواقعين تحت تأثير ثنائية « البرازانية - الطالبانية »، حيث أظهرت هذي الأخيرة قابلية للرضوخ للإملاءات الإقليمية التي تفرضها المصالح ، وعليه فقد وافقت أنقرة ، العام 2003 فصاعداً ، على قيام حكم ذاتي كردي في شمال العراق في مقابل ضمانات صارمة على التسلح ، وكذا مقابل إغراءات اقتصادية مغرية ، نقول بغض النظر عن تلك الضربات التي جاءت على مرحلتين أولاهما في عفرين شباط / فبراير 2018 التي أنهت الآمال بالوصول إلى شواطئ المتوسط ، وثانيهما في « نبع السلام » تشرين أول « اكتوبر 2019 التي أبعدت « قسد » عن الحدود التركية ما بين تل أبيض في ريف الرقة ورأس العين في ريف الحسكة ، هذه الضربات كانت تعجيلا فقط بواد مشروع هناك الكثير من الموانع التي تقوم بوجه تحقيقه ، أبرزها أن الوجود الكردي ، في ثقله الأكبر ، عبارة عن شريط حدودي ضيق ، ثم إن الحقائق الديموغرافية في « روج آفا » تبدو صادمة .

> **كانت القراءة الكردية ترى أن قيام «عازل جغرافي ـ ديموغرافي» بين تركيا من جهة وسوريا وباقي المنطقة من جهة أخرى، هو أمر يمكن أن يتساوق مع المصالح الأميركية**

في دراسة أجراها 107 باحثين سوريين ، / سبتمبر 2011 وحزيران / يونيو 2012 ، وهي طالت المناطق الخمس التي تتكون منها محافظة الحسكة مع ريفها ، والدراسة من الدقة بحيث ذهبت الأرقام الواردة فيها إلى ذكر الأحاد ، وفي الدراسة يرد أن الأكراد ، الذين يعتبرون القامشلي عمقهم الأهم ، لا يشكلون فيها نسبة تزيد على 40 % ، أما وجودهم في مدينة الحسكة فهو لا يزيد على 10 % ، وفي رأس العين 28 % والبعرية 6 % ، تل براك 30% ، تل تمر 3,5 % ، تل حميس 7,8 % ، تل براك 30% ، المالكية والدرباسية حوالى 75%، أما الشدادي ومركدة والعريشة والهول فهي خالية تماما من الوجود الكردي. تأسست « الإدارة الذاتية » رسميا في كانون الثاني / يناير 2014 ، ثم حدثت عليها تغييرات حتى اتخذت شكلها الراهن أيلول / سبتمبر 2018 ، الأمر الذي تزامن مع استفتاء شمال العراق الذي سرعان ما تكشف وهنه وسقوطه سريعا ، وهو الاستفتاء الذي كان جميل بابيك قد دعا شعوب المنطقة إلى اعتباره « مشروعا يؤسس لوحدة سوريا وليس مشروعا انفصاليا أو تقسيميا » ، كان ذلك أشبه بمن يوجه خطابه إلى تجمع في « العصفورية » ، والمؤسسة السابقة الذكر منذ ولادتها وقعت تحت سيطرة قيادة جبال قنديل ، وهي ، بكل المقاييس، بعيدة في توجهاتها عن « السورنة » ولا تمت إليها بصلة ، ولذا فإن ذلك المشروع هو لعبة سياسية كبيرة تفوق حجم الأكراد وطاقاتهم ، والحامل الاجتماعي لها غير مدرك لأبعادها ، ولا مدرك أيضا للحمولات التي ستترتب على اكتافه عندما يبدأ الضباب بالانقشاع ، هذا الذي يمكن تلمس النسائم الأولى لانقشاعه في هذه المرحلة .

المشروع الكردي في سوريا محكوم بالفشل عبر عوامل الجغرافيا والتاريخ ، والأكراد « لهم الريح » ، وفقا لتوصيف محمود درويش ، لأنهم لم يقرأوا تاريخهم ولا هم استوعبوه ، فمشروعهم الذي قام كومضات زمنية لخمس مرات في القرن العشرين ، لم يكن يقوم على مشروعية التاريخ ومشروعة الرسوخ على الأرض، بقدر ما كان يعتد بدور وظيفي خارجي كانت ترسمه مصالح دولية، حتى إذا ما تغيرت هذي الأخيرة زالت معها البنى الكرتونية التي قامت أصلا ، بشكل أني ، وفقاً لتلك المصالح .

* كاتب سوري

مصطفى جمران عامليًّا وأباذريًا

عباس خامه يار *

في ذكرى استشهاد الدكتور مصطفى جمران رجل العلم والمعرفة والزهد والعرفان والجهاد، تمرُّ في الخاطر ذكرياتُ معرفتي الأولى بشخصه أوائل عام 1980 في جامعة تبريز التي كانت حينذاك معقلاً للحرب، تجتمع فيها أحزاب اليسار الأميركي آنذاك - بتعبير الإمام الخميني - بمختلف تسمياتها وشعاراتها التي كانت تطلقها ضدّ الثورة الإسلامية الحديثة الولادة. كان من الغرابة بمكان أن أشهدَ على تلك الشعارات المعادية تحديداً لشخص الشهيد جمران والتي كانت تطلقها كل تلك الأحزاب المناوئة آنذاك. لقد ارتبط ذلك العداء بالأوضاع السياسية والعقائدية والثقافية في جنوب لبنان وفلسطين. فكانت تلك الشعارات غامضةً وغير مألوفةٍ لنا نحن، طلاب الجامعة آنذاك.

غير أن الانخراط في الفعاليات الثقافية والتعرف إلى لبنان تحديداً، علّمني لاحقاً حقيقة هذه الشخصية المحورية ودورها المحوري في مقارعة الظلم والاحتلال والطغيان.

لقد كان الشهيد مصطفى جمران شخصيةً لا يحدّها زمانٌ ومكان ولا قوميةٌ ومذهبية. هو الذي «طُلّقَ بالثلاثة» لذّاتِ حياتِه التي كان ينعم بها في الولايات المتحدة الأميركية حسب تعبيره، وآثرَ الانسلاخ عن تعلقات الدنيا رغم علومه ومناصبه المهنية هناك، ليعود إلى ديار أبي ذر الغفاري - بتعبيره زمن الاحتلال الصهيوني لجنوب لبنان - جبل عامل الذي لطالما كان البقعة المظلومة عبر التاريخ وصولاً إلى ابتلائها اليوم بالكيان الغاصب. كان واضحاً تأثر الشهيد بشخصية أبي ذر المحورية والتي كان لها الدور البارز في تبليغ رسالة محمد(ص). لعله كان مقدّراً أن يكونَ من الجمهورية الإسلامية رسولٌ إلى لبنان في ذلك الوقت، رسولٌ يرافق الإمام موسى الصدر في مؤازرة المستضعفين والمحرومين والفقراء، وتأسيس بنيان المقاومة. كانت ثروتُه من الله أن يعينَ الفقراء ويكون بقربهم ومنهم، فقيراً زاهداً غنياً عن كل ما هو دنيويّ. لقد تعلّم الكثير، كما كان يقول دائماً، من هؤلاء المستضعفين المظلومين، ومن أطفال الشهداء ونسائهم. لقد كان قدوةً الثوار والمجاهدين، وخَلّد اسمه وعمله ولمع نجمه كمؤسس لمدرسة عاملية مقاومة رغم عودته لخدمة مسيرة الثورة في بلاده، وحتى بلوغ الشهادة في «دهلاوية» خوزستان... دفاعاً عن وطنه.

إن ثقافة الشهادة والمقاومة التي وصلت إلينا من هذه الشخصية الفذّة، لا تختصرها كلماتٌ ولا سطورٌ من كتابه «لبنان»، وإنما بين طبقاتِ كلامه وخلف قشور ما ترك لنا. فليس عادياً أن يعتبر جمران بأنّ تاريخ ميلاده هو اليوم الذي وطّأ به قدماه أرضَ عامل. وليس معهوداً أن يعتبر نفسه عامليّاً أباذرياً بالفعل والعمل.

إنّ مشوار الشهيد جمران من بداية حياته حتى الشهادة، يشهدُ على دوره الذي قدّرَ له أن يفيَء حقّه من أجل الثورة الإسلامية، وتأسيس بنيان المقاومة في إيران ولبنان وصولاً إلى القدس.

«أنا الصرخةُ التي بقيت حبيسةً في صدر جبل عامل القريع طوال قرونٍ من الظلم والطغيان، أنا الأنينُ الموجعُ في حناجرِ المعذبين الذين أهلكهم تعذيبُ الطغاة والمستثمرين عبر التاريخ».

عاد هذا العارفُ الزاهدُ الغنيُّ ليستشهدَ فوق تراب الوطن، معرفاً بنفسه لأبناء بلاده حين قدومه: «لقد جئتُ من جبل عامل، الأرض التي بلغَ فيها أبو ذر، صديق الرسول، برسالة الإسلام الأصيل للمرة الأولى، أنا ممثلُ المحرومين والمستضعفين في جنوب لبنان الذين تحرقهم نارُ الصواريخ والقنابل الإسرائيلية في هذه الأيام...».

إنه العالِمُ المثقف الدكتور العارف الزاهد، المعلّمُ المبلّغ؛ مصطفى جمران الشهيد.

* المستشار الثقافي للجمهورية الإسلامية الإيرانية في لبنان

ندوة عن فلسطين في كمبريدج: «الموت والدمار والقانون الدولي»

منى سكرية *

نظم «مركز كمبريدج لدراسات فلسطين» في إنجلترا مؤخراً، ندوة عالمية تحت عنوان: «الموت والدمار والقانون الدولي»، تحدث فيها نخبة من أبرز الأكاديميين الاختصاصيين في القانون الدولي، والذين عملوا في ملف فلسطين في الأمم المتحدة. نستخلص هنا أهم الأفكار التي جرى تداولها خلال الندوة، نظراً إلى فائدتها والاستفادة منها. أدار الندوة مدير المركز الدكتور مكرم الخوري – مخول فوصف انعقاد الندوة في ظل حدث استثنائي للغاية حول الدمار في قطاع غزة في فلسطين في ضوء القانون الدولي.

ركزت البارونة سعيدة وارسي (الوزيرة المستقيلة العام 2014 من حكومة دايفيد ماكرون بسبب الاعتداءات الإسرائيلية على غزة) على عدم اعتراف الحكومة البريطانية بدولة فلسطينية، حتى إن الوزراء يرفضون استخدام اسمها. ولدينا سياسة مفادها ان بناء المستوطنات غير قانوني ومخالف للقانون الدولي، لكننا لا نفعل شيئاً لردع إسرائيل عن توسيع المستوطنات والإخلاء القسري وهدم البيوت. هذا تطهير عرقي. وتدعم سياستنا المساءلة الدولية بدعم محكمة الجنايات الدولية، لكننا نعارض تحقيق قرارات المحكمة الجنائية الدولية في جرائم الحرب في فلسطين. هذا الإفلات التام من العقاب يغذي تمادي إسرائيل في مضى هؤلاء إلى الانغماس في المجتمعات التي يعيشون فيها وصولاً إلى ذوبان هويتهم التي سرعان ما اتخذت طابعا جديدا يتساوق والمزاج العام السائد في المحيط ، حتى لم يتبق من تلك الهوية سوى روايات يجري تناقلها بالتواتر ومفادها التذكير بالجذور الكردية لتلك العائلات ، والثاني جاء عبر موجات النزوح التي أعقبت فشل ثورة الشيخ سعيد بيران على نظام مصطفى كمال أتاتورك العام 1925 ، حيث تشير وثيقة /204/ في أرشيف إدارة المخابرات الفرنسية ، وقد ترجمها الباحث الكردي خالد عيسى الذي سبق له أن شغل منصب ممثل العلاقات الخارجية لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ، وهي تقول بالحرف « بغية التأثير على الأكراد اللاجئين في الأراضي السورية لا يكتفي الأتراك بأن يرسلوا إلى هؤلاء الرسائل والمبعوثين وتقديم الوعود لهم ، إنهم (أي الأتراك) ينشرون في كل مكان خبراً يقول إن الفرنسيين مجبرون بموجب الاتفاقية الأخيرة على توقيف كل الأفراد المطلوبين لتركيا وتسليمهم إياها « ، ومن وهذا عار كبير على أوروبا ولا ينبغي لها أن تفتخر بذلك. ونحن نقول للأميركيين والأوروبيين إنه لا يمكننا أن نكون عبيداً، ولدينا كرامة ونستحق الحرية. لقد طفح الكيل، وليس لدينا حل وسط. وليس لدينا الحق في الاستسلام، وليس لدينا الحق في أن نكون ضحايا صالحين. لن تنتزع أي قوة على الأرض من قلوبنا وعقولنا الأمل في أن يكون الغد لنا، لأننا ندافع عن قضية عادلة، ونحن على يقين من أننا سننتصر في يوم من الأيام. هذه هي رسالة الشعب الفلسطيني للعالم أجمع، ويجتمع حوله الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج. أؤكد للجميع شيئاً واحداً، وهو أن الجميع في الأراضي المحتلة، وغزة، والضفة الغربية، والقدس، وأهلنا في داخل الخط الأخضر، وفي الشتات متّحدون وراء المقاومة. الجرائم الإسرائيلية وحدتنا جميعاً. إنه قانون البقاء لدينا. والجميع يعرف أن كرامتنا ومصيرنا بيد المقاومة. لا شيء سيعود إلى طبيعته. هناك فصل جديد، واقع سياسي جديد، ويجب أخذ ذلك في الاعتبار.

ثم تحدث البروفيسور جون دوغارد (العالم المشهور في القانون الدولي وأستاذ القانون الدولي حالياً في جامعة ليدن في هولندا، وكان مقرراً خاصاً للأمم المتحدة بين عامي 2001 و2008) فأكد استهداف الجيش الإسرائيلي للمدنيين وعن عمد الآن، وفي عامي 2008 و2014 وفقاً لما توصلت إليه لجنة ريتشارد غولدستون، مع أنه تراجع في وقت لاحق، ولكن لنكن واضحين فإن الجيش الإسرائيلي يستهدف المدنيين عمداً. وأنا أقترح أن الوقت حان لإثارة مسألة إذا ما كان الهجوم على غزة يشكل جريمة إبادة جماعية، لأنها خطوة يتردد العلماء في معالجتها. في العام 2008 عندما أجريت مهمة تقصي الحقائق في عملية الرصاص المصبوب، كنا ستة أعضاء وكانوا باستثنائي مُصرين على أنها إبادة جماعية. ومرة أخرى في العام 2014 عندما أثارت محكمة راسل أن بعض تصريحات الإسرائيليين تشكل تحريضاً على الإبادة الجماعية، وكنت معارضاً، لكني أعتقد أن الوقت حان لكي نبدأ بالتفكير في هذه المسألة. وأعتقد أن هذا من شأنه أن يركز أذهان الجمهور على تصرفات الجيش الإسرائيلي. وهذا أول تعليق أود أن أدلي به في هذا الموضوع.

ودعا إلى أن نتطلع إلى المستقبل، وقال: أعتقد أن الولايات المتحدة الأميركية حرمت نفسها أداء دور الوسيط النزيه. ومن الغريب للغاية، عندما ينظر المرء إلى الوراء كيف أن ياسر عرفات رأى أن مفتاح مستقبل فلسطين يكمن في الولايات المتحدة، واستمر أبو مازن (محمود عباس) في هذا النهج، لكنني أعتقد أن إدارة الرئيس بايدن أوضحت أن الولايات المتحدة حليفة لإسرائيل وليست وسيطاً نزيهاً، وهذا هو موقفها في مجلس الأمن. لا يوجد فرق بين إدارة ترامب وإدارة بايدن عندما يتعلق الأمر بقضية فلسطين. لذلك، علينا ببساطة إقصاء واشنطن من العملية.

وتحدث البروفيسور ريتشارد فولك (مؤلف عدد من الكتب حول فلسطين والقانون الدولي، والمقرر الخاص للأمم المتحدة العام في فلسطين بين عامي 2008 و2014 فقال: لقد استمعت إلى المحامي الصوراني الذي تحدث من القلب ومن الرأس، وشهدت الرعب الوجودي للأزمة الحالية. إنها أزمة تم تشويهها دولياً بشكل سيّئ بالطريقة التي تمّ تقديمها بها. فقبل تبادل إطلاق الصواريخ والهجمات الإسرائيلية الواسعة النطاق على غزة، كانت هناك سلسلة من الأحداث الاستفزازية التي دبرتها حكومة نتنياهو في إسرائيل، ومن شبه المؤكد أنها مصممة على إحداث نوع من رد فعل حماس. إن عملية إخلاء الشيخ جراح كانت تجربة تطهير عرقي، ونشاط المستوطنين اليمينيين في القدس، في الأحياء الفلسطينية،

> **نظم «مركز كمبريدج لدراسات فلسطين» في بريطانيا، ندوة عالمية عن «الموت والدمار والقانون الدولي»، تحدث فيها نخبة من ابرز الأكاديميين الاخصائيين في القانون الدولي**

وترديدهم هتاف الموت للعرب في منتصف شهر رمضان، لا بد أن تؤدي إلى أعمال عنف وأعمال شغب، وأن يتوج هذه الأنواع من الاستفزازات قبل الحرب... لقد تم محو هذه الأحداث السياقية في الخطاب الدولي المهيمن. إن هذه الطريقة المختصرة لفهم ما يحدث تعتبر صادمة، ولكن الأمر الأكثر إثارة للصدمة هو تجاهل ما حصل على غزة. غزة تواجه تحدياً إنسانياً على أعلى مستوى. لقد تم حصارها بشكل غير قانوني منذ عام 2007. إن معاملة الطرفين على قدم المساواة وتجاهل الحصار على غزة وآثاره المدمرة نفسياً واقتصادياً يجعل العالم على غير صلة بفهم الصراع وكيفية حله. إن إسرائيل ترتكب جرائم خطيرة، وتتجاهل الرأي العام العالمي، وتتجاهل التزاماتها القانونية، لأنها واثقة من أنها تتمتع بمنحة سياسية من الحصانة غير المشروطة. إنها لحظة مروعة من الفشل من جانب المجتمع الدولي، وكذلك من جانب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية، ويجب علينا أن نشعر بالحزن الشديد لأن هذا قد حدث.

وتحدثت البروفيسورة كريستين شينكين (من أعضاء مؤلفي تقرير غولدستون وهي أستاذة في القانون الدولي) فقالت: نعم لقد فشل مجلس الأمن في اتخاذ أي خطوات. وكذلك لم نر نتائج ملموسة لتقارب لجان تقصي الحقائق في العام 2014 ، وهو ما يجعلني أشعر بالحزن والخجل على حد سواء، لأنني من دعاة نظام قانوني لا يبدو أنه قادر على حل مثل هذه المشكلة.

* إعلامية لبنانية

على الغلاف

حُكم الجواسيس

ليس نزار بنات الاوّل في قائمة المقتولين على ايدي «سلطة دايتون»، ولن يكون الاخير. لكن مع اغتياله، تنفتح صفحة جديدة في سجلّ هذه السلطة الاسود. عنوانها تصعيد عمليات القمع بحقّ المقاومين والمعارضين، وكلّ من تُسوّل له نفسه التفوّه بكلمة بحقّ محمود عباس ورجاله. عمليات تطال محمّيّة ومرعيّة من قِبَل «الشريك» الإسرائيلي، الذي لا تملّ السلطة من لعب دور المقاول الأمني لديه، بما يتجاوز باشواط كثيرة عنوان «التنسيق» الذي اقرّته «اتفاقات اوسلو». إلا ان مارَس السلطة، اليوم، انها تُشرّع باب «التوحّش» على مصراعَيه. في وقت تبدو هي فيه في اضعف حالاتها، في ظلّ التراجع المستمرّ في مكانتها الصالح فصائل المقاومة. وقفَ ما كرّسته معركة «سيف القدس» الاخيرة. ولذا، ليس من المبالغة توقّع ارتفاع صوت المتمرّدين والمتحرّرين على «حكم الجواسيس»، الذي ينكبّ حالياً على تدبيج تلفيقة لواقعة اغتيال نزار بنات، رفضت عائلة الاخير ان تكون شاهدة زور عليها. فعُلنة انسحاب ممثّلها من «لجنة تحقيق منقوصة مرجاء معظم اعضائها يمثّلون السلطة»، وقفَ البيان الصادر امس عن العائلة.

عباس أمَر فرج بتصفية بنات: «خلصونا منه»!

اعتُبر ان تجرؤ الكثير من الفلسطينيين على السلطة، بشكّل تهديداً حقيقياً لها (أ ف ب)

رجب المدهون

لم تكن واقعة اغتيال الناشط السياسي الفلسطيني، نزار بنات، غريبة عمّن يعرفون كيف تُدار الأمور في أروقة السلطة الفلسطينية، وكيف يتعامل الرئيس محمود عباس مع معارضيه الذين يهدّدون استمراره في قيادة حركة «فتح» والسلطة و«منظّمة التحرير»، لتكون تصفية بنات حلقة جديدة في مسلسل الإقصاء عن طريق القتل، بعد محاولات عدّة لإسكاته طيلة السنوات الماضية. مصادر رفيعة المستوى في السلطة الفلسطينية، طلبت عدم ذكر اسمها، روت لـ«الأخبار» تفاصيل متعلّقة بعملية اغتيال المرشّح للمجلس التشريعي، وما سبقها من خطّة قُدّمت إلى الرئيس محمود عباس بخصوصه، وما أعقبها من أوامر بالتخلّص منه، في ظلّ واقع سياسي بات يشكّل تهديداً للسلطة بعد المواجهة العسكرية الأخيرة بين المقاومة والعدو، وتدهور شعبية حركة «فتح» وفق ما أظهرته استطلاعات الرأي أخيراً.

وذكر من بين أبرز هؤلاء نزار بنات، الموجود في مدينة الخليل في الضفة الغربية المحتلة، والذي بات محرّكاً رئيساً للرأي العام ضدّ السلطة في الأراضي الفلسطينية، بحسب الورقة. ولفت فرج إلى أن نتائج المعركة الأخيرة في قطاع غزة، وما رافقها من تجرؤ الكثير من الفلسطينيين على السلطة، بشكّل تهديداً حقيقياً للأخيرة، ويُضعف دورها والدعم الدولي المُقدَّم لها من عدّة جهات أبرزها الاتحاد الأوروبي، ويولّد ضغطاً كبيراً عليها، في ظلّ محاولات من قِبَل خصوم «فتح» لوراثتها والسيطرة على القرار والقيادة الفلسطينيَّين.

بعدها بيومين، وخلال اجتماع عقده عباس وضمّ عدداً من كبار قادة السلطة وحركة «فتح»، ذكر «أبو مازن»، بحسب المصادر الرفيعة نفسها، الناشط نزار بنات، متسائلاً عن سبب عدم إسكاته إلى الآن، ليجيب عليه ماجد فرج بأن بنات «مختفٍ عن الأنظار حالياً، وسنصل إليه قريباً»، ليردّ عباس: «خلصونا منه». وفُهم من كلام عباس أنه يوفّر غطاءً لقتل نزار بعد عشرات المحاولات لإسكاته عن طريق الاعتقالات عبر النيابة العامة وتلفيق الاتّهامات له، واتصالات التهديد والوعيد، وصولاً إلى إطلاق النار على منزله وغرفة نومه وتكرار اقتحام بيته من قِبَل الأجهزة الأمنية خلال الفترة الماضية. وبعد الاجتماع، صدرت الأوامر لـ«اللجنة الأمنية المشتركة»، التي تتشكّل من قوى أمنية مختلفة أبرزها جهاز المخابرات العامة وجهاز الأمن الوقائي، بالبحث عن بنات لإسكاته بأيّ وسيلة، ليتبيّن أنه غير موجود في منزله منذ فترة، وأنه يقيم لدى أقاربه في الخليل في منطقة خاضعة لسلطة الاحتلال الأمنية بشكل كامل (ضمن مناطق ج).

> فُهم من كلام عباس أنه يوفّر غطاءً لقتل نزار بعد عشرات المحاولات لإسكاته عن طريق الاعتقالات

بعد وقت قصير، وليلة تنفيذ الاغتيال، نسّقت الأجهزة الأمنية الفلسطينية مع الاحتلال للسماح بدخول دورية تابعة للسلطة لاعتقال «مطلوبين» من المنطقة، على جري ما كان معتاداً طيلة السنوات الماضية، وأيضاً بعد عودة التنسيق بقوّة العام الفائت. كما تمّ إبلاغ العدو بأن الهدف هو نزار بنات الذي أصبح مثيراً للرأي العام، وعاملاً مساعداً على اشتعال الوضع الأمني في الضفة عبر استمرار انتقاده للسلطة ودعوته إلى إدامة المواجهات مع الاحتلال، لتسمح السلطات الإسرائيلية باعتقاله، وتتوجّه قوّة مكوّنة من 6 جيبات عسكرية تضمّ 25 عنصراً من «اللجنة المشتركة» إلى المنزل الذي يقيم فيه بنات. وقبل ساعة من فجر الخميس الماضي، حاصرت القوّة المنزل، ومن ثمّ اقتحمته، حيث اعتقلت نزار وضربته بشدّة حتى فارق الحياة.

قبل أيام من عملية الاغتيال، قدّم مسؤول جهاز المخابرات العامة الفلسطيني، ماجد فرج، لعباس، ورقة تقدير موقف حول تراجع مكانة السلطة وتدنّي التأييد الشعبي لها إلى مستويات تاريخية في استطلاعات الرأي العام. وأشار فرج إلى عدّة عوامل تسبّبت بهذا التراجع، من ضمنها وجود أشخاص دأبوا على مهاجمة السلطة وقادتها وحكومة حركة «فتح» وإثارة القضايا ضدّها، وآخرها قضية صفقة اللقاحات منتهية الصلاحية.

بورتريه

رجلٌ يعرف كلّ شيء
عن نزار... المثقّف الذي يشبهنا

يوسف فارس

لم تتدخّل الصدفة بالمطلق في شهرة نزار بنات. ابن مدينة الخليل كان رجلاً استثنائياً. فهو النجّار المثقّف الذي يشتري من أسواق الناس، ويركب سيارات الأجرة... النجّار المنتمي إلى الطبقة البسيطة التي تتدخّل المعجزات في ذيوع سيرة أحد أبنائها. لكن «أبو كفاح» امتلك ما كان يفقده كلّ أشباهه، الذين قد يفوقه بعضهم «كاريزما» وعلماً، لكنه يتفوّق عليهم ليس بالوعي، إنما بالجرأة في تصدير هذا الوعي. «كنت عارفة أن أمثاله لا يعيشون طويلاً»، بهذه الكلمات، وباللغة البسيطة التي غالبها البكاء، رثت «أمّ نزار» بنات ابنها وهي على شاهد قبره، مُحمّلةً إيّاه أمانة السلام لِمَن سبقه من شهداء العائلة، أخواله ووالده «سبع الليل»، وأبناء عمومته... أسماء كثيرة ذكرتها الحاجّة المكلومة، وهي تؤكد أن شهيدها كان رجلاً منذ صغره.

النجّار، وفنّيّ الديكور المحترف، ابن بلدة دورا (1978/09/27)، كان قد سطع نجمه كناشط سياسي في مطلع عام 2010، أي في الفترة التي اتّسع فيها حضور مواقع التواصل الاجتماعي التي رافقت «فورتها» انتفاضات الشعوب العربية. كان بنات يقدّم، على نحو دوري، قراءات جريئة لمستقبل المنطقة في ظلّ طوفان التغيير، غير أن تلك الجرأة لم تلقَ دائماً استحسان الجمهور المندفع بأطرافه الأربعة مع رياح التغيير. لكن «أبو كفاح» الذي حصل على معدّل مرتفع في الثانوية العامّة، كان لديه من الجرأة والاطّلاع المعلوماتي - الذي لم يتحصّل عليه من تعليم أكاديمي لم يكمله بسبب تحمّله أعباء العمل مبكراً، إنّما من نهمه الشديد بالقراءة والاطّلاع، واستقاء الشواهد التاريخية من أمّهات الكتب والمراجع - ما مَكّنه، إلى جانب ذاكرة حديدية و«لسان سليط»، ليس من إسكات معارضيه ومنتقديه فقط، بل من اختراقهم، وتحويل قطاع عريض منهم إلى «مريدين» له، ينتظرون بفارغ الصبر منشوراته ومقاطعه المُسجّلة.

برز «فنّان الفقراء» كما سمّاه واحدٌ من أبناء بلدته، في صورة «الصوت العالي»، بل «صوت الوعي العالي»، ليس في ما يخصّ مشروع السلطة الفلسطينية فحسب، إنما أيضاً في ما يتعلّق بأحداث الإقليم، حيث طرح موقفاً متقدّماً من الحدث السوري، وحَمَلت مقابلاته ومنشوراته المكتوبة مقاربات جريئة عن «مؤامرات إسقاط سوريا بوصفها آخر قلاع القومية العربية» كما يقول. فضلاً عن ذلك، يمتلك الرجل إحاطة مدهشة عن حروب الأنظمة العربية مع إسرائيل، وتاريخ «منظّمة التحرير». يُعرِّفك وأنت تستمع إليه، بفيض مذهل من الشخصيات التي بالكاد سمع عنها أحد. وعن ذلك كتب واحد من خصومه عقب اغتياله: «فيديوهات نزار بنات هي الوحيدة التي تحتاج حين تستمع إليها إلى جهازَين محمولَين، أحدهما تستمع به، والآخر تبحث فيه عبر جوجل عن أسماء الشخصيات والتواريخ والأحداث والمصطلحات التي يُضمّنها في كلّ جملة يتكلّم بها».

بالعودة إلى فنّان الفقراء، الحالة الفريدة التي لا تتكرّر وفق ما يقوله ابن بلدته محمد العجوري، فهو مجترح الحلول العبقرية في مجاله. يشرح العجوري: «يَدخل إلى المنزل، ثمّ يُحوّله إلى تحفة فنّية بأقلّ التكاليف، وليس على الطراز الغربي الصامت الخالي من الروح، هو يصنع الأشكال والمنحوتات بيده، يعكس فيها رومانسيّته الدمشقية، يترك شيئاً من روحه على كلّ حائط وجدار». وعند الحساب، يُظهر «أبو كفاح» مرونة قلّ نظيرها، على رغم أنه من الكادحين الذين يعتاشون من قوت يومهم، إلّا أنه فائض الكرم. يكمل العجوري: «لا يطالبك نزار بما لا تمتلك، ينهي الموقف الحرج بجملة واحدة: هات شو معك والباقي حلوان العروس». «حنون جدّاً».

ومحبّ لعائلته، على عكس ما تراه منه من شراسة في فيديوهاته». يقول صديقه الصحافي أحمد البديري إن بنات نزار «هنّ كنوز الدنيا بالنسبة إليه»، وإن زوجته «أم كفاح» هي «صديقته ورفيقته وأخته التي لم يخدش قلبها قطّ»، ويضيف متحدّثاً عن صديقه الراحل: «مثقّف كأفضل بروفيسور، ويدرس كأنه تلميذ، صدح بصوته العالي ولم نعرف عليه الكذب قطّ».

يَذكر البديري واحداً من مواقفه الجريئة، التي يفوق ما لم تُسجّله الكاميرا منها أضعاف ما ظهر للناس، حيث وقف في مواجهة النائب العام في إحدى المرّات الثماني التي جرى اعتقاله فيها، واشترط عليه أن يُحقّق معه محقّقٌ تحصّل على مجموع مرتفع في الثانوية العامة، وكان له ما أراد. حتى أُخلي سبيله، بعدما لم تُثبت عليه أيّ تهمة. فهو وفق صديقه، أخبر الناس بالقانون الذي قرأه وحفظه وفهم تفاصيله عن ظهر قلب، حتى أن القضاة لم يستطيعوا أن يثبتوا عليه تهمة قطّ. رحل سليل ناجي العلي كما يرى فيه الكثيرون، يوم الخميس الماضي، بعدما كان تنبّأ في أكثر من مناسبة بمقتله. لكن هذا الخطر لم يُثنه عن مواصلة مشواره، الذي كان يؤكّد دائماً أنه سلكه «لأجل أولاده الذين يجب أن يعيشوا بكرامة» في البلاد التي لم يقبل على نفسه مغادرتها، على رغم أن إرهاصات اغتياله بدأت منذ سنوات، ليس في شكل التهديدات التي رافقته خلال الأعوام الأخيرة، بل في محاولات القتل التي كان آخرها قبل شهرين من استشهاده، عندما هاجمت وحدة مسلّحة تابعة للسلطة منزله، وأطلقت عليه النار، ليظلّ متخفّياً في أعقاب ذلك لشهرين.

القتل تحت التعذيب... سجلّ السلطة يتوسّع

ليس قتل الناشط الفلسطيني نزار بنات تعذيباً أثناء اعتقاله، النموذج الوحيد من ممارسات السلطة في قمع معارضيها والمنتمين إلى المقاومة في الضفة الغربية، بل سبقه العديد من الأشخاص الذين قُتلوا أثناء التحقيق معهم نتيجة ممارسة التعذيب الجسدي عليهم بهدف كسرهم أو انتزاع معلومات منهم عن المقاومة.

مجد البرغوثي

في عام 2008، قُتل مجد البرغوثي، وهو أحد عناصر حركة «حماس» في مدينة رام الله المحتلّة، خلال التعذيب في أحد سجون جهاز المخابرات العامّة الفلسطينية، بعد اعتقاله بعشرة أيام على خلفية نشاطه في مقاومة الاحتلال وانتمائه إلى «حماس». إذ تقول عائلته إن الأجهزة الأمنية اعتقلته وهو صائم، من منزله، وعرّضته على مدى أيّام طويلة لضرب شديد متواصل لا يتوقف إلّا عند الصلاة وتناول الطعام. وتشير العائلة إلى أن مجد أُخضع لجلسات استجواب تخلّلها تعذيب شديد نُقل على إثره إلى مستشفى خالد الجراحي، حيث كان يعاني من آلام شديدة في البطن، لكن لم يُسمح له بالبقاء في المشفى، بل أعيد مباشرة إلى التحقيق، ليُتوفّى في اليوم التاسع لاعتقاله. ولم تكتفِ أجهزة السلطة بقتل البرغوثي، بل قمعت الجنازة التي خرجت لتشييعه، واعتقلت عدداً من المشاركين فيها، وحظرت على الصحافيين تصويرها، وصادرت كاميرات بعض الصحافيين والمصوّرين، فيما لم يُسمح بالمرور سوى لسيّارتَي إسعاف وعدد محدود من السيّارات الشخصية لا تتجاوز الخمس، لتُقلّ أفراداً من عائلته إلى قريته. وبعد تحقيق مستفيض تولّته «الهيئة الفلسطينية المستقلّة لحقوق الإنسان» ولجنة تحقيق برلمانية مستقلّة، ورفعت تقريراً به إلى رئيس السلطة محمود عباس، خلصت الهيئة إلى تحميل جهاز المخابرات التابع للسلطة كامل المسؤولية عن وفاة البرغوثي وهو رهن الاعتقال، إلّا أنه لم تتمّ معاقبة أحد من الجهاز المذكور على خلفية الحادثة.

محمد الحاج

وهو أحد عناصر حركة «حماس»، اعتقله جهاز الأمن الوقائي التابع للسلطة الفلسطينية عام 2009، على خلفية نشاطه العسكري ضدّ الاحتلال وانتمائه إلى الجناح العسكري للحركة وامتلاكه أسلحة، ليتعرّض لتعذيب متواصل على مدار 48 ساعة منذ لحظة اعتقاله، ما أدى إلى وفاته على الفور. في المقابل، أعلن جهاز الأمن الوقائي أن الحاج انتحر في سجنه، في حين رفضت عائلته وحركة «حماس» هذا الادّعاء بشكل قطعي لأن خلفية الرجل الدينية والثقافية لا يمكن أن تدفعه إلى ذلك، متّهمة السلطة بإعدامه خلال التعذيب. وحينها، ادّعى محافظ جنين أن الحاج استغلّ بعض الدقائق التي غاب فيها الحارس عن غرف التوقيف، ليعمد إلى شنق نفسه بشريط قماش، في حين زعم مدير الأمن الوقائي في جنين أن الحاج صلّى الظهر وبعدها وُجد متوفّى في غرفته. وفنّدت مراكز حقوقية وسياسية فلسطينية تلك الادّعاءات عبر طرح عدّة تساؤلات من بينها: «لماذا تُرك لدى السجين شريط قماش، والأصل ألّا يُترك مع أيّ معتقل ما يمكن أن يستخدمه للانتحار؟ وكيف انتحر السجين ويداه مكبّلتان؟ ولماذا تُرك من دون رقابة؟». وطالبت القوى الوطنية والفلسطينية، من جهتها، آنذاك، بتشكيل لجنة تحقيق محايدة، لكن لم تتمّ الاستجابة لتلك المطالب.

> سبق بنات العديد من الأشخاص الذين قُتلوا أثناء التحقيق معهم

(أ ف ب)

هيثم عمرو

بالطريقة الهمجية نفسها التي اقتُحم بها منزل نزار بنات، اقتحمت قوة كبيرة من أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية (مخابرات عامة وأمن وقائي وأمن وطني)، مساء الخميس الواقع فيه 11/ 6/ 2009، منزل عائلة الشهيد هيثم عمرو، وعاثت فيه فساداً. ولم يكن هيثم متواجداً في المنزل، إلّا أنه وصل إليه أثناء تفتيش القوة له، ليُختطف ويُقتاد إلى مبنى المخابرات العامة في الخليل. وبعد أربعة أيام، أبلغت الأجهزة الأمنية عائلة عمرو أن ابنها قُتل أثناء محاولته الهروب من الطابق الثاني لمبنى المخابرات، ما أدى إلى سقوطه على الأرض ومقتله، فيما جرى إرسال جثّته إلى التشريح من دون حضور أهله أو أيّ جهات حقوقية. لكنّ العائلة تؤكد أن آثار التعذيب بشتّى أنواعه كانت واضحة على جثّته، بالإضافة إلى علامات إطفاء السجائر في بطنه ومناطق حسّاسة من جسمه، وآثار الكدمات، وجروح كبيرة. وطالبت الفصائل الفلسطينية، حينها، بإجراء تحقيق حيادي حول الحادثة، وهو ما رفضته السلطة، إلا أن العائلة لا تزال تؤكد أن التقارير الطبّية ملفّقة، وتمّ إعدادها تحت إشراف الأجهزة الأمنية للتغطية على الجريمة.

رجب...

كسر التابوهات... ولم يخشَ الكومبرادور

ليس التوقيت الذي تمّت فيه عملية اغتيال نزار بنات، مثالياً لمغامرة كهذه. السلطة التي تعيش جملة من الأزمات المركّبة، كان آخرها فضيحة اللقاحات منتهية الصلاحية، كان بإمكانها أن تؤجّل فعلاً كهذا لأيّام أو لأشهر، خصوصاً أنها لا تزال تواجه تداعيات انتصار المقاومة في غزة وتجدّد معركة التمثيل السياسي التي تخوضها فصائل العمل الوطني. لكن مطّلعين على طريقة اتّخاذ القرار في الغرف المغلقة يوضحون أن المعارضين «ذا اللسان السليط» داس بقدمه أخيراً مناطق محظورة، ليس في حظيرة الفساد التي ترعاها السلطة منذ سنوات، إنما في مساحات محمود عباس ورئيس شرطته المظلمة التي لا يُسمح بأن يقترب منها أحد. هنا، يبرز اسم المعارض السعودي الشهير ناصر السعيد، كواحد من الخيالات المزعجة التي لا يحب أن يتذكّرها عباس حتى في أحلامه. والسعيد هو أوّل المعارضين لنظام الحكم في السعودية، وقد عاش حياة حافلة بالأحداث التي انتهت بمقتله بطريقة غامضة، كُشف عن بعض تفاصيلها حديثاً.

هنا، تُرجّح مصادر مطّلعة أن السلطة، مُمثّلة بكلّ شخصياتها المتنفّذة، ضاقت ذرعاً بالحضور المتنامي الذي حقّقه المغدور بنات في الشارع الفلسطيني، غير أن ذلك الإزعاج لم يكن ليؤدي إلى اغتياله بتلك الطريقة، لولا دخوله في المساحات المحرّمة عند عباس، وقائد شرطته حازم عطا الله، إذ ذكر بنات، في آخر المقاطع التي بثّها قبل ليلة واحدة من اغتياله في معرض انتقاده سلوك السلطة القائم على المتاجرة بكلّ شيء، قضية المعارض ناصر السعيد الشمري، وقال في ما يتعلّق بفضيحة استبدال اللقاحات منتهية الصلاحية مع الاحتلال بحصّة الفلسطينيين الفعّالة منها: «القيادة الفلسطينية طول عمرها هيك، إذا بترجع للتاريخ، فهم تاجروا حتى بسلاح الثورة، كانت المنظّمة تبيع أسلحة الفدائي الفلسطيني لحزب الكتائب اللبنانية، باعوا معارض سعودي مناصر للقضية الفلسطينية هو الشهيد ناصر السعيد، باعوه للسعودية بدراهم معدودات، طول عمرهم مرتزقة وشغّالين هيك؛ ففضيحة اللقاحات ليست سلوكاً جديداً».

تُقدّر أوساط مطّلعة أن المقطع الذي لا تتجاوز مدّته ستّ دقائق، ولّد ردّة فعل انتقامية، ليس من قِبَل ناصر عطا الله، الذي يُتّهم والده عطا الله عطا الله (أبو الزعيم) الذي كان يشغل منصب رئيس المخابرات العسكرية في المنظّمة، بأنه المُنفّذ لعملية اختطاف السعيد في بيروت عام 1979، فحسب، بل حتى من «أبو مازن» نفسه، الذي يسجّل عليه الكثير من معاصريه بأنه كان ممثّل المنظّمة في دمشق، وهو مَن تولّى بشكل شخصي مهمّة استدراج السعيد وإقناعه بالسفر إلى بيروت، مقابل مبلغ اقتسمه مع «أبو الزعيم». هنا، يلفت أسامة فوزي، وهو مؤسّس مجلة «عرب تايمز»، إلى أن «أبو الزعيم» الذي أبعده الراحل ياسر عرفات، بعد أن كشف أنه يخطّط للانقلاب عليه، أعاد عباس الاعتبار إليه بتعيين نجله ناصر عطا الله مديراً للشرطة في محافظات الضفة، ليضحي الاثنان شريكَين في جريمة اغتيال بنات، كما كان أبو مازن شريكاً لـ«أبو الزعيم» في استدراج السعيد الذي لم يكن يغادر حتى بيته في دمشق حينها. التهمة ذاتها سبق أن ألمح إليها الكاتب المصري، رفعت سيد أحمد، في كتابه «قدّيس الصحراء»، إذ أكد أن ناصر السعيد اختُطف بتدبير من السفير السعودي في بيروت وقتها وبعض «المجموعات المدّعية للنضال والثورة التي نفّذت العملية، وهي غالباً من داخل منظّمة التحرير الفلسطينية». وخلال إعداد هذا التقرير، سألت «الأخبار» واحداً من القيادات «الفتحاوية» الوازنة عمّا إن كانت تلك الفرضية صحيحة، ليجيب الرجل الذي يشغل منصباً قيادياً بارزاً في قطاع غزة، طالباً عدم ذكر اسمه، بالإيجاب، مستذكراً ما سأله السعيد موسى مراغة (أبو موسى)، وهو أمين سرّ «فتح الانتفاضة»، عقب الانتقال من بيروت إلى تونس، لخليل الوزير، عن مصير الأموال التي تلقّتها المنظّمة مقابل تسليم «أبو الزعيم» ومحمود عباس لناصر السعيد!

> داس بنات أخيراً مناطق محظورة ليس في حظيرة الفساد إنما في مساحات محمود عباس ورئيس شرطته المظلمة

قطط السلطة السمان

أمّا «التابوه» الأبرز الذي داسه بنات، فكان فتحه ملفّ «قطط السلطة السمان»، وهي الطبقة الرأسمالية أو «الكومبرادور»، التي يرى فيها «أبو كفاح» واحداً من البرّات الشخصية التي تدفع محمود عباس إلى المحافظة على السلطة. ووفقاً لعدد كبير من التدوينات ومقاطع الفيديو، فإن كبريات الشركات الفلسطينية التي تقيم علاقات اقتصادية مع العدو، ويرتبط وجودها واستمرار أرباحها ببقاء الاحتلال، تتبع لابنَي عباس، ورجل الأعمال الشهير منيب المصري. وقد انتقد بنات، في أكثر من مقطع مسجّل، الاتفاقيات السرّية التي بنتها هذه الشركات مع نظيرتها الإسرائيلية، وقدّم تفسيرات وافية عن وحدة المصير الاستثماري بين شركات «حاشية عباس» التي تتحكّم بالسلطة، ووجود الاحتلال، ما يدفع السلطة إلى إجهاض أيّ فعل شعبي أو مقاوم، وعرقلة أيّ حراك جماهيري من شأنه أن يعكّر استقرار تلك البيئة الاستثمارية.

يوسف...

على الغلاف

يرتبط نهج القمع الذي تعتمده السلطة، عضوياً، بـ«اتفاق أوسلو» الذي هو أساس وجودها

ملاحقة وتهديد وابتزاز
أن تعيش تحت حكم الجواسيس

الخليل ــ الأخبار

يُعدّ قمع المعارضة أو الخصوم استراتيجية ثابتة تنتهجها السلطة الفلسطينية منذ تأسيسها، لكنها دائماً ما تكثّف العمل عليها خلال فترات الهدوء و«الانتفاض». اقتصر القمع في بداية نشوء السلطة على حركتَي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» لأنهما إسلاميّتان وخارج إطار «منظّمة التحرير»، لكن سرعان ما امتدّ ليطاول نشطاء المعارضة من كلّ التيارات السياسية بما فيها حركة «فتح» نفسها، وأيضاً المستقلّين. أمّا آخر حلقات هذا المسلسل وأخطرها فهي جريمة اغتيال المعارض والناشط نزار بنات في الخليل.

يرتبط نهج القمع الذي تعتمده السلطة، عضوياً، بـ«اتفاق أوسلو» الذي هو أساس وجودها، إذ كان القمع في البداية يستهدف مَن يقاوم العدو الإسرائيلي ويعارض «عملية السلام»، لكن اليوم أصبحت حتى الكلمة ممنوعة، ويمكن أن يواجهها الأمن بـ«مواسير حديدية» على رأس صاحبها لتقتله عند اعتقاله. ومع أنه ليس كلّ قتيل على يد السلطة معارضاً سياسياً بالضرورة، لكن قتله بحدّ ذاته جريمة وانتهاك لحقوق الإنسان. والمقصود هنا ليس نزار بنات طبعاً، بل عناصر محسوبون على حركة «فتح» تعرّضوا للقتل في السنوات الأخيرة في مخيم بلاطة وداخل البلدة القديمة في نابلس، وهؤلاء ليسوا معارضين سياسياً، لكنهم قُتلوا أثناء حملهم السلاح في وجه السلطة، وكان بإمكان الأخيرة اعتقالهم من دون تصفيتهم، من مثل أحمد حلاوة «أبو العزّ»، الذي قُتل ضرباً بعد اعتقال أمن السلطة له. عندما قُتل حلاوة، ثار الرأي العام، وغضبت نابلس لأن الرجل على رغم تزعّمه مجموعة تحمل السلاح، إلّا أنه محسوب على «فتح» وشخصية قيادية محلية في البلدة القديمة، والأمر الأهم أنه قُتل أثناء اعتقاله، وهو ما اعترف به محافظ نابلس آنذاك اكرم الرجوب، لكن ما لم يتوقّعه الرأي العام بعد سنوات أن يُقتل نزار بنات على رغم كونه لا يحمل سلاحاً ولا يملك سوى فكره ولسانه ليعبّر عن رأيه، و«بطريقة وحشية، بقضبان حديدية وهراوات». يوثّق مقطع فيديو قصير نُشر أمس على مواقع التواصل الاجتماعي، جانباً من حادثة اعتقال بنات، حيث يظهر فيه عدّة عناصر يحملون الشهيد في مركبة غير قانونية «مشطوبة» ـ ليست مسجلة ولا مرخّصة وغير معروف صاحبها ـ، ثمّ يخفون مواسير حديدية في صندوق المركبة

> يُعدّ التهديد والاستدعاء الأسلوبين الأكثر تداولاً في القاموس القمعي للسلطة، ولولا وجودهما لامتلأت سجونها بالمعتقلين

الخلفي، وعندما يدفعون نزار إلى داخل المركبة يركله أحدهم بقدمه عدّة مرات لإدخاله.

تتعدّد أشكال قمع المعارضين والخصوم. فمثلاً، الحرمان من الوظيفة والفحص الأمني يُعدّ شكلاً من أشكاله، وهو موجود حتى الآن في كلّ المؤسسات الحكومية وكثير من المؤسسات الخاصة أو المجتمعية التي تقودها شخصيات مرتبطة بأمن السلطة، أي عندما تتقدّم كفلسطيني لوظيفة ما وتلتقي بلجنة المقابلة، يتدخّل جهاز أمن في السلطة في فحص ملفّك والسؤال عنك، فإذا كان لك ملفّ عند الأمن واعتُقلت سابقاً فالوظيفة بمثابة مجرّد حلم عابر، وإذا لم يكن لك ملفّ فهذا لا يعني حصولك على الوظيفة حتماً، إذ يستفسر أمن السلطة عنك لدى ضبّاطه ومصادره في منطقة سكناك، وبناءً عليه يكون قرار توظيفك حكومياً نافذاً أو لا. ويتّصل الفحص الأمني بوظائف أدقّ تحتاج إلى شهادة حسن سلوك، وأمن السلطة لا يمنحها للمعارضين في أحيان كثيرة، بل تجرى مساومات للفلسطيني مقابل حصوله على هذه الشهادة، وفي الوظيفة الحكومية قد يكون الفصل مصيراً إذا تمرّدت أو قلّت رأيك بقوة، وهذا ما جرى مع مجموعة معلّمين قادت إضراباً مطلبياً وشاركت فيه وحدها، ونظّمت نفسها بعيداً عن اتحاد المعلمين، ومطالبها كانت حقوقية ومالية فقط وغير سياسية، لكن اتهمت السلطة والحكومة تلك المجموعة بأنها مدفوعة خارجياً وذات أجندات، وبناءً عليه تمّ فصل قسم منها والقسم الآخر أحيل إلى التقاعد القسري.

لكن التهديد والاستدعاء يُعدّان الأسلوبين الأكثر تداولاً في القاموس القمعي للسلطة، ولولا وجودهما لامتلأت سجونها بالمعتقلين. وفي حالة التهديد، يتمّ الاتصال هاتفياً بالمعارض أو الناشط، وإنذاره مباشرة بالاعتقال أو بالفصل من الوظيفة أو بالاستدعاء. كما يُستعمل الهاتف كبديل من ورقة الطلب للاستجواب، حيث يسمع المعنيّ العبارة الآتية: «مرحباً، معك الضابط، تفضّل لشرب القهوة ولمناقشة موضوع». وقد يكون التهديد غير مباشر، أي من جهة أمنية، لكن باسم مجهول أو من حساب وهمي عبر موقع التواصل أو من رقم خاص مجهول. أمّا الاستدعاء فهو الاستجواب، وفيه يتمّ الترغيب والترهيب بحسب الموقف، إذ قد يطلب أمن السلطة من الناشط المستدعى أن يعمل كمصدر أمن غير رسمي، أو يتمّ اعتقاله عند استدعائه بدلاً من إحضار قوة أمنية إلى بيته، وقد يكون الاستدعاء نفسه مقدّمة لتعب أكبر، من خلال طلب الأمن من الناشط أن يعود للمراجعة أو التحقيق مجدّداً خلال الأسابيع المقبلة بواقع مرّة كلّ أسبوع. وعندما ينشر المعارض أو الناشط منشورات تنتقد السلطة، فإن البيئة المحيطة به تتحكّم بمدى تعرّضه للتهديد أيضاً، وبحسب طبيعة جهاز الأمن الذي رصده. ففي أحيان كثيرة، يتلقّى الناشط اتصالاً من قريب له أو من ضابط أمن في الحيّ يطلب منه حذف المنشور، تارة بالترغيب وتارة أخرى بالترهيب.

الاغتيال والقتل

لا يقتصر مفهوم الاغتيال على التصفية الجسدية على رغم خطورتها، فالاغتيال قد يكون معنوياً أيضاً. يقول مصدر لـ«الأخبار» إن «هناك شخصيات من المعارضة ومع السلطة في آن واحد، تتعرّض للابتزاز والإسقاط والتهديد، عبر رصد فضائح عليها، وتتعمّد بعض أجهزة أمن السلطة تصوير فضائح لشبّان وفتيات، إمّا لكونهم معارضين بهدف إذلالهم وتحطيم صورتهم، أو من أجل إجبارهم على العمل مع السلطة كمصدر أمني سرّي وغير رسمي». على أن الأمر تجاوز اليوم مسألة الإسقاط، إذ مع التطوّر التكنولوجي، وتشكيل فرق إلكترونية أو «جيوش أمنية» للسلطة، لا يعود الابتزاز بحاجة إلى تصوير ومعدّات وخطط، بل تكفي رسالة «واتساب» على إحدى المجموعات لتنطلق حملة ترهيب وتهديد ونشر لفضائح وشائعات عن شخصيات محدّدة، وهو ما تُخصّص له صفحات عبر مواقع التواصل وأيضاً مواقع تابعة لمخابرات السلطة، لكن بغطاء إخباري محلي.

النوع الآخر من الاغتيال هو التصفية الجسدية، وفي حالات كثيرة كان غير مقصود وبإمكان السلطة تجنّبه، لكنه حصل، كوفاة معتقلين تحت التعذيب أو بسبب مضاعفات التعذيب. محمود الجميل مثلاً، الذي كان من قادة «صقور فتح» برفقة الشهيد أحمد الطبوق في الانتفاضة الأولى، اعتُقل هو ورفيقه وآخرون بعد الانتفاضة بتهمة محاولة تفعيل تنظيم «صقور فتح» ومقاومة العدو الإسرائيلي مجدداً، إضافة إلى حيازة أسلحة. واعتُقل الجميل في 18 كانون الأول 1995 في سجن أريحا، وفي نهاية تموز 1996 نُقل إلى مقرّ الشرطة البحرية في نابلس للتحقيق، وفي الليلة نفسها تمّ تعذيبه بشدة وإدخاله إلى المستشفى، حيث فارق الحياة بعد ثلاثة أيام.

كما أن تاريخ السلطة سجّل عدداً من الضحايا المعارضين الذين قتلوا لأسباب غير التعذيب أو ليس داخل مراكز الاعتقال. والحديث عن القتل يطول، ليشمل التصفية من دون مبرر، أي في غير اشتباكات مسلحة مع السلطة، كما حدث في منتصف التسعينيات، حيث قُمعت مسيرات لحركتَي «الجهاد الإسلامي» و«حماس»، وقُتل عدة فلسطينيين على يد الأمن. وفي السنوات الأخيرة، كثّفت السلطة استخدام قنابل الصوت والغاز خلال قمع التظاهرات وفضّها في الضفة الغربية، وهذا الأسلوب بدأ بعد الانقسام عام 2007 وسيطرة «حماس» على غزة، وزيادة الدعم الأميركي لأمن السلطة، فيما تولى جهاز «الشرطة الخاصة» فضّ التظاهرات من خلال مهمّة ما يعرف بـ«مكافحة الشغب»، بالتزامن مع تدخّل أجهزة أمنية مختلفة في أحيان كثيرة، من مثل: المخابرات، الأمن الوقائي، الأمن الوطني، وحتى الاستخبارات العسكرية التي تختصّ بمساءلة الموظفين وجنود السلطة من العسكريين.

الزي المدني والتظاهرة المضادة

يُعدّ أسلوبا الزي المدني والتظاهرة المضادة من أكثر الأساليب رواجاً لدى السلطة الفلسطينية لقمع التظاهرات والمعارضة. ويوضّح مصدر لـ«الأخبار» أن أمن السلطة استلهم الأسلوبين من تجارب الأنظمة العربية في قمع الاحتجاجات أو ما يعرف بـ«الربيع العربي». ويعتمد أسلوب الزيّ المدني على وجود عناصر أمن بزيّ مدني يندسّون بين المتظاهرين أو يهاجمونهم ويعتقلونهم ويعتدون عليهم، بهدف إسقاط المسؤولية القانونية عن أجهزة الأمن، لكن هذا الأسلوب فشل، ورغم ذلك كرّرت الأجهزة الأمنية اللجوء إليه مراراً، كما في ما عُرف بـ«عملية البيجامات» حيث ظهر عناصر أمن يرتدون ملابس رياضية أو «بيجامة» ويحملون هراوات للاعتداء على متظاهرين، وقبل أيام ظهروا يرتدون «كمامات» كي لا يكشفوا هوياتهم، لكن نشطاء وصفحات عبر مواقع التواصل سارعوا إلى كشف هوية عدد منهم.

وللتملّص من الملاحقات القانونية خارجياً وداخلياً، ومحاولة إقناع ما تبقّى من الرأي العام الفلسطيني، يلجأ أمن السلطة إلى أسلوب «التظاهرة المضادة» على رغم عدم جدواه الكبيرة، إذ ما يجري يشبه «موقعة الجمل» في الثورة المصرية لإسقاط حسني مبارك، حيث يتجمّع عناصر من «الفصيل الحاكم» وهو حركة «فتح» التي تقود السلطة، في تظاهرة مضادة لتظاهرة المعارضة، وهو ما استخدمه أمن السلطة في يومين متتاليين خلال تظاهرات رام الله المنددة باغتيال نزار بنات. وتتذرّع السلطة بوجود أطراف خارجية تدعم التظاهرات المنددة باغتيال بنات، لكن هذه الحجة ليست جديدة. فحتى إضراب المعلمين مثلاً، استعملت فيه السلطة الذريعة ذاتها، وأيضاً عند كل تظاهرة أو وقفة تكون الشماعة جاهزة: «أجندات خارجية»، «أعوان الاحتلال»، «مصلحة الاحتلال في هذا الوقت»، «مدفوعين خارجياً مقابل مبالغ مالية»، لكن ما يجري على الأرض يوحي بعدم وجود جهة محدّدة خلف الحراك الشعبي، لأن الهتافات متنوعة ومتعدّدة، فيما المتظاهرون من تنظيمات وفصائل ومؤسّسات وحراكات مختلفة.

«سلطة دايتون» في خدمة الاحتلال: المقاولة الأمنية مهمّةٌ دائمة

يحيى دبوق

لا يُعدّ التنسيق الأمني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية مسألة مستقلّة بذاتها بعيداً من الهوية الفعلية للسلطة ووظيفتها الرئيسة، بوصفها وكيلةً الاحتلال وجزءاً لا يتجزّأ من ماهيته. وعلى رغم قساوة التوصيف الذي قد لا يتساوق مع نيّة الرئيس الفلسطيني الراحل، ياسر عرفات، لدى التوقيع على «اتفاقات أوسلو» وما تبعها، إلّا أنه يصحّ ربطاً بما آلت إليه السلطة في مرحلة ما بعد عرفات، وما حقّقته لتل أبيب ابتداءً: جهاز فلسطيني وكيل عنها، يكفل لها تأبيد احتلالها للأرض الفلسطينية، ويرفع عنها تبعاته.

بدءاً من عام 1993، وقّعت «منظمة التحرير الفلسطينية» مع الاحتلال الإسرائيلي سلسلة اتفاقات عُرفت بـ«اتفاقات أوسلو»، تعلّقت بما سُمّي «ترتيبات الحكم الذاتي الفلسطيني الانتقالي»، نتج من هذه الاتفاقات «حكم ذاتي» فلسطيني محدود، أُطلق عليه اسم «السلطة الفلسطينية»، التي تحدّدت مهامها وصلاحياتها ووظائفها و«شبه سيادتها» بـ«تفاهمات اتحادية» مع المحتلّ، من شأنها تنظيم العلاقة معه لخمس سنوات مقبلة، هي المدّة المتّفق عليها للانتقال من الحكم الذاتي إلى الدولة الفلسطينية. إلّا أن المرحلة الانتقالية تأبّدت؛ وبعد 28 عاماً على توقيع «الاتفاق الإطار» (أوسلو 1993)، لم تبصر الدولة الفلسطينية النور، ويقدَّر أن لا تبصر النور أبداً إذا ما استندت إلى المسيرة السياسية، التي أفرغها الاحتلال من مضمونها. حقّقت إسرائيل، عبر مسيرة أوسلو، سلّة مكاسب وفوائد استراتيجية، فيما تحقّق للفلسطينيين فتات «حكم ذاتي»، سُمّي «دولة فلسطين»، وفق أدبيات رجال السلطة. ومن أهمّ ما تحقّق لإسرائيل، ما يعرف بـ«التعاون» و«التنسيق الأمني» بين الجانبَين، الذي ارتكز على سلسلة قرارات من بينها قرار إنشاء قوات الأمن الفلسطينية بموجب «اتفاق القاهرة» لعام 1994، و«اتفاق أوسلو 2» لعام 1995.

شهد «التنسيق» حالات شدٍّ وجذب بحسب حسن العلاقة مع الاحتلال أو تردّيها، وذلك حتى الانتفاضة الثانية عام 2000، حين توقفت عمليات التنسيق في ظلّ اشتراك قوات الأمن الفلسطينية في فاعليات الانتفاضة ورعايتها وتأمين الحماية لها بقرار من عرفات، علماً أن هذه القوات كانت مشكّلة من أعضاء في جيش التحرير الفلسطيني، جاء معظمهم من الشتات، وفي خلفياتهم تاريخ طويل من الكفاح ضدّ المحتلّ. بعد رحيل عرفات عام 2004، و«انتخاب» محمود عباس رئيساً للسلطة، شهدت العلاقات تغيُّراً ملموساً، وصولاً إلى استعادة مستويات التنسيق كما كانت عليه قبل الانتفاضة. ومن بين أهم العوامل التي أدّت إلى هذه النتيجة، الجهد الكبير الذي بذله المنسّق الأمني الأميركي للشؤون الإسرائيلية - الفلسطينية، الجنرال كيث دايتون، والذي أعاد تشكيل وتدريب وتوجيه عناصر الأجهزة الأمنية الفلسطينية بما يتلاءم مع الوظيفة التي أُريدت لها، ليس فقط في «التنسيق» الأمني مع إسرائيل، بل أيضاً في ضمان السيطرة الأمنية للسلطة الفلسطينية بهويتها الجديدة بعد عرفات، وكذلك تأمين استمرار الهوية الجديدة للسلطة مع مجيء عباس الذي أعلن عداءه لمقاومة الاحتلال ولنهج عرفات، خاصة بعدما شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلّة تماهياً مع حركة «حماس»، تُرجم فوزاً للحركة في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني لعام 2006.

تدريبات دايتون (وإسرائيل) ومَن معه من رجال عباس، لم تكن تدريبات بالمعنى المهني لكيانات أمنية، بل عملية اختيار و«غربلة» وسعي إلى تأكيد ولاء وانصياع أفراد الأجهزة الأمنية الفلسطينية، بما يتلاءم مع وظيفتها ودورها المزدوج: حماية ورعاية السلطة بهويتها الجديدة المعادية للخيار المقاوِم، مهما كانت تبعاته؛ واستعدادها وجاهزيتها لـ«التعاون» مع الاحتلال، أيضاً مهما كانت تبعاته. النتيجة، كما هي الآن، نجاح المحتلّ ورعاته في تشكيل أجهزة أمنية وشرطية تحقّق أهمّ وظيفة يريدها من الكيان الفلسطيني المسمّى سلطة: خدمة أجندة إسرائيل ومصالحها الأمنية، ما يعني، وفق تعبيرات إسرائيلية، أن «الأجهزة الفلسطينية تعمل على تحقيق الأمن الإسرائيلي وردّ التهديدات، بالوكالة عن إسرائيل وبالأصالة عن نفسها»، على اعتبار ذلك العامل الوحيد، وفي حدّ أدنى الرئيس، الذي يدفع الاحتلال إلى الإبقاء على السلطة كما هي. وتنص تفاهمات «التنسيق الأمني» على جملة التزامات ذاتية إسرائيلية (غير ملزمة بالمُطلق) تجاه السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية، فيما على الأخيرة موجبات والتزامات تجاه الاحتلال، تحت عناوين مختلفة «فضفاضة» تعبّر عن ندية ظاهرة، بينما هي في معظمها «التزامات انصياع»:

1- تبادل المعلومات الاستخبارية، والمقصود بها، تأمين السلطة معلومات استخبارية وفقاً لمتطلبات الأمن الإسرائيلي، في كل ما يتعلّق بتهديد إسرائيل وأمنها؛

2- تعاون الأمن الجاري: التزام السلطة باعتقال وتسليم المقاومين أو «المشبوهين» وفقاً للتعبير العبري، أو التنسيق مع الاحتلال ومساعدته في اعتقالهم، أو اعتقالهم بالوكالة عنه في سجون السلطة، مع أو من دون محاكمة؛

3- مصادرة الأسلحة لمصلحة الاحتلال: التزام السلطة وأجهزتها الأمنية بتسليم إسرائيل أيّ سلاح يصادَر في المناطق التي تنشط فيها أجهزة السلطة الفلسطينية، سواء كان السلاح تابعاً لمقاومين أو جهات جنائية، الأمر الذي يكفل لإسرائيل محاسبة السلطة على امتلاك أيّ سلاح لا يكون مسجّلاً لديها، ما يسهّل متابعتها والسيطرة على قدراتها العسكرية، حتى تلك المتعلّقة بالقدرات الفردية لعناصر أمنها؛

4- إعادة إسرائيليين: وهو نشاط تلتزم به الأجهزة الفلسطينية عوضاً عن الاحتلال، وذلك عبر البحث عن إسرائيليين «ضلّوا الطريق» ودخلوا المناطق المدينية الفلسطينية، مع تحميل السلطة مسؤولية أمنهم وحمايتهم، إلى حين نقلهم وتسليمهم إليها، ما يكفل لإسرائيل أن لا تجازف في الدخول إلى مناطق قد تهدّد عناصر أمنها، إن اضطرّت إلى البحث عن مفقودين إسرائيليين؛

5- تدريبات ومناورات مشتركة: والمقصود هنا، تأكد إسرائيل من فهم الجانب الفلسطيني دوره ووظيفته في حالات الطوارئ أو بناءً على الطلب، لإجراء ميداني يُطلب منه، سواء في ما يتعلّق باعتقال مقاومين، بشكل أحادي أو مشترك، أو تجاه حالات طارئة تتعلّق بهبّات شعبية في أماكن احتكاك مع الإسرائيليين، على تخوم مناطق سيطرة السلطة...

> فهم المصريون من ممثّلي حركة «فتح» أن المشكلة كبيرة في ما خصّ إعادة تشكيل «منظمة التحرير»

على ذلك، يصبح التنسيق الأمني وظيفة أمنية تُلزم أجهزة السلطة الفلسطينية خدمة الأمن الإسرائيلي، عبر عقد مقاولة دون أيّ مقابل. وإذا كان المعنى العام للتنسيق يفيد اتصالات مباشرة بين الجانبين قبل وخلال أيّ عمل أمني أو عسكري، إلّا أنه يعني أيضاً توكيل السلطة مهمّات أمنية وعسكرية واعتقالات وعمليات تحقيق والاستحصال على معلومات استخبارية، تتعلّق بكل ما يفيد، و/أو تريد إسرائيل أن تستحصل عليه، بل إن هذا «التنسيق» ينسحب أيضاً على النشاطات العسكرية والأمنية للسلطة، التي عليها أن ترسل بها تقارير دورية إلى أجهزة الأمن الإسرائيلية، والأمر نفسه ينطبق على قضايا غير متّصلة مباشرة بالتهديدات الأمنية، سواء للاحتلال أو للسلطة، ومن بينها متابعة الأنشطة الثقافية والإعلامية والاقتصادية وأنشطة خاصة على وسائل التواصل الاجتماعي ومكالمات واتصالات، تتعلّق بجهات وشخصيات تابعية لفصائل المقاومة أو تلك التي يُشكّ في أنها على صلة معها. في المحصلة، تُعدّ أنشطة الأجهزة الأمنية الفلسطينية في ما يتعلّق بالتنسيق الأمني مع الاحتلال، نسخةً متطوّرة لشكل من أشكال العمالة في المناطق المحتلة، وهي «روابط القرى» في ثمانينيات القرن الماضي، التي أوجدها الاحتلال في حينه لترعى مصالحه وتديم احتلاله، بأيدٍ فلسطينية.

وتعبر إسرائيل عن «إشادتها» وأيضاً عن «تعجّبها» من استمرار التنسيق الأمني كما هو، على رغم التحديات التي واجهتها السلطة على مرّ السنوات الماضية، بما يشمل نظرة الجمهور الفلسطيني إلى التنسيق بوصفه «عمالة» لإسرائيل. استمرّ التنسيق على حاله، كثابتة من ثوابت السلطة، على رغم حروب إسرائيل على قطاع غزة؛ وعلى رغم الهجمات والاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين في القدس والضفة، وعلى رغم الأزمات السياسية التي أوقفت العملية السياسية بشكل كامل، وكذلك قرارات الإدارة الأميركية السابقة الاستفزازية، ومن بينها الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية إليها، وأيضاً التصعيد والإجراءات الإسرائيلية في القدس والحرم القدسي، وكذلك استمرار سياسة الاستيطان والتهجير وقضم الأراضي الفلسطينية بشكل واسع ومدروس. وفي هذا الإطار، تظهر إسرائيل التي ترى في «التنسيق» ذخراً استراتيجياً، مطمئنّة إلى أن دافعية السلطة للحفاظ عليه محفورة عميقاً في وعيها بل وباتت جزءاً لا يتجزّأ من هويتها، إلى الحدّ الذي لا يمكن لأيّ اعتداء إسرائيلي على حقوق الفلسطينيين، أو إذلال السلطة نفسها وشخصياتها، أن يضرّ بالتنسيق أو يقلّص مستواه.

تعبر إسرائيل عن «إشادتها» و«تعجّبها» من استمرار التنسيق الأمني على حاله (الأناضول)

تقرير

توقّع إردوغان أن ينتهي العمل بالقناة خلال ست سنوات، بتكلفة كلية قدّرها بـ15 مليار دولار (أ ف ب)

بوضعه الحجر الأساس لمشروع «قناة إسطنبول»، يكون الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، قد حقّق «حلماً» شخصياً طال انتظاره. في توقيت يصفه معارضو المشروع بـ«الانتخابي»، لكونه يأتي في خضمّ معارك الرئيس لتوسيع قاعدة ناخبيه التي تقلّصت كثيراً. لكن القناة التي لا تختلف وظيفتها عن وظيفة مضيق البوسفور، لن تكون خاضعة لـ«اتفاقية مونترو» الناظمة لحركة مرور السفن، ما يمكن أن يمثّل متنفّساً للولايات المتحدة، خصوصاً إذا ما فتحت أمامها آفاقاً جديدة للحركة في البحر الأسود

إردوغان يشقّ طريق الرئاسة... من «قناة إسطنبول»!

محمد نور الدين

وضع الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، أخيراً، الحجر الأساس لمشروع «قناة إسطنبول» «التاريخي»، والذي يُعدّ واحداً من أضخم المشاريع المحلّية ذات البعد العالمي. وكانت المفارقة أن إطلاق العمل بالمشروع لم يكن عبر شقّ جزء من التربة، بل إقامة أوّل جسر هو «سازلي ديريه» - من مجموع ستّة - سيعبر فوق القناة المفترضة. ورأى الرئيس التركي أن من شأن المشروع الذي «ساهم في إرسائه كلّ من رؤساء الوزراء السابقين: عدنان مندريس، وسليمان ديميريل، وطورغوت أوزال، ونجم الدين أربكان، أن يفتح صفحة جديدة من تاريخ التنمية في البلاد»، قائلاً: «إنه مشروع إنقاذ إسطنبول». ولفت، في كلمته، إلى أن سعة القناة الجديدة ستبلغ 25 ألف سفينة عبور سنوياً، فيما تُبيّن الأرقام أن أكثر من 78 ألف سفينة ستعبر، في عام 2050، مضيق البوسفور الحالي، بعدما كانت تعبره، في الثلاثينيات، حوالى ثلاثة آلاف سفينة في السنة. وتوقّع إردوغان أن ينتهي العمل في القناة خلال ستّ سنوات، بتكلفة كليّة قدّرها بـ15 مليار دولار، «سنُدفعُ كلّها من عائدات رسوم مرور البواخر والموانئ عبر المضائق»، وفق قوله. وتقع القناة إلى الغرب من مضيق البوسفور، وتصل بين البحرَين الأسود ومرمرة بطول 45 كيلومتراً وبعرض 278 متراً، فيما سيقارب عمقها 21 متراً، وسيكون المرور عبرها في الاتجاه الواحد لمدة 12 ساعة. وإلى الجسور الستّة، يضمّ المشروع ممرّين تحت الأرض للسكك الحديد، وآخرين للمترو. وتبلغ مساحة محيط القناة 26 ألف هكتار، تتّسع لنصف مليون شخص، على أن يوفّر المشروع، بعد اكتماله، فرص عمل لمليون ونصف مليون شخص، ويحوّل إسطنبول من شبه جزيرتين إلى جزيرة وشبه جزيرتين. من جهتهم، يقدّر مخطّطو المشروع أن يصبح مقصداً سياحياً يزيد من مداخيل السياحة المرتفعة أصلاً، والتي تبلغ، حالياً، نحو 30 مليار دولار، في حين يُتوقّع أن يرتفع عدد السيّاح مع اكتمال «قناة إسطنبول» إلى 50 مليون سائح (مئة مليار دولار خلال خمس سنوات فقط). كما يمكن البواخر التي تبلغ حمولتها 300 ألف طن، أن تعبر القناة، بما يوفّر دخلاً سنوياً من عائدات رسوم المرور بحوالى 8 مليارات دولار. ويقدّر أيضاً أن تساهم «قناة إسطنبول» بـ 12 مليار دولار في الناتج القومي غير الصافي، على أن يكون مجمل ما تنتجه 28 مليار دولار. وقد وُصف المشروع عندما تم الإعلان عنه، في 27 نيسان 2011، بأنه «مجنون»، لكنه لقي أصداءً مختلفة بين مؤيد ومعترض.

وفي هذا الإطار، يرى الخبير البيئي، ناجي غورو، في حوار مع صحيفة «قرار»، أن القناة لن تنقذ إسطنبول، كما يدّعي إردوغان، بل ستخلّف خراباً بيئياً لا يمكن إزالته، إذ هي «مشروع سياسي وليس بيئياً ولا تنموياً». ووفق الخبير، فإن المشروع يزيد من مخاطر حدوث زلازل في المنطقة، ولا سيما في الشقّ المفتوح من القناة على بحر مرمرة، متوقعاً أن يزيد حجم الزلازل التي يمكن أن تصل قوّتها إلى 9 درجات، فيما ستجرّ بعض السدود التي ستُقام - ولا سيما في المخرج الجنوبي من القناة - المياه

> من المسائل قيد السجال، دور الرأسمال القطري في تمويل مشروع «قناة إسطنبول»

الحلوة، وتقلّل من اختلاط مياه البحر بها، ما يزيد من ملوحتها، ويزيد تالياً من مساحة الأراضي التي ستموت في منطقة بحر مرمرة. ويقول غورغير إنه «بعد شقّ القناة، ستتدفّق من البحر الأسود إلى بحر مرمرة 5500 متر مكعّب من المياه القذرة في الثانية، إذ يُعدّ البحر الأسود من أوسخ البحار في العالم. وبفضل مياه نهر الدانوب الذي هو أيضاً من أكثر الأنهار قذارة، ستزداد نسبة القاذورات الناتجة من مخلّفات 48 مليون إنسان، التي ستأتي من الدانوب إلى البحر الأسود ومنها عبر القناة إلى مرمرة». ويجري

(أ ف ب)

العمل راهناً، بحسب الخبير، على محاولة تنظيف بحر مرمرة من طبقة الرغوة الوسخة التي تغطّي أجزاء كبيرة منه. ولكن مع فتح «قناة إسطنبول»، ستزيد كميّة الرغوة المتدفّقة من البحر الأسود إليه، ولن تقتصر على مضيق البوسفور.

ويواجه المشروع اعتراضات من منظّمات البيئة والمجتمع المدني، إذ ترى منسّقية إسطنبول حول المشروع، أن القناة ستقطع أنفاس إسطنبول. وإلى ذلك، هناك خلاف على تقدير الكلفة من 15 مليار دولار كما يقول إردوغان، إلى أربعين ملياراً وفق تقديرات أخرى. وفي ظلّ اعتراضات كلّ أحزاب المعارضة، ولا سيما «حزب الشعب الجمهوري»، يبرز رئيس الحكومة السابق، رئيس «حزب المستقبل» أحمد داود أوغلو، كأحد أبرز المعارضين للقناة. ويقول إن الذي وضع الحجر الأساس للقناة، «إنّما يرتكب جرماً واضحاً، ويستعرّض للمساءلة»، خصوصاً أن «المشروع يخنق إسطنبول ويقطعها عن منطقة تراقيا ويحصرها في جزيرة صغيرة». وتبرز مسألة أخرى، وهي أن المشروع لا علاقة له ببلدية إسطنبول، وبالتالي يدعو إردوغان البلدية التي يسيطر عليها أكرم إمام أوغلو من «حزب الشعب الجمهوري»، إلى عدم التدخّل في الموضوع. ويبدي هذا الأخير معارضة شديدة للمشروع، ويقول إنه «ليس مشروع دولة بل مشروع انتخابي».

ويكتسب المشروع بعداً سياسياً واضحاً. فهو سيتيح مرور السفن بين البحر الأسود وبحر مرمرة، وتلك بالضبط وظيفة مضيق البوسفور. لكن الفارق أن البوسفور يُعدّ جزءاً من «اتفاقية مونترو» الدولية لعام 1936، والتي تنظّم المرور لكلّ الدول في مضيقَي البوسفور والدردنيل، وتضع قيوداً وضوابط وشروطاً على حركتها. ونظراً إلى كون الاتحاد السوفياتي، والآن روسيا، تقع ضمن دول البحر الأسود، وهي في صراع مع الغرب والولايات المتحدة، فإن «اتفاقية مونترو» تعتبر ذات أهمية بالغة لموسكو، لمنع دخول سفن عسكرية أميركية كبيرة إلى البحر الأسود أو مكوثها فترة أكثر من أسبوعين فيه. وبعد افتتاح القناة، ستزيد التساؤلات حول وظيفة القناة الجديدة، وإن كانت ستخضع لمعايير «مونترو» أم تكون في حلّ منها.

بالطبع، هناك العديد من الأسئلة التي قد لا تجد أجوبة حاسمة عنها الآن. لكن إردوغان يؤكد أن «قناة إسطنبول» هي قناة محلية، وليس لها طابع دولي، وعليه ستكون خارج «اتفاقية مونترو» وتحت الإشراف الكامل للحكومة التركية، وبالتالي لا خوف من إدخال تعديلات على الاتفاقية أو حدوث تغيير في التوازنات الدولية. إلّا أن معارضي القناة غير متيقّنين من ذلك، ويرون أن القناة ستجلب الهمّ والمشكلات لتركيا على الصعيد الدولي. وقد ظهرت هذه المشكلة مع ما قيل عن ضغوط أميركية على تركيا لإدخال سفن حربية إلى البحر الأسود تخالف مواصفات «اتفاقية مونترو» في خضمّ التوتر الروسي - الأوكراني، وهو ما رفضته أنقرة. ولا شكّ في أن بدء العمل بـ«قناة إسطنبول» يثير ارتياح واشنطن، خصوصاً أنه قد يفتح، في ما لو سنحت الظروف، آفاقاً جديدة للحركة البحرية المتّصلة بالبحر الأسود. ومن المسائل قيد السجال، دور الرأسمال القطري في تمويل المشروع والاستثمار فيه وفي المساحات الواسعة من الأراضي المحيطة به، والتي قيل إنها بيعت للقطريين قبل شقّ القناة.

إعلانات رسمية

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لتلزيم شركة متخصصة لإجراء دراسة وتصميم لنظام كاميرات (CCTV) لزوم معمل الزوق الحراري، موضوع استدراج العروض رقم ث4/480 تاريخ 23/2/2021، قد مددت لغاية يوم الجمعة 30/7/2021 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان ـ امانة السر ـ في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره 000/ 100 ل.ل.
علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة افضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان ـ في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.
بيروت في 23 حزيران 2021
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 518

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لتأهيل خزان سعة 20000م3 لمادة الفيول أويل في معمل الذوق الحراري، موضوع استدراج العروض رقم ث4/1994 تاريخ 11/5/2021، قد مددت لغاية يوم الجمعة 30/7/2021 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان ـ امانة السر ـ في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره 000/ 100 ل.ل.
علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة افضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان ـ في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.
بيروت في 25/6/2021
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 514

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لاستئجار مركز جديد لدائرة النبطية، موضوع استدراج العروض رقم ث4/1996 تاريخ 11/5/2021، قد مددت لغاية يوم الجمعة 30/7/2021 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان ـ امانة السر ـ في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره 000/ 100 ل.ل.
علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة افضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان ـ في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.
بيروت في 25/6/2021
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 512

إعلان

إجراء إعادة مناقصة عمومية
لتلزيم اعمال الحراسة في مبنى المعهد الوطني للإدارة (بعبدا)
يُجري المعهد الوطني للإدارة (بعبدا، تلة الريس) إعادة مناقصة عمومية بطريقة الظرف المختوم، لتلزيم أعمال الحراسة في مبنى المعهد لما تبقى من العام 2021، وذلك يوم الأربعاء الواقع فيه 7/7/2021، عند الساعة العاشرة صباحاً، وفقاً لدفتر الشروط الخاص (نفسه) المتعلق بهذه الصفقة الذي يُطلب من الدائرة الإدارية والقانونية في المعهد.
تُقدّم العروض خلال أوقات الدوام الرسمي إلى قلم المعهد في بعبدا (تلة الريس)، وفقاً لما نص عليه دفتر الشروط الخاص المتعلق بهذه الصفقة الذي يُطلب من الدائرة الإدارية والقانونية في المعهد.
تُقدّم العروض خلال أوقات الدوام الرسمي إلى قلم المعهد في بعبدا (تلة الريس)، وفقاً لما نص عليه دفتر شروط تأهيل الشركات الواقع في 176212/و بالمعاملة رقم 987/2011 المقدمة من بنك لبنان والمهجر ش.م.ل. بوكالة المحامي رامي ياسيل.
وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحضور اليها شخصياً او بواسطة وكيل قانوني لتبلغ الأوراق المشار إليها خلال مهلة ثلاثة أسابيع من تاريخ النشر.
رئيس القلم
قاسم اللقيس

إعلان

بتاريخ 8/6/2021 صدر قرار عن محكمة تنفيذ عقود السيارات والآليات في بيروت برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري بإبلاغ المنفذ عليه علي كامل زين الدين بالطرق الإستثنائية عملاً بأحكام المادة 409 أ.م.م. الانذار الإجرائي وطلب التنفيذ ومرفقاته وقرار الحجز على السيارة 176212/و بالمعاملة رقم 987/2011 المقدمة من بنك لبنان والمهجر ش.م.ل. بوكالة المحامي رامي ياسيل.
وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحضور اليها شخصياً او بواسطة وكيل قانوني لتبلغ الأوراق المشار إليها خلال مهلة ثلاثة أسابيع من تاريخ النشر.
رئيس القلم
قاسم اللقيس

إعلان

من أمانة السجل العقاري في زحله
طلبت فاتن محمد نبها لمورثها محمد توفيق نبها سندات تمليك بدل عن ضائع بحصصه بالعقارين رقم 1614، 1615 من منطقة تعلبايا العقارية.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري المعاون في زحله
لينا جنبلاط

إعلان

بتاريخ 19/5/2021 صدر قرار عن محكمة تنفيذ عقود السيارات والآليات في بيروت برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري بإبلاغ المنفذ عليه محمود سعيد الجوهري بالطرق الإستثنائية عملاً بأحكام المادة 409 أ.م.م. الانذار الإجرائي وطلب التنفيذ ومرفقاته وقرار الحجز على السيارة 335172/ج بالمعاملة رقم 31/2019 المقدمة من بنك لبنان والمهجر ش.م.ل. بوكالة المحامي رامي باسيل.
وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحضور اليها شخصياً او بواسطة وكيل قانوني لتبلغ الأوراق المشار إليها خلال مهلة ثلاثة أسابيع من تاريخ النشر.
رئيس القلم
قاسم اللقيس

إعلان

من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب رفعت عفيف يحي وكيل رمزي عزات المهتار لمورثه عزات سعيد المهتار سند تمليك بدل ضائع للعقار 1006 عرمون.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب عماد سعيد حيدر وكيل ريبال سعيد بوغنام لموكله حلمي عادل زيدان سند تمليك بدل ضائع للعقار E 243/6 عيناب.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب سمير خضر حاطوم وكيل سحر يوسف مرعي لموكلتها امال فارس رافع سند تمليك بدل ضائع للعقار 665 قسم 35 رمحالا.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان نقابة المهندسين في طرابلس

دعوة الفروع لترشيح ممثليها لمجلس النقابة
عملاً بالمادتين 29 و47 من قانون تنظيم مهنة الهندسة والمادة 5 – 2 من النظام الداخلي للنقابة تدعى الفروع الواردة أدناه لعقد جلسة في دار النقابة لترشيح خمسة أعضاء عن كل فرع إلى الهيئة العامة الانتخابية لانتخاب أحدهم لعضوية مجلس النقابة.
* فرع مهندسي الكهرباء الاستشاريين
* فرع مهندسي الميكانيك الاستشاريين
وذلك يوم الخميس الواقع في 15/7/2021 على دورة واحدة وبالأكثرية النسبية.
تفتح صناديق الاقتراع من الساعة الواحدة والنصف ظهراً ولغاية الساعة الرابعة بعد الظهر.
آخر مهلة لتقديم طلبات الترشيح نهاية الدوام الرسمي من يوم الخميس الواقع في 8/7/2021.
يشترط في عضوية المرشح عن الفرع أن يكون قد مضى على انتمائه إلى الفرع المذكور ثلاث سنوات.
النقيب بهاء بومرعب حرب

دعوة

يدعو مجلس إدارة الصندوق التعاضدي للتضامن الإجتماعي أعضاء الجمعية العمومية العادية للإنعقاد الجمعة في ٢٠٢١/٧/٣٠ عند الساعة السادسة مساءً في مركز الصندوق في الأشرفية بناية حنا الحداد - الطابق الثاني.
وإذا لم يتوفر النصاب تعقد جلسة أخرى بتاريخ الثلاثاء الواقع في ٢٠٢١/٣/٣٣ عند الساعة السادسة مساءً حيث يكون النصاب قانونياً بمن حضر، وعلى جدول أعمال الجلسة.
١ - الموافقة على موازنة العام ٢٠٢١.
٢ - تصديق ميزانيات الأعوام ٢٠١٨ - ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ وإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة.
٣ - إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
٤ - إنتخاب أعضاء لجنة المراقبة.
٥ - إنتخاب الأعضاء الملازمين.
رئيس مجلس الإدارة
جوزاف الخوّام

نتائج اللوتو اللبناني

1 36 34 31 23 22 18

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني لإصدار الرقم 1913 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:
الأرقام الرابحة: 18 - 22 - 23 - 31 - 34 - 36 والرقم الإضافي: 1
■ **المرتبة الأولى (ستة أرقام مطابقة)**
. قيمة الجوائز الإجمالية: لا شيء
- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء
■ **المرتبة الثانية (خمسة أرقام مطابقة مع الرقم الإضافي):**
- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: لا شيء
- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء
■ **المرتبة الثالثة (خمسة أرقام مطابقة):**
- قيمة الجائزة الإجمالية: 57,286,710 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 25 شبكة
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 2,191,468 ل.ل.
■ **المرتبة الرابعة (اربعة ارقام مطابقة):**
قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 57,286,710 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 1,067 شبكة.
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 53,690 ل.ل.
■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة ارقام مطابقة):**
- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 131,216,000 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 16,402 شبكة.
- الجائزة لكل شبكة: 8,000 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 763,713,200 ل.ل.

نتائج زيد

جرى مساء أمس سحب زيد الرقم 1913 وجاءت النتيجة كالآتي:
الرقم الرابح: 22475
■ **الجائزة الأولى: 37,102,968 ل.ل.**
- عدد الأوراق الرابحة: ورقتان
قيمة الجائزة الإفرادية: 18,551,484 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 2475.**
- الجائزة الإفرادية: 450,000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 475.**
- الجائزة الإفرادية: 45,000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم 75.**
- الجائزة الإفرادية: 4,000 ل.ل.
التراكم للسحب المقبل: 25,000,000 ل.ل.

نتائج يومية

جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 1135 وجاءت النتيجة كالآتي:
● يومية ثلاثة: 288
● يومية أربعة: 9875
● يومية خمسة: 25583

آية متولي

ساندي شمعون

ليليان شلالا

موسيقى

ألبوم شاهد على عصره، يعكس تنوّع المشهد الموسيقي

«بيروت 21/20»: نيترات و... «رعب»

بعد مرور أكثر من سنة ونصف السنة من السبات على المستويات الفنية كافة، بدأنا نشهد عودة بطيئة وتدريجية إلى الأعمال الفنية والأنشطة الموسيقية. وفي ظل صعوبة إقامة مهرجان موسيقي فعلي، قرر القائمون على مهرجان «بيروت أند بيوند» إصدار أسطوانة تحمل عنوان «بيروت 21/20». اجتمع فيها 20 موسيقياً، وتنوّعت خياراتها بين الشرقي والإلكتروني والتجريبي

ساندرا الخوري

في شباط (فبراير) 2020، نُظّمت الدورة الأحدث من مهرجان «بيروت أند بيوند»، وكانت محلّية لسببين كما تشرح مديرة المهرجان أماني سمعان لـ «الأخبار»: «كان ذلك قبل كورونا وبعد مرور أشهر على بداية الثورة، فلم نود أن نخاطر وندعو أشخاصاً من الخارج، كما شعرنا بضرورة التركيز على الساحة المحلية أكثر، وكيفية مساعدة الفنانين المحليين وأماكن إقامة الحفلات هنا. لذا نظّمنا ليلتين فقط، مع 24 فناناً لبنانياً توزّعوا على 12 مكاناً. بعد كورونا وتوالي الأحداث وتفجير المرفأ، رأينا أنّ لا ضرورة الآن لدعوة فنانين من الخارج وإقامة الحفلات، بل من الأفضل التركيز أكثر على الموسيقيين في لبنان وكيفية دعمهم في هذه المرحلة. لذا أتينا ببرنامج دعم للموسيقيين في كانون الأول (ديسمبر) الماضي، وهو كناية عن دعم للعاملين في مجال الموسيقى على المدى القصير والبعيد. اخترنا 20 طلباً من أصل 100 وصلتنا، وكان المفترض أن يؤلف الفنانون موسيقى أو أغنية جديدة، أمّنا لهم تكاليف إنجازها، كما كان الإنتاج في استديوهات لبنانية دعمناها أيضاً. الهدف من مشروع مماثل هو الترويج للموسيقيين ومساعدتهم على نشر موسيقاهم في لبنان والعالم. كما سيُسجّل الموسيقيون بعد الانطلاق في الـ«ساسيم» (جمعية المؤلفين والملحنين وناشري الموسيقى)، لكي يكون بإمكانهم الحصول على حقوق النشر في أعمالهم اللاحقة أيضاً».

ولكن على أي أساس اختير الفنانون العشرون؟ وما هي المعايير التي اعتُمدت، خصوصاً في ظلّ التفاوت بين الخبرات والأسماء والأنماط الموسيقية التي يضمّها الألبوم؟ إجابةً عن هذا السؤال، تؤكد سمعان: «كانت هناك لجنة من سبعة أشخاص هم ياسمين حمدان وخيام اللامي، الذي انسحبنا بفضل مساندته برنامج دعم الموسيقيين، وألكسندرا أرشيتي، مديرة «مهرجان أوسلو» التي تعرف «بيروت أند بيوند» منذ تأسيسه، إضافة إلى سودابه كيا، وطارق يمني، ورشا صلاح، ولارا خوري. حرصنا على أن يكون هناك تنوّع في اللجنة، لكي ينعكس ذلك على خيارات أردناها مختلفة من ناحية الأصوات والأنماط». اعتمدت اللجنة على جودة الموسيقى التي قدّمها المتقدّمون بطلب المشاركة في الألبوم، إذ كان عليهم إرسال نماذج من أعمال سابقة، وعلى القدرة التي يتمتعون بها كموسيقيين. وتضيف سمعان: «التزمت اللجنة بالمناصفة في عدد الرجال والنساء، وهو أمر لطالما حرصنا عليه في المهرجان. لم نتردّد في المخاطرة واختيار فنانين قد لا يكونون معروفين، ولكنهم يتمتعون بالموهبة بحسب اللجنة، كما أردنا أن نعطي أوسع فكرة عما هو موجود في الساحة الموسيقية اليوم».

> **يفتتح الألبوم «بيروت 21/20» بأغنية جعفر الطفار، أحد الأسماء اللامعة في عالم الراب**

يُفتتح ألبوم «بيروت 21/20» الذي صدر أخيراً، بأغنية «نيترات» لأحد الأسماء اللامعة في عالم الراب، جعفر الطفار، البقاعي اللهجة الذي يستخدم لغة مباشرة لإذاعة للتعبير عن الواقع، مازجاً ميوله الشرقية بإيقاع الراب. يقول الطفار في حديث إلى «الأخبار»: «كنا نعمل على هذه المقطوعة مع (الرابر) «أسلوب» بعد الانفجار واستغرقت الكثير من الوقت بسبب الظروف التي كنا نمرّ بها، ثم أرسل إليّ أحدهم رابط دعوة «بيروت أند بيوند» الفنانين إلى المشاركة في الألبوم، علماً أنني كنت أعمل معهم على حفلة قبل أن يغلق البلد بسبب انتشار فيروس كورونا والانفجار. وكان القيّمون على الحدث لطفاء فتقدّمت بطلب وقُبل. الأغنية لم تكن مخصصة للألبوم في البدء، وارتبطت بالأحداث التي أصابتنا». كان للانفجار الرهيب الذي هزّ العاصمة والبلاد آثاره السلبية على الفنان. مرّت أشهر لم يتمكّن من التركيز خلالها من أجل الانتهاء من عمله. «خمسون دقيقة للخروج من المنطقة كانت أشبه بخمسين سنة» يقول. اللافت في الأغنية هو التجديد الذي عمل عليه الطفار و«أسلوب» من ناحية الجمع بين الموسيقى الشرقية وإيقاع الراب. كما يشرح المغني: «الراب عادة مقسوم إلى أربعة، في حين أن الإيقاع هنا منقسم إلى ثلاثة، وهو مستخدم في الأغنيات الشعبية، في ما يمكن اعتباره عملاً تجريبياً».

العمل الثاني المندرج في الألبوم أغنية «سيرة الرعب» لسانديّ شمعون التي تخبرنا بأنّ ما دفعها إلى التقدم من أجل المشاركة في الألبوم كان «الحجر المنزلي الذي كنت أعمل خلاله على ألبومي. شعرت أنّ الخروج من المزاج الذي كنت فيه قد يكون فكرة جيّدة وفرصة للعمل على ما هو مختلف تماماً. شعرت بالحماسة وبالخوف في الوقت نفسه، لأنه كان من المفترض أن ننتهي من العمل في وقت قصير. فكان التحدي كبيراً، خصوصاً أنّ خبرتي في الإنتاج الموسيقي حديثة. وقع اختياري على نص قديم استخدمته في مشروع تخرّج من المسرح، للكاتب المسرحي الألماني هاينر مولر، الذي ترجم له جنيد سري الدين مسرحيته «هاملت ماشين». بعد مرور عشر سنوات، شعرت بالفرح لتأليفي موسيقى هذا المشهد الذي أدّيته. خلافاً لما قد يوحيه العنوان، «سيرة الرعب» ليست عن حياتنا، بل عن كل النساء اللواتي يتعرّضن لأنواع مختلفة من العنف وهن في انتظار الانتقام. في نص هاينر مولر، يلجأ إلى شخصيات مثل «ميديا» ويصف كيف ستنتقم من زوجها الذي خانها ولذا استخدمته».

المهرجان منفتح في المبدأ على الأنماط الموسيقية كلّها، وتارجحت خياراته بين الشرقي والإلكتروني والتجريبي، مع أن النمط الكلاسيكي غائب نوعاً ما من التشكيلة. ذلك لم يحُل دون انتقاء عازفين أو موسيقيين آتين من عالم الكلاسيكي. في هذا الصدد، تشرح سمعان: «لا شك في أن الموسيقيين في لبنان يتّجهون حالياً إلى الإلكترونيك واستخدام الـ«سنثسايزر» في معظمهم. ولكننا نحاول أيضاً الحفاظ على بعض الموسيقى الآلية. أعتقد أنّ سبب التهافت على الموسيقى الإلكترونية هو أولاً سهولة الوصول إليها وإمكانية أوسع للتنويع والتجربة في الأصوات، ومساحة حرية في الموسيقى. كما أنّ هناك توجهاً عالمياً حالياً صوب هذا النمط، خصوصاً أنّ تطور التكنولوجيا أصبح في خدمة الموسيقى».

كل ما أصاب اللبنانيين من خيبات وصعوبات لا تُحصى وغلق الأبواب في وجه العاملين في المجال الفني والموسيقي خصوصاً، لم تدفع منظّمي المهرجان إلى الغرق في اليأس. تقول أماني سمعان: «عددنا قليل كفريق عمل. بعد التفجير، انتقلت إلى فرنسا ولكن الهدف أن أستمر في العمل في «بيروت أند بيوند» في حين أكمل دراساتي العليا في مجال الإدارة الثقافية. الهدف أن أؤسّس لـ «بيروت أند بيوند» بين بيروت وباريس، لكي نوسع النطاق. نستفيد من الوقت الحالي من غياب الحفلات لنطوّر البنى التحتية للمهرجان والموسيقى. لم يكن قرار الاستمرار سهلاً. ومغادرة لبنان ساعدتني لكي أستمر في العمل».

بينما اتّجه بعضهم إلى إيجاد البدائل للحفلات الموسيقية المباشرة، كتلك التي تُنظم عبر الإنترنت، كانت هناك قناعة عند القائمين على «بيروت أند بيوند» بضرورة تجنّب كل ما يحلّ مكان الحفلات الحيّة. يرى سمعان «لا بأس بأن تكون الموسيقى في متناول الجميع، لكن الأهم هنا ألا يعتاد الناس على كل ما هو مجاني، فيترددون لاحقاً في شراء البطاقات لحضور حفلة فنان ما. فالموسيقى هي صناعة في النهاية، وعلينا شراء موسيقى هذا الفنان الذي يعتمد على عمله لكي يعيش ولا يضطر لفعل أمور أخرى من أجل جني المال. ثم شعرنا أن الجودة لم تكن تؤخذ في الاعتبار. كما أن الناس قد يبدأون بمتابعة الحفلة، ثم ينتقلون إلى أمر آخر من دون إكمالها لأنها مجانية. إضافة إلى ذلك، طلب عدد من المؤسسات من الموسيقيين إقامة الحفلات من دون مقابل أو حقوق نشر. لو كانت هناك طريقة منظّمة كما في الترويج، لكنّا خضنا التجربة ربما. الهدف ليس فقط تسلية الأشخاص، لأن الموسيقي بحاجة أيضاً إلى أن يعيش من عمله. فكان الأفضل لنا التوقف لبعض الوقت. هذا العام أيضاً، لن نقيم مهرجاناً لأن هناك حاجة للتركيز محلياً. من المفترض أن ننظم حدثاً في آذار (مارس) أو نيسان (أبريل) 2022 لفنانين محليين، على أن نعود بدءاً من كانون الثاني (يناير) 2022 إلى إقامة الحفلات».

«بيروت 21/20» متوافر عبر جميع المنصات الرقمية

المشاركون في الألبوم

المشاركون العشرون في ألبوم «بيروت 21/20» هم: آية متولي، شي طيّب، داني شكري وطارق خلقي، إليز تابت، جعفر الطّفار، جاد عطوي، جنى وسكارلت، خالد عمران، كيد فورتين، كِنِمَتِك، كوزو، ليليان شلالا، ميلمو، بيرلا جو، رَست، سماح بو المنى، ساندي شمعون، وأندرلند، سارج يارد، ويارا أسمر.

جعفر الطفار

سماح بو المنى

مهرجانات الصيف

تحية إلى فلسطين... وراب وأوبرا ومسرح

«الحمّامات» يستعيد أضواءه

تونس ــ **أنيس الشعبوني**

سيستعيد «مهرجان الحمامات الدولي» في تونس أضواءه ولياليه الساحرة مع عروض المسرح والباليه والموسيقى في دورته السادسة والخمسين التي تنطلق في العاشر من تموز (يوليو) وتستمرّ لغاية 14 آب (أغسطس) المقبل. المهرجان الذي صعد على خشبته أشهر نجوم المسرح والجاز والبلوز والباليه والطرب من الشرق والغرب، عاد في نسخته الجديدة إلى أصله كمنصة للمسرح، إذ كان الأخير مرتبطاً بتأسيس المهرجان في منتصف الستينيات من القرن الماضي، وكان المسرحيون التونسيون ينتجون أعمالاً خاصة بالمهرجان. وفي هذه النسخة، سيفتتح الممثل والمخرج المسرحي التونسي توفيق الجبالي (1944) المهرجان بعمل جديد خاص بـ «الحمامات» يحمل عنوان «على هواك». وستكون هناك ستة مواعيد مسرحية أخرى لـ «المركز الوطني للفنون الدرامية والركحية» في تطاوين هي: «سوق سوداء» من إخراج علي اليحياوي مقتبسة عن جان ماري كولتاز، ومونودراما «ياقوتة» لليلى طوبال، ومونودراما «للرجال بركة» لنجوى ميلاد، ومسرحية «ذاكرة» لسليم الصنهاجي الذي يعود بعد غياب طويل، ومسرحية «طروف» لغازي الزغباني، ومسرحية «ربع وقت» لسيرين قنون.

«مهرجان الحمامات الدولي» لم يخلف مواعيده مع الأعمال الموسيقية التي تحمل بحثاً وخروجاً عن المألوف. في هذا السياق، سيقدم الثنائي وناس خليجان وسليم عبيدة عرضاً موسيقياً يجمع بين الجاز والموسيقى الكلاسيكية، إلى جانب عرض للموسيقي الإيطالي أندريا غريمينيللي، وعرض فلامنكو الثنائي بيتسيا لوكا وسارة كاليرو، وعرض الأوركسترا السمفوني في قرطاج بقيادة المايسترو حافظ مقني، وعرض باليه لأوبرا تونس بعنوان «روميو وجوليت»، وعرض لعبد الرحمن العيادي «أنغام في الذاكرة» الذي يستعيده أجمل الألحان التي قدمها في الثمانينيات للنجمة القتيلة ذكرى محمد، ونجمة الأغنية التونسية أمينة فاخت. كما سيقدم المايسترو شادي القرفي عرضاً بعنوان «محبة». ولم يغِب الراب عن النسخة الجديدة للمهرجان، إذ سيكون محيّو هذا المنط مع أمسية راب لنجم الراب بلطي، وعرض لشيخ المالوف التونسي (الموسيقى الأندلسية) زياد غرسة. وتحضر الموسيقى الشعبية (فن المزود) في عرض لحاتم اللجمي بعنوان «الربوخ»، إلى جانب عرض للمغني الأوبرالي التونسي حسان الدوس.

وستكون فلسطين حاضرة في سهرة للفنان الفلسطيني فرج سليمان، وأمسية جاز لعازف الساكسفون والملحن التونسي ياسين بوالعراس، وسهرة للنجم اللبناني وائل جسار. أما الاختتام، فسيكون مع سهرة للفنان العراقي نصير شمة الذي سيكون مرافقاً بثلاثة عازفي عود.

وكان «مهرجان الحمامات» قد غاب العام الماضي، لكن أقيمت نسخة مختزلة منه كناية عن مجموعة من السهرات. لكنّه يعود هذا العام وسط مخاوف من الإلغاء في آخر لحظة بسبب وباء كوفيد 19 الواسع الانتشار في تونس، بخاصة محافظة نابل (منها مدينة الحمامات) التي اتّخذ فيها المحافظ إجراءات خاصة، كحظر التجوّل بداية من الساعة الثامنة مساءً. وتنتظر إدارة المهرجان تحسّن الوضع الصحي حتى يمكن تنظيمه على أحسن وجه، فالفن يبقى سلاحاً ضد الكآبة التي تغمر البلاد وسط أزمة اقتصادية وصحية غير مسبوقة وتوقّف النشاط السياحي بشكل كامل.

هذه الدورة الواعدة في برنامجها، تبقى في انتظار تحسّن مؤشرات الوضع الصحي وانحسار الوباء، حتى يستعيد «مسرح الحمامات» الذي يحتضن البحر أضواءه المنطفئة وترتفع أصوات الممثلين والموسيقيين في ليل الحمامات الساحر.

الأخبار
al-akhbar
الثلاثاء 29 حزيران 2021 العدد 4377

صورة وخبر

لغاية 18 تشرين الأوّل (أكتوبر) 2021، يفتح «متحف الحضارات الأوروبية والمتوسطية» في مرسيليا أبوابه أمام الراغبين في زيارة المعرض الخاص بأعمال فنان البوب الأميركي جيف كونز (1955) من مجموعة «بينو». الحدث الذي تم تنسيقه مباشرة مع الفنان الشهير، يتضمّن بعضاً من أبرز أعماله، ويستكشف العلاقة بينها وبين اليوميات والصور والوثائق من مجموعة MuCEM الهائلة والمرجعية في مجال الفنون الشعبية. (نيكولاس توكات ــ أف ب)

جنى سمعان في ضيافة «عنبر»

ضمن معرض «عنبر»، يستضيف الفنان أدهم الدمشقي في بيته (الجعيتاوي)، غداً الأربعاء، عازفة التشيللو جنى سمعان (الصورة)، في أمسية تجمع بين العزف والحوار حول الموسيقى الكلاسيكية. بدأت سمعان تعلّم عزف التشيللو في الكونسرفاتوار، لتنتقل إلى ألمانيا لمتابعة دراستها في أدائه، ثم في الموسيقى المبكرة في شتوتغارت الألمانية. في غضون ذلك، جالت جنى كعضو أوركسترا وفرق موسيقى الحجرة، فيما شاركت في مهرجانات دولية. ومنذ عام 2017، أصبحت تعلّم الموسيقى في لبنان، لتؤسس أخيراً «مركز الموسيقى المبكرة» في الجامعة الأنطونية.

غداً الأربعاء ـ الساعة السابعة مساءً ـ الجعيتاوي (الأشرفية ـ بيروت/ مقابل البنك اللبناني الفرنسي، الكامب الأبيض، المبنى الرابع، ط1).

حكمت أ. أبو زيد يعلنها ثورة مؤسساتية

وقّع الناشط السياسي ورجل الأعمال اللبناني حكمت أ. أبو زيد (الصورة) كتابه الجديد «الثورة المؤسساتية في لبنان» (دار أنطوان)، في «جامعة القديس يوسف» (بيروت). تخلّلت الحدث طاولة حوار مستديرة حول اللامركزية الإدارية في لبنان بإدارة الإعلامي ألبير كوستانيان وبمشاركة الوزير السابق زياد بارود، والأستاذة الجامعية والناشطة حليمة قعقور ومؤلّف الكتاب. يقدّم الأخير رؤيته لحل مشاكل النظام الإداري اللبناني، مؤكّداً أنّ العمل محاولة لـ «استعراض مراحل تكوين لبنان المؤسساتي تدريجاً، حتّى يومنا هذا، من خلال معاينة الممارسة الإدارية... أدعوكم إلى تخطّي هويتنا التي تسيطر عليها ردود فعل بدائية وغرائزية، بهدف الترفع لبلوغ مستوى عقلاني يحفّز التعمق في التفكير».

«مالينا»: عرض بيروتي في الهواء الطلق

يدعو Social House، غداً الأربعاء، إلى حضور فيلم «مالينا» (سيناريو وحوار جوزيبي تورناتوري ـ 2000 ـ 109 د) الذي تجسّد بطولته النجمة الإيطالية مونيكا بيلوتشي (1964 ـ الصورة)، في الهواء الطلق. يتمحور الشريط حول «مالينا سكورديا» التي تعيش في مدينة كاستلكوتو الإيطالية أثناء الحرب العالمية الثانية. يختفي زوجها أثناء الحرب لتصبح في مواجهة قسوة الحياة وحيدةً بين طمع الرجال وحسد وحقد النساء عليها. وسط كلّ هذا، تتفتّح عيون المراهق «ريناتو» وتلهب خيالاته. جال «مالينا» على مهرجانات عدّة حول العالم فيما رُشّح وحصل على مجموعة من الجوائز، على رأسها ترشيحه لأوسكارَيْ أفضل تصوير سينمائي، وأفضل موسيقى أصلية. في هذا العمل المستوحى من قصة كتبها لوتشيانو فينتشينزوني، جسّدت بيلوتشي بنظر كثيرين صورة عن «الكمال الأنثوي»، واستحالت رمزاً للإغراء والإثارة والجمال.

عرض فيلم «مالينا» في الهواء الطلق: غداً الأربعاء ـ الساعة الثامنة والنصف مساءً ـ Social House (العدلية ـ بيروت). الدخول مجاني. للاستعلام: 71/213333

رباعي آنا مطر: جاز في الأشرفية

يحتضن «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي»، بعد غدٍ الخميس، حفلة جاز تحييها آنا كودينوفا مطر (غناء ـ الصورة) برفقة العازفين سام أرنيليان (ساكسوفون)، جاك إسطفان (باص) وبافلو ورديني (درامز). الفنانة التي تعود أصولها إلى أوكرانيا، هي مؤلّفة موسيقية ومغنية وعازفة بيانو وقائدة أوركسترا وأستاذة موسيقى محترفة في رصيدها أكثر من 15 عاماً من الخبرة. وكما جرت العادة، سيعود ريع السهرة المرتقَبة لدعم برنامج «أونوماتوبيا» لتطوير المهارات الموسيقية.

حفلة رباعي آنا كودينوفا مطر: الخميس 1 تموز (يوليو) 2021 ـ الساعة السابعة والنصف مساءً ـ «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (السيوفي ـ الأشرفية/ بيروت). للاستعلام: 01/398986